

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع
ص ب 44 رمز بريدي 144 حي الميناء سلطنة عمان
هاتف رقم 2473000+968 فاكس 24730010+968
www.soharinternational.com

نشرة إصدار

إصدار سندات ثانوية دائمة عن طريق الإكتتاب الخاص بحد أقصى عدد 100,000 سند من الفئة الأولى الإضافية لرأس المال (السندات الدائمة) تتألف من 70,000 سند وخيار إضافة عدد 30,000 سند إضافي عن طريق الإكتتاب الخاص بسعر إصدار 1000 ريال عماني للسند الدائم الواحد و بقيمة إجمالية 100 مليون ريال عماني

مدة الإكتتاب

تاريخ بداية الإكتتاب: 5 مارس 2019
تاريخ انتهاء الإكتتاب: 11 مارس 2019

التصنيف الإئتماني للمصدر

نظرة سلبية	BB+	تصنيفات فيتش
نظرة مستقرة	BBB-	كابيتال انتلجنس
نظرة سلبية	Ba1	تصنيف مودي

المستشار المالي، مدير الإصدار -



الخليجية بادر للأسواق المال ش.م.ع.م
GULF BAADER CAPITAL MARKETS S.A.O.C.

الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م
ص ب 974 رمز بريدي 112 روي، سلطنة عمان
هاتف رقم 22350700+968 فاكس 22350745+968

بنك الإكتتاب

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع

المستشار القانوني

ناصر الحبسي وسيف المعمرى للمحاماة بالتعاون مع أدلثو جودارد (الشرق الأوسط) ذ.م.م

المدقق الخارجي

إيرنست & يونج ش.م.م

أمين التسجيل ووكيل حملة السندات

شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

تم إعداد نشرة الإصدار وفقاً للوائح المطبقة من جانب الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان. تم اعتماد نشرة الإصدار هذه باللغة العربية من الهيئة العامة لسوق المال وفقاً للقرار الإداري رقم خ/26/2019 بتاريخ 28 فبراير 2019 في حالة وجود أي تضارب بين النسخة العربية الرسمية والنسخة الإنجليزية غير الرسمية فإن النسخة العربية الرسمية هي التي يُعتمد بها. ولا تتحمل الهيئة العامة لسوق المال أية مسؤولية عن دقة وكفاية البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة كما لا تتحمل أية مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد تنشأ نتيجة الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات أو أي جزء منها من جانب أي شخص

تعليمات هامة إلى المستثمرين

لا تعتبر نشرة الإصدار هذه بمثابة عرض للبيع أو دعوة عن طريق أو نيابة عن البنك للاكتتاب في الأوراق المالية المعروضة في أي منطقة خارج سلطنة عمان حيث يكون توزيعها غير قانوني.

تستهدف نشرة الإصدار والاكتتاب الخاص بمستثمرين معينين محددين من جانب البنك وليست النشرة عرضاً للاكتتاب العام. بما أن السندات يتم عرضها على أساس الاكتتاب الخاص فإن نشرة الإصدار هذه ليست للتداول أو للتوزيع العام. على سبيل المثال لا الحصر، تشمل قائمة المستثمرين المحددين صناديق التقاعد وشركات الاستثمارات وكيانات إدارة المحافظ الاستثمارية وذوي الملاة المالية المرتفعة وأي شخص/كيان يتم تحديده من جانب المصدر.

إن الهدف من إعداد نشرة الإصدار هذه هو إطلاع المستثمرين على المعلومات الجوهرية التي قد تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب بالاستثمار من عدمه في الأوراق المالية المطروحة".

هذا وتشتمل هذه النشرة على كل البيانات والمعلومات الهامة ولا تتضمن أية معلومات مضللة، كما لم تُحذف منها أية معلومات أساسية قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على قرارات المستثمرين المتعلقة باستثمارهم في الأوراق المالية المطروحة من عدمه.

ويتحمل أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة منفردين ومجتمعين المسؤولية الكاملة عن صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النشرة كما يؤكد أعضاء مجلس الإدارة حسب علمهم واعتقادهم بأنه قد تم أخذ العناية الواجبة عند إعداد هذه النشرة لضمان عدم حذف أي معلومات هامة قد يؤدي حذفها إلى أن تصبح المعلومات الواردة بهذه النشرة مضللة.

هذا ويتعين على جميع المستثمرين قراءة نشرة الإصدار هذه ودراستها بعناية ودقة والتمعن فيما إذا كان من المناسب أن يقوموا بالاستثمار في الأوراق المالية آخذين بعين الاعتبار جميع المعلومات الواردة في هذه النشرة ، كما يتعين على جميع المستثمرين عدم اعتبار هذه النشرة بمثابة توصية من الجهة المصدرة بشراء الأوراق المالية المطروحة بموجبها، حيث يتحمل كل مستثمر مسؤولية الحصول على ما يحتاج إليه من نصائح مهنية مستقلة عن الاستثمار في الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب، وعن إجراء تقييمه المستقل للمعلومات والاقتراضات التي تحتويها هذه النشرة باستخدام التحليل والتوقعات التي يراها ضرورية في اتخاذ أي قرار بشأن الاستثمار في الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب من عدمه.

الجدير بالذكر أنه لم يتم تفويض أي شخص للإدلاء بأية معلومات أو تقديم أية إفادة عن المصدر ولا عن الأوراق المالية المطروحة للاكتتاب بخلاف الأشخاص المشار إليهم بهذه النشرة باعتبارهم الأشخاص المفوضين رسمياً وفي حالة قيام أي شخص آخر بالإدلاء بأي بيان أو تقديم أية معلومات، فإنه يجب عدم الاعتداد بها أو الاستناد إليها على إنها صادرة من شخص مفوض من قبل المصدر أو مدير الإصدار.

نقاط مهمة

تحتوي هذه النشرة على المعلومات ذات الصلة والتي تعتبر هامة ولا تحتوي على معلومات مضللة كما لا تستبعد أية معلومات جوهرية قد يؤدي حذفها إلى التأثير مادياً على أي قرار للمستثمر بخصوص الاستثمار في الأوراق المالية المعروضة من خلال هذه النشرة. ولا ينبغي الاعتماد على أية ملخصات لمستندات أو نصوص لها مما هو وارد في هذه النشرة بصفتها شاملة وينبغي النظر لها كمختصرات لها فقط.

وتحمل جميع الاستثمارات في السوق مخاطر بما فيها مخاطر السوق بدرجات متفاوتة فيمكن لقيمة الأوراق المالية أن ترتفع أو تنخفض على حسب ظروف السوق.

نقاط أخرى جديرة بالاهتمام

الإشارة إلى الوثائق

ربما لا تقدم ملخصات الوثائق المشار لها في نشرة الإصدار هذه ملخصاً كاملاً لهذه الوثائق وربما لا تكون كافة الوثائق والملخصات المشار إليها في نشرة الإصدار هذه ليست صور طبق الأصل من هذه الوثائق ولا يجب الاعتماد عليها كبيانات كاملة لهذه الوثائق.

نطاق المعلومات

إن القصد من المعلومات الواردة في هذه النشرة هو تزويد مقدم الطلب المحتمل بمعلومات وافية تتعلق بالفرصة الاستثمارية بالإضافة إلى معلومات أساسية حول عملية الاكتتاب في السندات الدائمة. على أية حال فإن نشرة الإصدار هذه لا تحتوي على كافة المعلومات التي ربما يرى المكتتب المحتمل أنها جوهرية. ينبغي ألا يتم تفسير المعلومات والبيانات الواردة في هذه النشرة على أنها استشارة قانونية أو ضريبية أو على أنها فرصة استثمارية وتجارية. وعليه، يجب على جميع المكتتبين المحتملين الحصول على الاستشارة القانونية والمالية والضريبية اللازمة والمناسبة من مستشاريهم القانونيين والماليين ومستشاري الضرائب بشأن أي شراء أو شراء مقترح للسندات الدائمة.

المراجعة والعناية الواجبة من قبل المستثمر

قبل اتخاذ أي قرار بشأن الاكتتاب في السندات الدائمة، ينبغي على مقدم الطلب قراءة هذه النشرة بالكامل، وعند اتخاذه لأي قرار استثماري، يجب على مقدم الطلب الاعتماد على تحليله الشخصي لشروط هذه النشرة والمخاطر التي تتعلق بالاستثمار فيها.

القيود المفروضة على توزيع هذه النشرة

قد يكون توزيع هذه النشرة مقيداً بالقانون في بعض الاختصاصات القضائية وقد يكون خاضعاً لموافقات مسبقة من السلطات التنظيمية، كما لا تعتبر هذه النشرة عرضاً للبيع أو دعوة من قبل أو نيابة عن بنك صحار الدولي للاكتتاب في أي من السندات الدائمة المطروحة في أي اختصاص قضائي خارج نطاق سلطنة عمان هذا كما لا يجوز توزيع هذه النشرة في أي منطقة قد يكون فيها مثل هذا التوزيع تجاوزاً للقانون. هذه النشرة هي للاستخدام الحصري للمستلمين المقصودين والذين تم تسليمهم هذه النشرة، ويجب عدم توزيعها للأطراف الأخرى. ولا يمكن التصرف بهذه النشرة من قبل أي شخص غير الذين تم تسليمهم إياها. وبناءً عليه، فإن بنك صحار الدولي ومدير الإصدار يطالبون بضرورة إمام الأشخاص الذين حصلوا على هذه النشرة بجميع القيود الواردة فيها وبضرورة التقيد بها ومراعاتها. ولا يتحمل بنك صحار الدولي ومدير الإصدار أي مسؤولية قانونية عن أي انتهاك لأي من هذه القيود المفروضة على بيع أو عرض لبيع أو التماس للاكتتاب في السندات الدائمة المطروحة من قبل أي شخص سواء كان أو لم يكن من مقدمي الطلبات المحتملين في أي اختصاص قضائي خارج سلطنة عمان حيث يُعتبر فيه مثل هذا البيع، عرض البيع أو طلب الاكتتاب غير قانوني.

القيود المفروضة على استخدام محتويات هذه النشرة

لا يجوز نشر أو إصدار نسخة طبق الأصل أو نسخ أو الإفصاح جزئياً أو كلياً عن أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة أو استخدامها لأي غرض لا يتعلق بعملية طرح السندات الدائمة دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من بنك صحار الدولي ومدير الإصدار عدا الغرض الذي أصدرت من أجله هذه النشرة.

إخلاء المسؤولية عن الضمانات الضمنية

باستثناء ما يتطلبه القانون واللوائح المعمول بها، لا يقدم بنك صحار الدولي أو مدير الإصدار أو أي من أعضاء مجالس الإدارة أو المدراء أو المحاسبون أو المحامون أو الموظفون أو أي شخص آخر تعهدا أو ضمانا صريحا أو ضمنيا حول كمال محتويات هذه النشرة الواردة فيها أو في أي من الوثائق والمستندات في أي وقت من الأوقات فيما يتعلق بالإصدار أو بقاء أي من هذه الوثائق على حالها دون تغيير بعد انتهاء الإصدار.

قيود البيع خارج سلطنة عمان

مملكة البحرين

بالنسبة للمستثمرين في مملكة البحرين، لا يمكن عرض الأوراق المالية موضوع هذه النشرة ومستندات الطرح ذات العلاقة إلا بالنموذج المسجل لحاملي الحسابات الحاليين والمستثمرين المعتمدين كما هو معرف من قبل البنك المركزي البحريني في مملكة البحرين حيث يقوم هؤلاء المستثمرون بالاستثمار بالحد الأدنى بما لا يقل عن مبلغ 100,000 دولار أمريكي أو أي مبالغ معادل بعملة أخرى أو المبلغ الذي يقرره البنك المركزي البحريني.

ولا يمثل الإصدار هذا عرضاً لأوراق المالية في مملكة البحرين بموجب المادة 81 من قانون البنك المركزي والمؤسسات المالية لسنة 2006) مرسوم القانون رقم 64 لسنة 2006). ولم يتم تسجيل هذه النشرة ومستندات الطرح ذات الصلة ولن يتم تسجيلها كنشرة إصدار لدى البنك المركزي البحريني. وعليه، فلا يمكن عرض الأوراق المالية أو بيعها أو جعلها موضوع دعوة للاكتتاب بها أو شرائها، كما لا يمكن استخدام هذه النشرة أو أي مستند أو مادة مرتبطة بها فيما يتعلق بأي عرض أو بيع أو دعوة للاكتتاب أو شراء الأوراق المالية، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، لأشخاص في مملكة البحرين، باستثناء المستثمرين المعتمدين المعروض لهم خارج البحرين.

ولم يقم البنك المركزي البحريني بمراجعة أو اعتماد أو تسجيل هذه النشرة أو مستندات الطرح ذات العلاقة، ولم يقم بأي شكل من الأشكال باعتبار وقائع الحالة الموضوعية لأوراق المالية المطروحة للاستثمار، سواء في مملكة البحرين أو خارجها. عليه، فإن البنك المركزي البحريني لا يتحمل أية مسؤولية حول دقة وكمال البيانات والمعلومات الواردة في هذا المستند ويتصل عن أية مسؤولية حول أية خسارة تنشأ من نتيجة الاعتماد بالكامل أو جزئياً بمحتوى هذا المستند.

دولة الكويت

لم يتم مراجعة هذه النشرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال بدولة الكويت ولم تصدر من قبل أي شخص مرخص من قبل الهيئة العامة لسوق المال بالكويت. وعليه، فإنه لا يمكن نشر هذه النشرة في دولة الكويت كما لا يمكن دعوة أو عرض السندات الدائمة للاكتتاب أو بيعها للمستثمرين في الكويت، بشكل مباشر أو غير مباشر. لأية كيانات قانونية في دولة الكويت. وفي حالة تم توزيع هذه النشرة لأي شخص في دولة الكويت، فينبغي التوقف و عدم اتخاذ أية خطوات أخرى. ولا يمكن لأي شخص في دولة الكويت قبول أو الإيعاز بقبول أو الاكتتاب بالسندات.

دولة قطر

لم يتم ولن يتم عرض أو بيع أو تسليم السندات الدائمة في أي وقت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في دولة قطر بطريقة تجعلها اكتتاباً عاماً. لم ولن يتم تقديم أي طلب لإدراج السندات الدائمة أو تداولها في بورصة قطر أو سوق المضاربة القطري كيو إي. لم ولن يتم مراجعة أو اعتماد نشرة الإصدار هذه من جانب أو تسجيلها لدى هيئة أسواق المال القطرية أو البنك المركزي القطري ولا يمكن توزيعها للعامة. ليس الغرض من نشرة الإصدار هذه التوزيع العام في دولة قطر ولا يمكن نسخها أو استخدامها في أي غرض آخر.

المملكة العربية السعودية

لا يمكن توزيع هذه النشرة في المملكة العربية السعودية إلا لأولئك الأشخاص كما هو مسموح به بموجب عروض تنظيمات الأوراق المالية الصادر من قبل مجلس هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية بموجب القرار رقم 2-11-2004 وتاريخ 4 أكتوبر 2004 وتعديلاته بموجب القرار رقم 1-28-2008 وتاريخ 18 أغسطس 2008 (تنظيمات المملكة العربية السعودية).

نشرة الإصدار هذه موجهة إلى " المستثمرين ذو الخبرة " وفق التعريف الوارد في المادة 10 من تنظيمات المملكة العربية (المستثمرين ذو الخبرة). لغرض الاطلاع فقط، ليس الغرض من نشرة الإصدار هذه التوزيع على أو استخدامها من جانب أي شخص ليس " مستثمر ذو خبرة ". لا يجب لأي شخص ليس مستثمراً ذو خبرة التصرف بموجب هذه النشرة أو أي من محتوياتها. ليس الغرض من نشرة الإصدار هذه التوزيع إلى أو الاستخدام من قبل أي شخص أو كيان في نطاق أي سلطة قضائية أو دولة حيث يكون توزيعها مخالفاً للتنظيمات أو القوانين المعمول بها.

ولن تعطي هيئة السوق المالية السعودية أي ضمان لدقة أو كمال هذه النشرة، وتتصل عن أية مسؤولية أيا كانت عن أية خسارة تنشأ من أو تنكبد من الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة. ويجب على المشتري المحتمل للأوراق المالية المطروحة، إجراء دراسته الخاصة معتمد. الواجبة حول دقة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية. وفي حالة عدم فهمكم لمحتويات هذه النشرة، يجب عليكم استشارة مستشار مالي معتمد.

الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي)

إن هذه النشرة خاصة وسرية للغاية ويتم توزيعها إلى عدد محدود من المستثمرين ويجب عدم تقديمها لأي شخص غير المتلقي الأصلي، ولا يمكن إعادة نسخها أو استخدامها لأي غرض آخر.

باستلام هذه النشرة، يتفهم الشخص أو الكيان الذي صدرت له ويقر ويوافق أنه لم يتم اعتماد هذه السندات الدائمة أو النشرة من قبل البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أية هيئات أخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة. ولم يتلق مدير الإصدار تصريحاً أو ترخيصاً من البنك المركزي أو وزارة الاقتصاد والتخطيط أو هيئة الأوراق المالية والسلع أو أية هيئات أخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة بتسويق أو بيع السندات الدائمة داخل الإمارات العربية المتحدة. ولم ولن يتم القيام بتسويق أو طرح السندات الدائمة من داخل الإمارات العربية المتحدة، ولا يمكن إتمام شراء السندات الدائمة داخل الإمارات العربية المتحدة. ولا يجب الافتراض بأن مدير الإصدار هو وسيط مرخص أو تاجر أو مستشار استثمار بموجب القوانين المعمول بها بدولة الإمارات العربية المتحدة، أو أنه يقوم بإسداء الاستشارات للأفراد المقيمين في الإمارات بخصوص ملاءمة الاستثمار في أو شراء أو بيع الأوراق المالية أو منتجات مالية أخرى. ولا يمكن عرض السندات الدائمة أو بيعها بشكل مباشر أو غير مباشر للعامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا تمثل هذه النشرة طرْحاً عاماً للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لقانون الشركات التجارية بدولة الإمارات أو القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 1984 (وتعديلاته) أو غيره.

لا تمثل هذه النشرة استشارة استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية أو مهنية أخرى. نشرة الإصدار هذه لمعلوماتكم فقط، ولا يقصد بها اعتماد أو التوصية بتصرف معين. ويجب عليكم استشارة مهني مختص للحصول على استشارة خاصة يتم تقديمها على أساس وضعكم الخاص.

مركز دبي المالي العالمي

لا يقصد من ولا تمثل هذه النشرة ترويجاً مالياً أو طرْحاً أو بيعاً أو تسليمياً للسندات الدائمة أو غيرها من الأوراق المالية بموجب قانون الأسواق الخاص بمركز دبي المالي العالمي (قانون رقم 12 لسنة 2004 م، وتعديلاته)، والقانون التنظيمي) القانون 1 لسنة 2004، وتعديلاته)، بموجب قواعد الأوراق المالية المطروحة الخاصة بهيئة الخدمات المالية بدبي أو غيرها. ولا يقصد بطرح السندات الدائمة أو توزيعها أو بيعها أو ترويجها عامة أو الإعلان عنها، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى أو لحساب أو منفعة أي شخص في مركز دبي المالي العالمي. ولا يقصد من هذه النشرة التوزيع إلى أي شخص في مركز دبي المالي العالمي، ولا ينبغي لأي شخص يتلقى نسخة من هذه النشرة التصرف أو الاعتماد عليها وعليه تجاهها. فإن هيئة الخدمات المالية بدبي لم تعتمد طرح سندات رأسمال أو هذه النشرة كما لم تتخذ الخطوات من أجل التحقق من المعلومات الواردة فيها، كما لا تتحمل أية مسؤولية بخصوصها.

البيانات المستقبلية

تتضمن هذه النشرة معلومات تتعلق بالنوايا، وبالتصرفات والأحداث المستقبلية. تصنف هذه المعلومات بشكل عام على أنها معلومات مستقبلية وتتطوي على مخاطر معلومة وغير معلومة وعوامل لا تعتمد على اليقين وغيرها من العوامل الهامة التي قد تجعل تلك التصرفات والأحداث والظروف المستقبلية تختلف عما هو وارد ضمناً في هذه النشرة. إن استخدام كلمات مثل "نستيق"، "يستمر"، "نقدر"، "نخطط"، "ننوي"، "نتوقع"، "قد"، "نتطلع"، "نتصور"، "نقترح"، "ينبغي"، "نعتمد"، "سوف يستمر"، "سوف نتابع"، السلبية أو أي كلمات أو عبارات مشابهة. في نفس الإطار فإن الكلمات التي تصف استراتيجيات وأهداف وغايات وخطط بنك صحار الدولي هي أيضاً بيانات مستقبلية تخضع كافة البيانات المستقبلية للمخاطر وعدم اليقين والافتراضات التي يمكن أن يتمخض عنها على سبيل المثال لا الحصر أن تكون نتائج عمليات بنك صحار الدولي أو موقفه المالي أو التدفقات النقدية أو السيولة أو التوقعات المالية ومعدلات النمو الفعلية مختلفة بشكل جوهري عن تلك المذكورة في البيانات المستقبلية المعنية.

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تجعل النتائج الفعلية مختلفة جوهرياً عن توقعات بنك صحار الدولي على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم القدرة على تقدير الأداء المستقبلي
- عدم قدرة بنك صحار الدولي على الوفاء بالتزاماته بخدمة الدين
- عدم قدرة بنك صحار الدولي على الوفاء بالتزامات الدفع
- المخاطر المالية المعنية و/أو المخاطر التشغيلية والصيانة
- الحصول على تأمين مناسب لتغطية كافة الخسائر المحتملة
- تغير السياسات النقدية و/أو معدلات الفوائد في سلطنة عمان، والتضخم المحلي و/أو العالمي، وأسعار الفائدة المحلية و/أو العالمية
- التذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الأسهم أو المعدلات أو الأسعار الأخرى
- أداء الأسواق المالية في سلطنة عمان
- الأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والتجارية في سلطنة عمان والتي قد تؤثر على الأنشطة التجارية لبنك صحار الدولي
- التغيرات في القوانين و/أو التنظيمات و/أو الأوضاع التي قد تؤثر على عملاء و/أو موردين بنك صحار الدولي أو على القطاع المصرفي في سلطنة عمان؛ و
- ازدياد المنافسة في القطاع البنكي في سلطنة عمان والتغيرات في الأوضاع الاقتصادية و/أو المالية لعملاء بنك صحار الدولي، أو مورديه والقطاع المصرفي.

بطبيعتها فإن بعض بيانات مخاطر السوق ما هي إلا تقديرات ويمكن أن تصبح مختلفة بشكل جوهري عما يحدث فعلياً في المستقبل. نتيجة لذلك، قد تصبح الأرباح أو الخسائر الفعلية المستقبلية مختلفة بشكل كبير عن تلك التي تم تقديرها. ليس على بنك صحار الدولي ومدير الإصدار أو أي منتسب لهما أي التزام بتحديث أو مراجعة أي أية عبارات وبيانات في هذه النشرة لتعكس الظروف التي طرأت بعد هذا التاريخ أو لتعكس وقوع الأحداث الكامنة، حتى لو لم تحدث الافتراضات المطلوبة أو كانت النتائج مختلفة تماماً عما كان متوقعاً.

لا تشمل العوامل الواردة أعلاه في هذه النشرة بالضرورة كافة العوامل التي قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية جوهرياً ولمزيد من الإيضاح حول العوامل التي قد تسبب اختلاف النتائج الفعلية، نأمل مراجعة الفصل المتعلق بعوامل المخاطر في هذه النشرة. سيلتزم بنك صحار الدولي بقواعد وتنظيمات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والتي تشمل الإفصاح في حينه عن نتائج عمليات البنك. كما ينصح بنك صحار الدولي المستثمرين بمتابعة المعلومات أو الإعلانات التي يقوم بها البنك من خلال موقع سوق مسقط للأوراق المالية www.msm.gov.om في حالة شرائهم للسندات الدائمة وأصبحوا حاملين لها.

عرض البيانات المالية والمعلومات عن الصناعة والسوق

البيانات المالية

ما لم يتم الإشارة بخلاف ذلك فإن البيانات المالية الواردة في هذه النشرة مستمدة من القوائم المالية المدققة لبنك صحار الدولي أو من القوائم المالية الربعية غير المدققة للبنك والتي في كل الأحوال تم إعدادها طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. يمكن الحصول على نسخة من هذه البيانات المالية في موقع سوق مسقط للأوراق المالية أو على الموقع الإلكتروني للبنك. تبدأ السنة المالية لبنك صحار الدولي في الأول من يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل عام. هذا ويعزى أي اختلاف في هذه النشرة للنتائج ما بين مجموع وإجمالي المبالغ ذات الصلة إلى التقريب.

عملة العرض

في نشرة الإصدار هذه فإن جميع الإشارات إلى "الريالات" أو "ر.ع." تعني العملة القانونية لسلطنة عُمان.

بيانات القطاع والسوق

ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك فقد تم الحصول على بيانات القطاع والسوق المستخدمة في هذه النشرة من مطبوعات ومنشورات و/أو المواقع الإلكترونية لأطراف ثالثة في القطاع. على الرغم من أننا نعتقد بأن بيانات القطاع المستخدمة في هذه النشرة موثوقة إلا أنه لم يتم التحقق منها بشكل مستقل ولذلك فإننا لا نضمن دقتها أو اكتمالها ولا يمكن ضمان إمكانية الاعتماد عليها. على نحو مماثل، فإن التقارير الداخلية للشركة، وعلى الرغم من أننا نعتقد بأنها موثوقة فإنه لم يتم التحقق منها من قبل أي جهة مستقلة. ويعتمد مدى أهمية بيانات القطاع وبيانات السوق المستخدمة في هذه النشرة على مدى إلمام القارئ وفهمه للأساليب المستخدمة في جمع هذه المعلومات.

جدول المحتويات

10	الفصل الأول: التعريفات والاختصارات
16	الفصل الثاني : التصنيف الائتماني
21	الفصل الثالث: ملخص الإصدار
25	الفصل الرابع: شروط وأحكام الإصدار
35	الفصل الخامس: استخدام العوائد ومصاريف الإصدار
36	الفصل السادس: أغراض المصدر والموافقات التي حصل عليها
39	الفصل السابع: نبذة عن الاقتصاد العماني والقطاع المصرفي
43	الفصل الثامن: نبذة حول الأعمال
56	الفصل التاسع: البيانات المالية
66	الفصل العاشر: التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
68	الفصل الحادي عشر: عوامل المخاطر ووسائل التخفيف منها
87	الفصل الثاني عشر: الحوكمة
99	الفصل الثالث عشر : سياسة توزيع الأرباح
100	الفصل الرابع عشر : حقوق والتزامات الوكيل وحملة السندات
103	الفصل الخامس عشر : شروط وإجراءات الاكتتاب
109	الفصل السادس عشر: التعهدات

الفصل الأول: التعريفات والاختصارات

رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل البنك المركزي العماني كسندات رأسمالية إضافية من الفئة الأولى طبقاً لقوانين سلطنة عمان.	رأس مال إضافي من الفئة الأولى
تخصيص السندات الدائمة لمقدمي الطلبات المستوفين للشروط طبقاً لموافقة الهيئة العامة لسوق المال.	التخصيص
أي متطلبات مذكورة في لوائح رأس المال للمحافظة على رأس المال من وقت إلى آخر والتي يتم تطبيقها على البنك بما في ذلك القواعد الانتقالية والإعفاءات المتعلقة بما سبق.	القانون المعمول به في متطلبات رأس المال
الشخص أو الجهة التي تتقدم بطلبات للاكتتاب في السندات الدائمة طبقاً لبنود هذه النشرة.	مقدم الطلب
نموذج الطلب مع الوثائق المؤيدة له للاكتتاب في السندات الدائمة المطروحة بموجب شروط نشرة الإصدار هذه.	الطلب
النظام الأساسي لبنك صحار الدولي والمسجل لدى وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة لسوق المال وتعديلاته من وقت إلى آخر طبقاً لأحكامه الواردة فيه.	النظام الأساسي
جزء واحد من ألف من الريال العماني (1000 بييسة = 1 ريال عماني).	بييسة
القانون المصرفي لسلطنة عمان والصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2000/114 وتعديلاته.	القانون المصرفي
لجنة بازل للإشراف المصرفي.	لجنة بازل
الإصلاحات التي تمت على إطار التشريعات العالمية لرأس المال والصادرة من لجنة بازل كجزء من حزمة المتطلبات الجديدة لرأس المال والسيولة والتي يُقصد بها تعزيز معايير رأس المال وتحديد الحد الأدنى من معايير السيولة بالنسبة لمؤسسات الائتمان العالمية (بما في ذلك الإرشادات حول معايير الاستحقاق لسندات الفئة الأولى لرأس المال والفئة الثانية لرأس المال).	بازل 3
مجلس إدارة بنك صحار الذي يتم انتخابه من قبل جمعية المساهمين من وقت إلى آخر وفقاً لأحكام النظام الأساسي وقانون الشركات التجارية	المجلس / مجلس الإدارة
أي يوم بخلاف الجمعة والسبت والعطلات الرسمية والذي يمارس فيه البنوك والمسجل نشاطهم المعتاد في مسقط، سلطنة عمان.	يوم العمل
يعني أول تاريخ للاسترداد وأي تاريخ لدفع الفوائد بعد ذلك، وفق خيار البنك.	تاريخ الاسترداد
يعتبر حدث رأس المال قد وقع في حال قيام المنظم بإخطار البنك كتابياً بما يفيد أن القيمة التعاقدية (أو القيمة المؤهلة ضمن رأس المال التنظيمي، في حال امتلاك البنك لبعض السندات الدائمة أو تلك التي يقوم البنك بتمويل شرائها) للسندات الدائمة سوف لن تصبح مؤهلة لإدراجها ضمن رأس المال الموحد من الفئة "1" الإضافية للبنك (باستثناء الحالات التي يكون فيها عدم التأهيل ليس سوى نتيجة لأي تقييد يسري على قيمة رأس المال).	حدث رأس مال
بالنسبة للسندات الدائمة فإن ذلك يعني المبلغ الأساسي المستحق مع أي مدفوعات مستحقة.	مبلغ الاسترداد عند حدوث تغير في رأس المال
في أي وقت ، اللوائح والمتطلبات والقواعد الإرشادية والسياسات المتعلقة بملائمة وكفاية رأس المال السارية في ذلك الحين في سلطنة عمان بما في ذلك التنظيمات الصادرة عن الجهة التنظيمية (ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر المتطلبات التنظيمية سي بي 1 -الصادرة من الجهة التنظيمية حول - رأس المال - بموجب اتفاقية بازل III والصادرة بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم BM1114 بتاريخ 17 نوفمبر 2013 وتعميم البنك المركزي العماني رقم	تشريعات رأس المال

بهذه الخصوص. البنك المركزي العماني.	البنك المركزي العماني -
قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني 74/4 وتعديلاته.	قانون الشركات التجارية
الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان.	الهيئة
قانون سوق المال الصادر بالمرسوم السلطاني 98/80.	قانون سوق رأس المال
ميثاق حوكمة شركات المساهمة العامة الصادر من الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم خ /2015/4 في 2015/7/22.	الميثاق
رأس المال الذي يتأهل ، كما يُعتمد من جانب المنظم، كحقوق مساهمين في رأس المال من الفئة الأولى وفقاً للوائح رأس المال وكحقوق مساهمين في رأس المال من الفئة الأولى كما هو منفذ في المتطلبات التنظيمية لرأس المال المطبقة في ذلك الوقت.	حقوق المساهمين في رأس المال من الفئة الأولى
شروط وأحكام إصدار السندات الدائمة وكما هو محدد في الفصل الرابع من هذه النشرة.	الشروط
عدد الأيام في الفترة المعنية مقسمة على 365 (بما في ذلك اليوم الأول ولكن لا يشمل ذلك اليوم الأخير).	نسبة أيام التوزيع خلال العام
فيما يتعلق بفترة تعديل الفائدة، ثالث يوم عمل قبل بداية فترة تعديل الفائدة هذه.	تاريخ التحديد
عضو في مجلس إدارة بنك صحار الدولي.	عضو المجلس
تعني أرباح البنك المتراكمة والمحقة والتي لم يتم توزيعها أو إضافتها في رأس المال من قبل، مخصوماً منها الخسائر المتراكمة، وكلها حسب ما هو وارد في القوائم المالية الحديثة للبنك حسب الإعلان عن طريق موقع سوق مسقط للأوراق المالية.	الأرباح القابلة للتوزيع
يعني تاريخ حالة عدم الدفع أو اختيار عدم الدفع بموجب الشرط 5.1 (حالة عدم الدفع) أو 5.2 (خيار عدم الدفع) (على حسب الحالة) والذي ينتج عنه عدم دفع أي مبلغ للفائدة.	تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح
فيما يتعلق بالسندات الدائمة، المبلغ الأساسي المستحق مع أي دفعات مستحقة.	مبلغ الاسترداد المبكر
تعني: (أ) عدم الدفع: إخفاق البنك في دفع المبلغ الأساسي أو الفوائد المستحقة والواجب دفعها من قبله وفقاً للشروط واستمرار الإخفاق لمدة سبعة أيام في حالة دفع المبلغ الأساسي و14 يوماً في حالة دفع الفوائد (وقوع كل حالة على حدة، ويحدث هذا التعثر فقط نتيجة حالة عدم الدفع أو نتيجة لخيار البنك عدم الدفع)؛ أو (ب) الإعسار: اتخاذ محكمة أو هيئة رسمية أخرى لقرار نهائي بأن البنك قد أصبح معسراً أو مفلساً أو غير قادر على دفع ديونه؛ أو (ج) الحل والتصفية: تعيين مصفي بعد إصدار أمر من المحكمة المختصة أو اتخاذ قرار ساري لحل أو تصفية البنك، أو أن البنك قد تقدم بطلب للحل أو التصفية في حق ذاته، أو توقفه، أو من خلال إجراء رسمي لمجلس إدارته يهدف بتوقفه، عن القيام بجميع أو معظم أعماله أو عملياته، وفي كل حالة ما عدا: (1) لغرض إعادة الهيكلة، أو الاندماج أو إعادة التنظيم أو المزج بموجب بنود معتمدة عن طريق قرار صادر من حملة - السندات الدائمة (2) من أجل أية خطوة أو إجراء يكون جزءاً من إعادة هيكلة أو اندماج معتمد من قبل أية محكمة ذات سلطة مختصة أو أية جهة أخرى مختصة؛ أو (3) ناشئ نتيجة اندماج مع مؤسسة مالية أخرى؛ أو	حالة إخلال

(د) حالة مشابهة: أية حالة تحدث مما تعد بموجب قوانين سلطنة عمان ذات أثر مشابه لأي من الوقائع المشار إليها في الفقرتين (ب) أو (ج) أعلاه.	
الإشارة في الفقرة (ب) (الإعسار) أعلاه " الدينون "تعتبر شاملة لأي دين أو أي تنظيمات مالية صادرة (أو يعتزم إصدارها) بما يمتثل بمبادئ الشريعة الإسلامية ومما يعامل كدين لأغراض القانون المعمول به، وفي كل حالة سواء تم الدخول فيه بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل البنك	
نسبة الفائدة القائمة	يعني نسبة الفائدة أو نسبة الفائدة الابتدائية، حسب الوضع، والتي يسبق مباشرة تاريخ التعديل المعني
المستشار المالي، مدير الإصدار الرئيسي	شركة الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م
السنة المالية	السنة المالية لبنك صحار الدولي التي تبدأ في الأول من يناير وتنتهي في 31 ديسمبر أو كما يتم تعديلها من قبل المساهمين وفقاً للنظام الأساسي.
أول تاريخ استرداد	تاريخ الذكرى السنوية الخامسة من تاريخ الإصدار.
خيار الإضافة	في حالة زيادة الاكتتاب عن 70000 سند دائم، فإن الخيار المتاح للمصدر هو إصدار وتخصيص حتى 30,000 سند رأس مال دائم إضافي والاحتفاظ بمبلغ الاكتتاب الزائدة .
تاريخ دفع أول فائدة	سنة شهور من تاريخ الإصدار
الحكومة	حكومة سلطنة عُمان
معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)	معايير التقارير المالية الدولية
معدل الفائدة الأولي	7.50% في العام
الهامش الأولي	2.50% في العام
الفترة الأولية	الفترة من وبما في ذلك تاريخ الإصدار إلى تاريخ أول استرداد (تاريخ أول استرداد غير مشمول ضمن الفترة).
مبلغ دفع الفائدة	مبلغ الفائدة مستحقة الدفع وفق الشرط 5 (قيود الفوائد) والشرط 6 (المدفوعات) في كل تاريخ مبلغ دفع الفائدة.
تاريخ دفع الفوائد	تاريخ دفع أول فائدة وكل ستة شهور بعد تاريخ دفع أول فائدة.
فترة الفوائد	الفترة من تاريخ الإصدار الى تاريخ دفع أول فائدة ، على أن يستثنى من ذلك أول دفع أول فائدة. وكذلك ينطبق هذا الاجراء للفترات اللاحقة من تاريخ دفع الفوائد والتي سوف يستثنى منها التاريخ التالي لدفع الفوائد.
نسبة الفائدة	تعني للفترة الأولية، معدل الفائدة الأولي، والنسبة لكل فترة تعديل للفائدة بعد ذلك، النسبة محسوباً وفق أحكام الشرط 4.1 (مدفوعات الفوائد).
الإصدار	إصدار بحد أقصى 100,000 سند دائم يتألف من 70,000 سند دائم مع خيار إضافة حتى 30,000 سند دائم إضافي عن طريق الاكتتاب الخاص بسعر 1000 ريال لكل سند دائم بقيمة إجمالية تصل الي 100 مليون ريال عماني
تاريخ الإصدار	التاريخ الذي تم فيه الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال على تخصيص السندات الدائمة.
المصدر / البنك	بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع
الالتزامات الأدنى مرتبة	تعني جميع مطالبات حملة الأسهم
قوانين سلطنة عمان	قوانين سلطنة عمان الصادرة بمراسيم سلطانية، القرارات الوزارية ولوائح الهيئة العامة لسوق المال حسب صدور ها وتعديلاتها وإعادة تشريعها أو إصدارها.

شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م	شركة مسقط للمقاصة والإيداع / أمين التسجيل / وكيل حملة السندات
وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان	وزارة التجارة والصناعة (MOCI)
سوق مسقط للأوراق المالية في سلطنة عمان	سوق مسقط للأوراق المالية (MSM)
خيار البنك عدم دفع مبلغ دفع الفائدة لحاملي السندات الدائمة في أي تاريخ دفع الفوائد.	خيار عدم الدفع
(أ) مبلغ دفع الفائدة المستحق، التي تم احتسابه مع أية توزيعات أو مبالغ واجبة الدفع من قبل البنك عن أية التزامات متساوية، والتي تكون مستحقة وواجبة الدفع في نفس تاريخ دفع تلك التوزيعات أو المبالغ والتي قد تكون مستحقة بتاريخ مبلغ دفع الفائدة تزيد عن الأرباح القابلة للتوزيع في التاريخ المعني لسداد مبلغ دفع الفائدة ؛ (ب) إذا كان البنك، بتاريخ دفع الفوائد، مخالفاً للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال (بما فيها أية قيود على الدفع بسبب مخالفة لوائح رأس المال المفروضة على البنك من قبل الجهة المنظمة) أو أن يؤدي مبلغ دفع الفائدة ذات الصلة إلى مخالفته لهذه المتطلبات أو (ج) طلب الجهة المنظمة عدم دفع مبلغ الفائدة المستحقة في تاريخ دفع الفوائد.	حالة عدم الدفع
تعني أن: (أ) الجهة المنظمة قد أبلغت البنك كتابياً أنه قرر بأن البنك قد أصبح أو سيصبح غير قابل للاستمرار دون تخفيض؛ أو (ب) تم اتخاذ قرار بتمويل رأسمالي من القطاع العام (أو دعم مماثل) والذي بدونه أصبح البنك أو سيصبح غير قابل للاستمرار، أيهما يقع أولاً	حالة عدم قابلية الاستمرار
يعني التاريخ الذي يتم فيه التخفيض حسب ما هو محدد في إشعار - عدم قابلية الاستمرار، والذي لن يكون أكثر من 10 أيام عمل (أو أي تاريخ أبكر حسب قرار الجهة المنظمة) بعد تاريخ إشعار - عدم قابلية الاستمرار	تاريخ التخفيض لحالة عدم قابلية الاستمرار
إشعار عدم قابلية الاستمرار الذي يسلمه البنك إلى حاملي السندات الدائمة، حين تجري عملية شطب السندات الدائمة، لا يحق لحاملي السندات في ذلك التاريخ بالمطالبة بأية مبالغ خاضعة لهذا التخفيض فيما يتعلق بالسندات الدائمة.	إشعار عدم قابلية الاستمرار
بالنسبة للبنك، يعني: (أ) الإعسار أو الإفلاس أو عدم القدرة على دفع جزء كبير من التزاماته في موعد استحقاقها أو عدم القدرة على مواصلة أعماله، أو (ب) أية حالة أو ظروف أخرى تم تحديدها من قبل الجهة المنظمة على أنها تمثل حالة عدم قابلية للاستمرار أو حسبما ورد في تنظيمات الأعمال البنكية المعمول بها	- عدم قابلية الاستمرار
التزامات الدفع على البنك بموجب السندات الدائمة	الالتزامات
سلطنة عمان	عمان / السلطنة
العملة القانونية لسلطنة عمان وكل ريال عماني يساوي 1000 بيسة	الريال العماني / ر.ع
تعني الأوراق المالية التي يصدرها البنك والتي تمثل حقوق المساهمين من الفئة الأولى للبنك غير الأسهم -	الأدوات المالية لرأس المال من الفئة الأولى الأخرى
تعني بالنسبة لأية مبالغ قابلة للدفع عند استرداد السندات، مبلغ يمثل أية فوائد مستحقة وقابلة للدفع غير مدفوعة عن فترة الفوائد التي يقع خلالها الاسترداد وحتى تاريخ	الدفعات المستحقة

الاسترداد. ولتجنب الشك، فإن الالتزام بدفع المدفوعات المستحقة هي دون المساس بحق البنك باختيار عدم الدفع مبلغ دفع الفائدة السابقة أو بحقه في عدم دفع تلك المبالغ كنتيجة لحدوث حالة عدم الدفع.	
كافة التزامات البنك الثانوية والتي تكون مرتبتها متساوية مع الالتزامات	الالتزامات من ذات المرتبة
السندات الدائمة من الفئة الأولى الإضافية لرأس المال بموجب اللوائح الصادرة عن البنك المركزي العماني وقيمة كل سند منها صادر بموجب هذه النشرة 1000 ريال عماني	سندات دائمة
نشرة الإصدار، طبقاً لاعتمادها من الهيئة العامة لسوق المال.	نشرة الإصدار
تعني -أدوات مالية والتي تستوفي معايير الأدوات المالية المؤهلة من الفئة الأولى وفقاً للمعايير المذكورة في " تنظيم رأس المال بموجب اتفاقية بازل III " والمعممة بموجب تعميم البنك المركزي العماني رقم BMI114 بتاريخ 17 نوفمبر 2013	الأدوات المالية المؤهلة من الفئة الأولى
مبلغ الاسترداد المبكر أو مبلغ استرداد الضريبة أو مبلغ الاسترداد عند حدوث لتغير في رأس المال (حسب الحال)	مبلغ الاسترداد
سجل حيازة وملكية السندات الدائمة الموجود لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع	السجل
البنك المركزي العماني أو أي كيان خلف له يكون له سلطة الإشراف على البنوك في سلطنة عمان	الجهة المنظمة
يعني التاريخ الذي تصبح فيه الدفعة مستحقة أولاً، إلا في حال إعطاء إشعار بهذا الأثر حسب الأصول لحملة السندات الدائمة طبقاً للشرط 12 (الإشعارات)	-التاريخ المعني
(أ) معدل السند المرجعي للتعديل؛ أو (ب) نسبة الفائدة القائمة في حالة عدم وجود سند مرجعي للتعديل بسبب: 1- عدم إصدار مزاد في الاثني عشر شهرا التي تسبق تاريخ التعديل أو 2- ليس هناك فترة توافق -مدة التعديل المرجعية	معدل التعديل المعني كل خمس سنوات
طول المدة (ويتم احتسابها بالسنوات) إلى حين تاريخ الاستحقاق أو تاريخ أول استرداد للسند المرجع للتعديل	مدة التعديل المرجعية
يعني: (أ) أحدث سند تنمية حكومي مقوم بالريال العماني بالمعدل المعني كونه متوسط العائد الذي تم عنده التخصيص، خلال فترة 12 شهراً المباشرة قبل تاريخ التعديل المطبق والذي له مدة استحقاق مساوية لمدة التعديل المرجعي المعنية؛ أو (ب) أحدث إصدار دين سيادي بالريال العماني بالمعدل المعني كونه العائد حتى الاستحقاق/ أول استرداد محسوب بنسبة الإصدار المعلن عنه، خلال فترة 12 شهراً المباشرة قبل تاريخ التعديل المعني والذي له مدة استحقاق مساوية لمدة التعديل المرجعي المعنية.	السند المرجعي لتعديل سعر الفائدة
يعني أول تاريخ استرداد وكل خمس سنوات بعد ذلك التاريخ .	تاريخ التعديل
تعني الفترة من أول تاريخ استرداد وحتى تاريخ التعديل التالي، وكل فترة لاحقة بعد ذلك، باستثناء تاريخ التعديل التالي	فترة التعديل
تعني جميع التزامات الدفع غير الثانوية للبنك (وتشمل المودعين وعمامة الدائنين) وكل التزامات الدفع الثانوية (إن وجدت) للبنك والتي تصنف على أنها التزامات ثانوية، أو تعتبر كذلك	الالتزامات الرئيسية
الأسهم العادية للبنك والتي تبلغ القيمة الإسمية لكل سهم منها 100 بيبة	الأسهم
مساهمو البنك	المساهمون
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إس إم إي SME

حالة متعلقة بأسباب ضريبية	تعني في حالة استحقاق الدفعة المقبلة للسندات الدائمة ، فإن البنك سيصبح ملتزماً بدفع مبالغ إضافية (سواء حدثت حالة عدم الدفع أو لم تحدث أو تم اتخاذ خيار عدم الدفع) نتيجة لأي تغيير أو تعديل في تفسير القوانين أو الممارسات المعتمدة أو اللوائح المطبقة في سلطنة عمان أو أي تغيير في تطبيق أو تفسير هذه القوانين واللوائح، وكان سريان هذا التعديل أو التغيير في أو بعد تاريخ الإصدار وبحيث لا يمكن تجنب هذا المتطلب من جانب البنك باتخاذ التدابير المعقولة المتوفرة أمامه
مبلغ استرداد الضريبة	بالنسبة للسند الدائم فإن ذلك يعني مبلغه الأساسي المستحق مع أي مدفوعات مستحقة
رأس المال من الفئة الأولى	رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل الجهة المنظمة ليكون رأس مال من الفئة الأولى طبقاً لتشريعات رأس المال
رأس المال من الفئة الثانية	رأس المال المؤهل والمعتمد من قبل الجهة المنظمة ليكون رأس مال من الفئة الثانية طبقاً لتشريعات رأس المال
اتفاقية الوكالة	الاتفاق ما بين البنك (المصدر) وشركة مسقط للمقاصة والإيداع (وكيل حملة السندات) فيما يتعلق بالسندات الدائمة
وكيل حملة السندات	شركة مسقط للمقاصة والإيداع أو أي كيان مختص في المستقبل ويشمل جميع الأشخاص الذين يمكن تعيينهم كوكيل بموجب بنود اتفاقية الوكالة نيابة عن حملة السندات الدائمة بصفتهم مثلاً لهم
التخفيض	يعني: (أ) يتم إلغاء السندات الدائمة (في حال تخفيض رأس المال بالكامل) أو خفضه جزئياً على أساس النسبة والتناسب مع هذا الخفض (في حال تخفيض رأس المال جزئياً) حسب قرار البنك بالتنسيق مع الجهة المنظمة وفقاً لتشريعات رأس المال؛ و (ب) يتم إلغاء جميع حقوق أي حامل سندات دائمة في الحصول على أية مبالغ ناتجة عن أو متعلقة بالسندات الدائمة (وتشمل، دون حصر، أية مبالغ ناشئة نتيجة، أو مستحقة وقابلة للدفع عند حدوث حالة إخلال) بالكامل أو جزئياً حسب الحال، على أساس النسبة والتناسب بين حاملي السندات الدائمة ، وفي كل حالة من الحالات لن يتم إعادتها تحت أي ظرف وذلك بغض النظر عما إذا كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وقابلة للدفع قبل تاريخ إشعار عدم قابلية الاستمرار أو تاريخ التخفيض لحالة عدم قابلية الاستمرار ، وحتى لو انتهت حالة عدم قابلية الاستمرار. ولتجنب الشك، بالنسبة للفقرتين (أ) و(ب) من هذا التعريف، يكون التخفيض تاماً ودائماً عندما تقرر الجهة المنظمة بموجب الفقرة (ب) في تعريف حالة عدم قابلية الاستمرار ، أنه يتطلب ضخ رأسمال من القطاع العام أو دعماً مماثلاً وأن هذا التخفيض سيقع قبل ضخ لرأسمال من القطاع العام أو أي دعم مماثل.

التفسيرات

في نشرة الإصدار هذه:

- العناوين والكلمات التي تحتها خط للتسهيل فقط ولا تؤثر على تفسير نشرة الإصدار
- الكلمات التي تشير للمفرد تشير للجمع أيضاً والعكس
- الكلمات التي تشير إلى الشخص الطبيعي تشمل الشخص الاعتباري أيضاً
- في حالة أن اليوم يتطلب فيه إجراء معاملة أو وقوع حدث طبقاً للشروط ليس يوم عمل، سيتم القيام به فوراً في يوم العمل التالي.

تصنيف الجهة المصدرة

التصنيفات الخاصة بالمصدر هي آراء وكالات التصنيف الائتماني حول قدرة الكيانات على الوفاء بالتزامات الديون غير المضمونة الرئيسية وما شابه. وعليه فإن التصنيفات الخاصة بالمصدر تشمل أي دعم خارجي يتوقع لجميع الإصدارات الحالية والمستقبلية للالتزامات المالية والعقود غير المضمونة مثل الدعم الصريح الناشئ عن ضمان لكافة الالتزامات المالية والعقود غير المضمونة الرئيسية، و/أو الدعم الصريح للمصدر مع مراعاة تحليل التخلف المشترك (مثل المصدرين المرتبطين بالحكومة) وأن تصنيفات المصدرين لا تتضمن ترتيبات الدعم مثل الضمانات والتي تنطبق فقط على بعض الالتزامات المالية والعقود غير المضمونة الرئيسية (ولكن جميعها).

وقد مُنح المصدر التصنيفات الائتمانية طويلة الأمد التالية:

وكالات التصنيف	التصنيف	النظرة	تاريخ آخر مراجعة
تصنيفات فيتش	BB+	سلبى	8 نوفمبر 2018
كابيتال انتلجنس	BBB-	مستقر	17 إبريل 2018
تصنيف مودي	Ba1	سلبى	4 أكتوبر 2018

عن تصنيفات فيتش

تعتبر وكالة فيتش من الوكالات الرائدة في مجال التصنيف الائتماني والأبحاث وتحليل المخاطر. تغطي تصنيفات الوكالة تغطية الديون السيادية للدول والشركات المصدرة ومصدري التمويل العام والتزامات التمويل المنظم.

تقييمات التقصير في السداد للمصدر

الفئة	وصف مختصر
AAA	أعلى جودة ائتمانية: التصنيف يرمز إلى أفضل التوقعات لقابلية الاستمرار وأدنى توقع لمخاطر الإخفاق. وتنسب فقط إلى البنوك التي تتمتع بمزايا أساسية قوية ومستقرة للغاية، وبحيث أنه لا يحتمل أن تضطر للاعتماد على دعم استثنائي غير عادي لتجنب الإخفاق والتخلف. إن هذه القدرة لا يحتمل بشكل كبير أن تتأثر سلباً بوقائع غير متوقعة.
AA	جودة ائتمانية مرتفعة جداً: التصنيف يرمز إلى توقعات قوية جداً لسداد الالتزامات المالية. وإن هذه القدرة لا يحتمل أن تكون عرضة بصورة كبيرة لوقائع غير متوقعة.
A	جودة ائتمانية عالية: التصنيف يرمز إلى وقعات منخفضة بحدوث مخاطر التقصير في السداد. تعتبر القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية ولكن هذه القدرة قد تكون أكثر عرضة لظروف اقتصادية أو مالية مقارنة بالتصنيف الأعلى.
BBB	جودة ائتمانية جيدة: التصنيف يرمز إلى توقعات وقوع مخاطر التقصير في السداد تعتبر منخفضة في الوقت الحالي. تعتبر القدرة على سداد الالتزامات المالية قوية ولكن هذه القدرة قد تتأثر سلباً بالظروف غير الملائمة الاقتصادية أو الخاصة بالأعمال.
BB	جودة ائتمانية محفوفة بالمخاطر: التصنيف يرمز إلى توقعات مرتفعة بحدوث تقصير في السداد خاصة في حالة حدوث تغيرات سلبية في الأحوال

	الاقتصادية أو البيئة التجارية على مر الزمن وعلى أية حال فإن النشاط أو المرونة المالية موجودة وتدعم خدمة الالتزامات المالية.
B	جودة انتمائية محفوفة بالمخاطر بشكل كبير. التصنيف يرمز إلى توقعات ضعيفة لقابلية الاستمرار. وتوجد مخاطر مادية بالإخفاق مع بقاء هامش محدود للأمان، يتم الوفاء حالياً بالالتزامات ومع هذا فإن هناك مخاطر بشأن تراجع القدرة على الاستمرار في السداد بسبب التدهور في البيئة التجارية والظروف الاقتصادية.
CCC	مخاطر انتمائية كبيرة. إخفاق البنك احتمال حقيقي. وإن القدرة على التشغيل المتواصل غير المدعوم عرضة كبيرة للتدهور في البيئة التجارية والاقتصادية.
CC	مخاطر انتمائية عالية جداً. يبدو إخفاق البنك محتملاً
C	إخفاق وشيك: بدأت عملية إخفاق أو ما شابه فعلياً أو أن المصدر في وضع الجمود أو في وضع تمويلي مغلق وأن القدرة على السداد أصبحت في وضع لا يمكن إصلاحها بغير رجعة. من بين الحالات التي تشير إلى وقوع المصدر في تصنيف C - : (أ) دخول المصدر في فترة سماح أو علاج بعد عدم الدفع للالتزام مالي كبير (ب) دخول المصدر في مفاوضات تنازل مؤقتة أو اتفاقية تجميد وضع بعد تقصيره في سداد التزام مالي كبير (ج) إعلان رسمي بأن المصدر أو وكيله في وضع صعب لتبادل الديون (د) آلية غلق تمويلي حيث القدرة على السداد قد تضررت بشكل كبير لا يمكن علاجها وعليه فإنه ليس من المتوقع أن يتمكن من دفع الفائدة و/أو القرض الأصلي بالكامل خلال فترة حياة الصفقة ولكن عندما لا يكون هناك تقصير في السداد وشيكاً.
RD	تقصير مقيد يشير هذا التصنيف إلى أن المصدر – وفي رأي فينتش (أ) قد قصر في سداد سند أو قرض أو التزام مالي بشكل لا يمكن علاجه ولكن (ب) لم يدخل بعد في إجراءات إشهار إفلاس أو وضع أمواله تحت الإدارة، أو الوصاية، أو التصفية أو أي من الإجراءات الرسمية لغلق النشاط و (ج) لم يتوقف عن ممارسة النشاط فعلياً. وهذا يشمل: أولاً. الدفع الانتقائي للدفعات المتعثرة لفئة معينة أو عملة الديون؛ ثانياً. انتهاء صلاحية أي فترة سماح أو فترة معالجه أو فترة تخلف سارية بعد حدوث خلل في السداد على قرض مصرفي أو ضمان لأسواق رأس المال أو أي التزام مالي مادي آخر؛ ثالثاً. تمديد التنازلات المتعددة أو فترات التسامح عند التخلف عن السداد في واحد أو أكثر من الالتزامات المالية المادية، إما على التوالي أو بالتوازي؛ التنفيذ العادي لسداد الديون المتعثرة على واحد أو أكثر من الالتزامات المالية المادية.
D	التقصير في السداد يشير هذا التصنيف إلى أن المصدر وفي رأي فينتش قد دخل في إجراءات إشهار إفلاس أو وضعت أمواله تحت الإدارة، أو الوصاية، أو التصفية أو أي من الإجراءات الرسمية لغلق النشاط وأنه توقف فعلياً عن ممارسة النشاط. لا يتم تعيين التقييمات الافتراضية بأثر مستقبلي للكيانات أو لالتزاماتها؛ في هذا السياق، عدم الأداء تحتوي على ميزة تأجيل أو فترة سماح لا يعتبر بشكل عام تقصيراً حتى بعد انقضاء فترة التأجيل أو المهلة، ما لم

<p>يكن الدافع إلى التخلف عن السداد بسبب الإفلاس أو ظروف مشابهة أخرى ، أو من خلال تبادل الديون المتعثرة.</p> <p>في جميع الحالات ، تعكس حالة التصنيف التعثر الممنوحة وجهة نظر الوكالة فيما يتعلق بفئة التصنيف الأكثر ملاءمة و وفقاً لبقية تصنيفاتها وقد تختلف عن تعريف التقصير بموجب شروط الالتزامات المالية للمصدر أو الممارسة التجارية المحلية .</p>	
--	--

عن تصنيفات كابيتال انتلجنس

كابيتال انتلجنس من الوكالات الرائدة في مجال التصنيف الائتماني والأبحاث وتحليل المخاطر. تغطي تصنيفات الوكالة تغطية الديون السيادية للدول والشركات المصدرة ومصدري التمويل العام والتزامات التمويل المنظم.

تصنيفات العملة المحلية والعملية الأجنبية

<p>التصنيفات الائتمانية الدولية للمصدر: بالعملية الأجنبية والعملية المحلية</p> <p>تشير التصنيفات الائتمانية الدولية للمصدر من كابيتال انتلجنس إلى إمكانية الوثوق في مؤسسة ما (مثل بنك، شركة أو جهة سيادية) أو إلى مدى يمكن له أن يوفي بالتزاماته المالية في الموعد المحدد. تشير تصنيفات العملة الأجنبية إلى قدرة الكيان واستعداده للوفاء بالتزاماته المالية المقومة بالعملية الأجنبية في موعد استحقاقها. تأخذ عملية التصنيفات الائتمانية في الحسبان احتمالية فرض الحكومة قيوداً على تحويل العملة المحلية إلى عملية أجنبية أو على تحويل العملة الأجنبية للمقيمين وغير المقيمين.</p> <p>التصنيفات الائتمانية العملة المحلية هي الرأي حول قدرة جهة ما واستعدادها للوفاء بالتزاماتها المالية في حينها بغض النظر عن العملة التي تُصنف بها تلك الالتزامات ومع غياب قيود التحويل. تعتبر التصنيفات الخاصة بالعملية الصعبة والمحلية من التقديرات التي يمكن مقارنتها دولياً.</p> <p>تأخذ التصنيفات الائتمانية العملة المحلية والأجنبية في الاعتبار المخاطر الاقتصادية والمالية بالبلد والتي ربما تؤثر على الكفاءة والجدارة والائتمانية علاوة على احتمالية أن يتلقى الكيان دعماً خارجياً في حالة الصعوبات المالية.</p> <p>وإن التصنيفات المسندة للبنوك والشركات ليست أعلى عموماً عن التصنيفات المسندة من قبل كابيتال انتلجنس إلى تصنيف الدولة، ولكن قد يكون ذلك ممكناً للمصدر الذي له نقاط قوة وسمات معينة مثل تمتعه بقوة مالية أو وجود تدفقات نقدية متنوعة من مناطق جغرافية مختلفة أو وجود أصول أجنبية مؤثرة ودعم خارجي مضمون أن يتم تصنيفه أعلى عن السلطة السيادية.</p> <p>يمكن لكابيتال انتلجنس أن تعطي إما تصنيف عام أو تصنيف داخلي " مشابه " للسلطة السيادية. ليس الغرض من التصنيفات السيادية المشابهة النشر ويتم استخدامها كضمان أن يتم عكس عوامل المخاطر السيادية الظلية بشكل ملائم وكاف في التصنيفات الخاصة بالمصدرين غير السياديين. تنطبق التصنيفات التالية على التصنيفات بالعملية المحلية والأجنبية. تقييم التصنيفات قصيرة الأمد فترة عام</p> <p>التصنيفات طويلة الأمد للمصدر</p>	
--	--

درجة الاستثمار

<p>أعلى جودة ائتمانية، قدرة فائقة على إنجاز الالتزامات المالية في الموعد المحدد وعلى الأرجح تتأثر بأي ظروف معاكسة منظورة. الموقف المالي قوي جداً والعوامل غير المالية إيجابية.</p>	AAA
<p>جودة ائتمانية عالية جداً. قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية في الموعد المحدد وعلى الأرجح لن يكون هناك مشاكل في السداد على المدى البعيد ولا على المدى القصير والمتوسط. على الأرجح لن تؤثر التغييرات الجوهرية في النشاط والأحوال المالية والاقتصادية على الموقف المالي بشكل مؤثر.</p>	AA

A	جودة عالية للائتمان: قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات وتملك المؤسسة سمات ائتمانية إيجابية ولكن ربما تكون معرضة بشكل طفيف لتغيرات معاكسة في النشاط أو في الأحوال المالية والاقتصادية.
BBB	جودة ائتمان عالية. قدرة مرضية على الوفاء بالالتزامات المالية. سمات ائتمان مقبولة ولكن يمكن أن تكون عرضة لبعض الشيء للتغيرات السلبية في النشاط وفي الأحوال المالية والاقتصادية. سمات الائتمان المتوسط الدرجة وأقل تصنيف استثماري.
الدرجة التخمينية	
BB	جودة الائتمان التخمينية. القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في موعدها معرضة للتغيرات السلبية في الظروف الداخلية أو الخارجية. لا تعطي العوامل المالية و/أو غير المالية الطمأنينة المناسبة مع إمكانية حدود مخاطر على الاستثمار.
B	مخاطر ائتمان مؤثرة. القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية معرضة للتغيرات المعاكسة في الظروف الداخلية والخارجية. يمكن أن توفر العوامل المالية و/أو غير المالية حماية ضعيفة مع احتمالية كبيرة لوجود مخاطر في الاستثمار.
C	المخاطر الائتمانية الكبيرة واضحة واحتمالية حدوث تقصير في السداد عالية. هناك عدم يقين كبير في القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في موعدها. الائتمان ضعيف مع توفير العوامل المالية و/أو غير المالية لمستوى أقل من الحماية.
RS	الإشراف التنظيمي (هذا التصنيف خاص بالمؤسسات المالية فقط). يكون المدين تحت الإشراف التنظيمي للسلطات بسبب الموقف المالي الضعيف واحتمالية التقصير في السداد تعتبر عالية جدا بدون الاستمرار في توفر الدعم الخارجي.
SD	التقصير الاختياري. عجز المدين عن الوفاء بواحد أو أكثر من الالتزامات المالية ولكن تؤمن كابيتال انتلجنس بأن التقصير سيكون محصورا في نطاقه وأن المدين سيستمر في الوفاء بالتزاماته المالية الأخرى في الموعد المحدد لها.
D	عجز المدين عن سداد كل أو تقريبا كل التزاماته المالية

التصنيفات قصيرة الأمد	
الدرجة الاستثمارية	
A1	جودة ائتمانية فائقة. أعلى قدرة للتسديد في الموعد المحدد للالتزامات المالية قصيرة الأمد وعلى الأرجح لن تتأثر بأي ظروف معاكسة غير متوقعة. تحصل المؤسسات الحاصلة على تصنيف ائتماني قوي على علامة "+" مع هذا التصنيف.
A2	قدرة قوية جدا على التسديد في الموعد المحدد ولكن ربما تتأثر بشكل كبير بالظروف المعاكسة غير المتوقعة
A3	قدرة كبيرة على التسديد في الموعد المحدد وربما تتأثر بالظروف المعاكسة غير المتوقعة
الدرجة التخمينية	
B	قدرة مناسبة على التسديد في الموعد المحدد والتي يمكن أن تتأثر بشكل كبير بالظروف المعاكسة غير المتوقعة
C	قدرة غير مناسبة على التسديد في الموعد المحدد في حالة تم مقابلة ظروف معاكسة غير متوقعة على المدى القصير.
RS	الإشراف التنظيمي (يتم إعطاء هذا التصنيف للمؤسسات المالية فقط). يكون المدين تحت الإشراف التنظيمي للسلطات بسبب الموقف المالي الضعيف واحتمالية التقصير في السداد تعتبر عالية جدا بدون الاستمرار في توفر الدعم الخارجي.
SD	التقصير الاختياري: عجز المدين عن الوفاء بواحد أو أكثر من الالتزامات المالية ولكن تؤمن كابيتال انتلجنس بأن التقصير سيكون محصورا في نطاقه وأن المدين سيستمر في الوفاء بالتزاماته المالية الأخرى في الموعد المحدد لها.
D	عجز المدين عن سداد كل أو تقريبا كل التزاماته المالية

قامت كابتال انتلجنس بتعديل علامات "+" و "-" للتصنيفات طويلة الأمد بالعملة المحلية والأجنبية في الفئات من "AA" إلى "C" بما يشير إلى قوة جهة معينة بأنها أعلى قليلاً أو أقل قليلاً من نظيراتها.
التوقعات المستقبلية - توقعات بحدوث تحسن وليس هناك أي تغيير أو تدهور في البنك أو التصنيف الخاص بالشركات على مدى 12 إلى 24 شهراً بعد نشر التصنيف على أنه إيجابي، مستقر أو سلبي.

عن تصنيفات موديز

تعتبر وكالة موديز لخدمة المستثمرين من الوكالات الرائدة في مجال التصنيف الائتماني والأبحاث وتحليل المخاطر. تقوم تصنيفات الشركة وتحليلاتها بمتابعة تغطية الديون السيادية والمصدرين من الشركات والجهات المصدرة للمالية العامة والتزامات التمويل الهيكلي.

تصنيف موديز العالمي طويل الأمد

التصنيف	وصف مختصر
Aaa	الالتزامات ذات التصنيف Aaa تعتبر ذات نوعية ممتازة وتحمل أقل درجة مخاطر ائتمانية
Aa	تعتبر الالتزامات ذات نوعية مرتفعة ومعرضة لدرجة منخفضة من المخاطر ائتمانية
A	تعتبر الالتزامات ذات التصنيف A ذات مستوى متوسط إلى مرتفع ومعرضة لدرجة منخفضة من المخاطر ائتمانية
Baa	الالتزامات في التصنيف تعتبر ذات نوعية مخاطر ائتمانية متوسطة وتحمل مستوى متوسط من المخاطر ائتمانية وفيها نوع من المضاربة
Ba	تعتبر الالتزامات المصنفة في هذه الدرجة من النوع التخميني في نوعيته ويحتوي على مخاطر ائتمانية مؤثرة
B	تعتبر الالتزامات المصنفة في هذه الدرجة من النوع التخميني في نوعيته ويحتوي على مخاطر ائتمانية عالية
Caa	الالتزامات ضعيفة وتخضع لمخاطر ائتمانية عالية جداً
Ca	الالتزامات من هذا النوع تخمينية بدرجة عالية وعلى الأرجح أو ستكون قريباً في حالة تقصير مع بعض التوقعات بالتعافي لمبالغ الأصلية والفوائد
C	الالتزامات تعتبر الأقل وبشكل متكرر يحدث تقصير في السداد والتوقعات بالتعافي في المبلغ الأصلي والفوائد بسيطة جداً

تنبيه: يضيف موديز الأرقام 1،2،3 في كل فئة من فئات التصنيف بداية من Aa وحتى Caa. يشير رقم 1 في تصنيفات الالتزامات على أنها في النهاية الأعلى لفئة التصنيف والرقم 2 يشير إلى الدرجة المتوسطة في فئة التصنيف أما الرقم 3 فيشير إلى أدنى درجة في فئة التصنيف.

التصنيف العالمي - طويل الأمد

الفئة	وصف مختصر
P-1	المصدرين (أو المؤسسات الداعمة) مصنفة برايم 1 لديهم قدرة فائقة على سداد التزامات الديون قصيرة الأمد
P2	المصدرين (أو المؤسسات الداعمة) المصنفة برايم 2 لديها قدرة قوية على سداد التزامات الديون قصيرة الأمد
P3	المصدرين (أو المؤسسات الداعمة المصنفة برايم 3 لديها قدرة مقبولة على سداد الالتزامات قصيرة الأمد
NP	المصدرين (أو المؤسسات الداعمة) المصنفة على أنها ليست برايم لا تدرج تحت أي من فئة من فئات برايم

الفصل الثالث: ملخص الإصدار

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع	الجهة المصدرة
1014333، تاريخ التأسيس 4 مارس 2007	سجل تجاري رقم
ص.ب: 44، رمز بريدي: 114، حي الميناء ، سلطنة عمان	عنوان العمل
غير محدودة	مدة البنك
تبدأ السنة المالية بتاريخ 1 يناير وتنتهي بتاريخ 31 من نفس السنة	السنة المالية
400,000,000 ريالاً عمانياً مقسمة إلى 4,000,000,000 سهماً بقيمة 100 بيعة لكل سهم منها	رأس المال المصرح به
198,264,639 ريالاً عمانياً مقسمة إلى 1,982,646,391 سهماً بقيمة 100 بيعة لكل منها	راس المال المصدر والمدفوع
السندات الدائمة غير مصنفة وعلى أية حال فإن تصنيف بنك صحار الدولي كما يلي: - التصنيف الائتماني طويل الأمد للمصدر BB+ (نظرة سلبية) وفق تصنيف فيتش في 8 نوفمبر 2018	التصنيف الائتماني للمصدر
تصنيف القوة المالية للمصدر BBB- (نظرة مستقرة) وفق تصنيف كابيتال انتلجنس في 17 إبريل 2018	تصنيف القوة المالية للمصدر
تقييم مخاطر الطرف الآخر طويل الأمد للمصدر Ba1 (نظرة سلبية) وفق تصنيف مودي في 4 أكتوبر 2018	تقييم مخاطر الطرف الآخر طويل الأمد للمصدر
سندات رأس مال دائمة ثانوية غير مضمونة كسندات رأس مال إضافية من الفئة الأولى	السندات الطبيعية المطروحة
إصدار بحد أقصى 100,000 سند دائم يتألف من 70,000 سند دائم مع خيار إضافة حتى 30,000 سند دائم إضافي عن طريق الاكتتاب الخاص بسعر 1000 ريال لكل سند دائم بقيمة إجمالية تصل الي 100 مليون ريال عماني	الإصدار
1,000 ريال عماني لكل سند دائم	القيمة الاسمية للسندات الدائمة
7.50 % في كل سنة	معدل الفائدة الأولى
سندات دائمة في طبيعتها، ليس لها تاريخ إسترداد أو استحقاق محدد أو نهائي.	المدة
سيتم استخدام صافي الإيرادات من السندات الدائمة لزيادة رأس مال البنك من الفئة الأولى لغرض زيادة الكفاءة المالية للبنك ولأغراض النشاط العام	الغرض من الإصدار

تاريخ الإصدار	تاريخ اعتماد تخصيص السندات الدائمة من جانب الهيئة العامة لسوق المال
فترة الاكتتاب	تاريخ بداية الاكتتاب: 5 مارس 2019 تاريخ نهاية الاكتتاب: 11 مارس 2019
الحد الأدنى والحد الأقصى للطلب	الحد الأدنى – 100 سند رأس دائم الحد الأقصى – 100,000 سند دائم
إدراج السندات الدائمة	تدرج السندات في سوق مسقط للأوراق المالية
المستشار المالي ومدير الإصدار	الشركة الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م ص ب 974 رمز بريدي 112، روي، سلطنة عمان هاتف رقم +968 22350700 فاكس +968 22350745 البريد الإلكتروني cfid@gbcmoman.net
أمين التسجيل ووكيل حملة السندات	شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م ص ب 952 رمز بريدي 112، روي، سلطنة عمان هاتف رقم +968 24822222 فاكس +968 24817491
المستشار للقانوني للإصدار	ناصر الحبسي وسيف المعمرى للمحاماة ص ب 4 رمز بريدي 102 القرم- سلطنة عمان هاتف +968 24950700 فاكس +968 24649044 البريد الإلكتروني : r.byrne@aglaw.com j.shaw@aglaw.com
المدقق الخارجي	إيرنست & يونج ش.م.م ص ب 1750 رمز بريدي 112 روي، سلطنة عمان هاتف رقم +968 2459559 فاكس +968 24566043 البريد الإلكتروني Nitin.Hundia@om.ey.com
بنك الإكتتاب	بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع ص.ب: 44، رمز بريدي: 114 ، حي الميناء ، سلطنة عمان هاتف رقم +968 2473000 فاكس +968 24730010 البريد الإلكتروني: assetmanagement@soharinternational.com
الموافقة على الإصدار	قرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ 18 ديسمبر 2018 الموافقة المبدئية من البنك المركزي العماني بموجب الخطاب رقم BSD/2019/BKUP/SIB/005 بتاريخ 8 يناير 2019م موافقة الهيئة العامة لسوق المال بموجب القرار الإداري رقم خ/26/2019 بتاريخ 28 فبراير 2019
تاريخ دفع الفوائد	كل ستة شهور من تاريخ دفع أول فائدة

مبالغ دفع الفائدة

وفقا للشرط 5 (القيود عل الفائدة) فإن السندات الدائمة تستحق فائدة من تاريخ الإصدار. سيكون مبلغ دفع الفائدة مستحق الدفع في كل تاريخ دفع للفائدة خلال الفترة الأولية هو 37.50 ريال عماني عن كل 1,000 ريال من المبالغ الأساسية للسندات وستكون مستحقة للدفع من الأرباح القابلة للتوزيع. سيتم إعادة تسعير نسبة الفائدة في كل تاريخ لتعديل النسبة بناء على مجموع الهامش الأولي بواقع 2.50% في العام ومعدل التعديل المعني كل خمس سنوات في تاريخ التحديد المعني، كما هو محدد من قبل البنك (راجع الشرط 4) (الفائدة)

في حالة خيار عدم الدفع أو حالة عدم الدفع من قبل البنك، فإن البنك لن يدفع مبلغ دفع الفائدة في تاريخ دفع الفوائد المعني ولن يكون على البنك أي التزام فيما بعد بمبلغ دفع الفائدة غير المدفوعة كما هو مبين تفصيلا في الشرط 5 (قيود الفوائد). في مثل هذه الحالة لن تكون أي فوائد لم يتم سدادها متراكمة أو متجمعة كما لن يكون لحاملي السندات الدائمة أي حق في استلام هذه الفوائد في أي وقت من الأوقات حتى لو تم سداد هذه الفوائد في المستقبل.

وضع السندات الدائمة

بالنسبة للبنك، تشكل السندات الدائمة:

- (أ) رأس مال إضافي من الفئة الأولى للبنك
- (ب) التزامات مباشرة وغير مضمونة وغير مشروطة وثانوية للبنك وتأخذ مرتبة متساوية فيما بينها
- (ج) وتأخذ مرتبة أقل مقارنةً بجميع الالتزامات الرئيسية
- (د) (تأخذ مرتبة متساوية مع جميع الالتزامات المتساوية؛ و
- (هـ) تأخذ أولوية فقط مقارنةً بجميع الالتزامات الأدنى.

الاسترداد والتغيير

السندات دائمة في طبيعتها وعليه ليس لها تاريخ استرداد محدد أو نهائي. يمكن استرداد كل السندات ولكن ليس جزء منها وفق الشروط التي سيحددها البنك فقط وفقا لأحكام الشرط 7 (الاسترداد والتغيير).

وفقا للشرط 7.1 (ب) (خيار الاسترداد للبنك) فإن من حق البنك في أول تاريخ استرداد أو أي تاريخ استرداد فيما بعد استرداد كافة وليس بعض السندات الدائمة بمبلغ الاسترداد المبكر.

لتجنب الشك فإن البنك لن يقوم بأي شيء من شأنه أن يخلق أي توقعات بأنه سيقوم بممارسة خيار الاسترداد.

بالإضافة إلى إمكانية الإصدار (في تاريخ الإصدار أو بعده ، سواء كان في تاريخ دفع الفوائد أم غير ذلك) وعند وقوع حالة متعلقة بأسباب ضريبية أو حدث في رأس المال، يمكن استرداد كافة السندات الدائمة وليس جزء منها أو تغيير شروط السندات الدائمة وفي كلتا الحالتين سيكون ذلك وفقا لأحكام الشرط 7.1 (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) و 7.1 (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب حدث رأس المال).

يخضع أي استرداد للسندات الدائمة إلى الشروط المذكورة في الشرط 7.1 (الاسترداد والتغيير).

حالة عدم قابلية الاستمرار

عند وقوع حالة عدم قابلية الاستمرار، سيتم التخفيض في تاريخ التخفيض لحالة عدم قابلية الاستمرار لرأس المال المعني والذي تم ذكره تفصيلاً في الشرط 8 (التخفيض في حالة عدم قابلية الاستمرار). في مثل هذه الحالات فإن حقوق المساهمين في السندات الدائمة فيما يتعلق بدفع أي مبالغ تتعلق بالسندات الدائمة سيتم إلغائها أو شطبها بشكل دائم على أساس النسبة والتناسب بين كافة حاملي السندات الدائمة. راجع عوامل المخاطر 3.5.

حالات الإخلال

عند حدوث حالة إخلال، يجوز لحامل السندات الدائمة أن يقدم إشعارًا كتابيًا للبنك، يسري اعتبارًا من تاريخ استلامه من قبل البنك، بحيث يكون السند الدائم مستحقًا وقابل الدفع، ويخضع للشرط 7.1 (الاسترداد والتغيير) و يصبح مستحقًا وقابل الدفع بمبلغ الاسترداد المبكر، إلى جانب الفائدة المتراكمة (إن وجدت) إلى تاريخ السداد بدون العرض أو الطلب أو الاحتجاج أو أي إشعار آخر بمختلف الطرق المؤكدة.

ضريبة الاستقطاع

تخضع كافة المدفوعات المتعلقة بالسندات الدائمة إلى ضرائب الاستقطاع المفروضة من قبل حكومة سلطنة عمان حسب القانون المطبق في تاريخ دفع الفائدة، مع مراعاة الأحكام الواردة في الشرط 10 (فرض الضرائب).

التصنيفات

لن يتم تصنيف السندات الدائمة من أي وكالة تصنيف عند إصدارها.

القانون المطبق والاختصاص القضائي

تخضع السندات الدائمة وأي التزامات غير تعاقدية ناشئة عن أو فيما يتعلق بالسندات الدائمة لقوانين سلطنة عمان.

القيود على البيع

هناك قيود على عرض وبيع ونقل السندات الدائمة في الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي)، مركز دبي المالي العالمي، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين ودولة قطر وأي قيود أخرى ربما تكون مطلوبة فيما يتعلق بعرض وبيع السندات الدائمة.

الفصل الرابع: شروط وأحكام الإصدار

ما يلي عبارة عن الشروط والأحكام الخاصة بالسندات الدائمة (عدا النص الوارد بالخط المائل) (الأحكام)

أ- يتم إصدار كل من السندات الدائمة كسندات دائمة إضافية من الفئة الأولى وأية سندات دائمة إضافية يتم إصدارها بموجب الشرط (13) (إصدارات أخرى)، من قبل بنك صحار الدولي ش.م.ع بصفته المصدر

ب- أية إشارة إلى الحملة فيما يتعلق بأي سندات تعني الأشخاص الذين تسجل السندات باسمهم لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م (السجل)

1- النموذج، الفئة والملكية

1.1 النموذج والفئة

يكون لكل سند دائم قيمة اسمية وقدرها 1000 ريال عماني تدفع بالكامل في وقت إصدارها. وسيتم تسجيل كل سند دائم في سجل حملة السندات.

1,2 الملكية

تتصرف شركة مسقط للمقاصة والإيداع بمثابة أمين التسجيل و وكيل حملة السندات بالنسبة للسندات الدائمة وفقاً لبنود اتفاقية الوكالة، والتي سيتم الدخول فيها من قبل المصدر ووكيل حملة السندات. وتثبت الملكية في السندات الدائمة بتسجيل النقل في السجل. يعامل المالك المسجل للسندات بصفته المالك المطلق للسندات لجميع الأغراض، باستثناء ما تتطلبه بخلافه قوانين السلطنة.

2- نقل السندات الدائمة

2.1 نقل الحقوق في السندات الدائمة

شركة مسقط للمقاصة والإيداع ستقوم بتسجيل نقل السندات الدائمة. وسوف تقوم بالاحتفاظ بالسجل الذي يتضمن أسماء وعناوين وأرقام السندات المملوكة وتفصيل الحساب البنكي لحملة السندات الدائمة وتكون الحد الأدنى للسندات الدائمة التي يمكن نقلها وإجراءات النقل وفقاً لتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط لأوراق المالية.

2.2 تكاليف التسجيل

يتحمل مشتري و/أو بائع السندات الدائمة تكاليف أي صفقة أو أي رسوم أخرى تفرضها شركة مسقط للمقاصة والإيداع وفقاً للتنظيمات السائدة. ويتم إجراء جميع حالات النقل للسندات الدائمة -والقيد في السجل بمراعاة التنظيمات المتعلقة بنقل السندات الدائمة.

3- الحالة والالتزام للسندات الدائمة

3.1 حالة السندات الدائمة

جميع السندات الدائمة بمرتبة متساوية دون تفضيل أو أولوية، مع جميع السندات الدائمة الأخرى من هذا الإصدار.

3.2 السندات الثانوية الدائمة

(أ) تمثل التزامات الدفع من قبل البنك بموجب السندات الدائمة:

- 1) رأس مال إضافي من الفئة الأولى
- 2) التزامات مباشرة وغير مضمونة وغير مشروطة وثانوية للبنك وتأخذ مرتبة متساوية فيما بينها
- 3) وتأخذ مرتبة أقل مقارنة بجميع الالتزامات الرئيسية
- 4) تأخذ مرتبة متساوية مع جميع الالتزامات المتساوية؛ و تأخذ أولوية فقط مقارنة بجميع الالتزامات الأدنى

(ب) مع مراعاة القانون المعمول به، لا يمكن لأي حامل سندات دائمة أن يمارس أو يطالب بأي حق للتسوية بالنسبة لأي مبلغ مدين عليه للبنك ناشئ أو بموجب أو فيما يتعلق بالسندات الدائمة، ويعتبر كل حامل للسندات الدائمة قد تنازل عن كافة هذه الحقوق بالتسوية، وذلك بسبب كونه حاملاً للسندات الدائمة..

(ج) وفقاً لهذه الشروط، فإن الالتزامات لن تكون مكفولة ولا مضمونة من قبل أي كيان ولا تخضع لأي ترتيب آخر، يعزز أولية مطالبات حملة السندات الدائمة قانونياً أو اقتصادياً أو غيره، بالنسبة للالتزامات مقارنة بمطالبات الحملة أو المستفيدين من الالتزامات الرئيسية.

4- الفوائد

4.1 مدفوعات الفوائد

مع مراعاة الشرط 5 (قيود الفوائد) ، تترتب على السندات الدائمة فوائد خلال الفترة الأولية بمعدل الفائدة الأولي على المبلغ الأساسي المستحق للسندات الدائمة طبقاً لأحكام الشرط رقم (4) ويكون مبلغ دفع الفائدة القابل للدفع في كل تاريخ لدفع الفوائد خلال الفترة الأولية مبلغ 37.50 ر.ع لكل 1,000 ر.ع من المبلغ الأساسي للسندات الدائمة. وتترتب على السندات فوائد في كل تاريخ تعديل إلى تاريخ التعديل التالي بمعدل التعديل المعني كل خمس سنوات.

ومع مراعاة الشرط 5 (قيود الفوائد) ، تكون الفوائد على السندات الدائمة قابلة للدفع نصف سنوياً في كل تاريخ لدفع الفوائد، وفي كل حالة حسب أحكام الشرط رقم 4 هذا. لن تكون الفوائد تراكمية ولن تتراكم ولن تتضاعف أية فوائد غير مدفوعة ولن يكون لحملة السندات الدائمة حق استلام تلك الفوائد في أي وقتٍ من الأوقات، حتى لو تم دفع الفوائد بالنسبة لأي فترة فوائد تالية.

في حالة كانت هناك حاجة لاحتساب الفائدة عن فترة تقل عن كامل فترة الفوائد (الفترة المعنية)، فسيتم احتسابها بالريال العماني كمبلغ مساو لحاصل ضرب:

نسبة الفوائد المطبقة x المبلغ الأساسي المستحق للسند الدائم المعني x نسبة أيام التوزيع خلال العام المنطبق للفترة المعنية مع تقريب الرقم الناتج إلى أقرب رقم (بحيث يقرب كسر النصف للأعلى).

(أ) نسبة الفائدة

لغرض حساب مدفوعات الفوائد ومن أول تاريخ استرداد، يتم تعديل نسبة الفائدة في كل تاريخ تعديل على أساس مجموع الهامش المبدئي ومعدل التعديل المعني كل خمس سنوات بتاريخ التحديد، حسب تقرير البنك. ولتجنب الشك، يتم تعديل الفائدة على معدل التعديل المعني كل خمس سنوات وليس على الهامش المبدئي.

سيقوم البنك، وفي أقرب وقتٍ معقول عملياً بعد تحديد نسبة الفائدة الذي سيطبق على فترة التعديل بدءاً من تاريخ التعديل المعني، بالإيعاز بإشعار حملة السندات الدائمة بنسبة الفائدة المطبق ومبلغ دفعة الفائدة والماتل وفقاً للبند 12 (الإشعارات)، وذلك في أقرب وقتٍ ممكن بعد تحديده ولكن في كل الأحوال ليس بعد ثاني يوم عمل.

(ب) قرارات البنك ملزمة

تكون إشعارات وآراء وتقديرات وشهادات وحسابات وعروض أسعار والقرارات المتخذة والمعبر عنها أو التي تم الحصول عليها لأغراض هذا الشرط 4 (في غياب الإخفاق والتخلف المتعمد أو سوء النية أو الخطأ الظاهر) ملزمة لحملة السندات الدائمة وفي غياب الإخفاق والتخلف المتعمد أو سوء النية أو الخطأ الظاهر) لا يلحق البنك التزام تجاه حملة السندات الدائمة فيما يتعلق بممارسة أو عدم ممارسة البنك لصلاحياته، وواجباته وخياراته.

5 قيود الفوائد

5.1 حالة عدم الدفع

بغض النظر عن الشرط 4.1 (مفوعات الفوائد) ، في حال حدوث أي من الوقائع المذكورة أدناه، فإنه لن يتم سداد مبالغ دفع الفوائد في أي تاريخ دفع للفوائد:

- (أ) مبلغ دفع الفائدة المستحق، التي تم احتسابه مع أية توزيعات أو مبالغ واجبة الدفع من قبل البنك عن أية التزامات متساوية، والتي تكون مستحقة وواجبة الدفع في نفس تاريخ دفع تلك التوزيعات أو المبالغ والتي قد تكون مستحقة بتاريخ مبلغ دفع الفائدة تزيد عن الأرباح القابلة للتوزيع في التاريخ المعني لسداد مبلغ دفع الفائدة ؛
- (ب) إذا كان البنك، بتاريخ دفع الفوائد، مخالفاً للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال (بما فيها أية قيود على الدفع بسبب مخالفة لوائح رأس المال المفروضة على البنك من قبل الجهة المنظمة) أو أن يؤدي مبلغ دفع الفائدة ذات الصلة إلى مخالفته لهذه المتطلبات أو
- (ج) طلب الجهة المنظمة عدم دفع مبلغ الفائدة المستحقة في تاريخ دفع الفوائد.

5.2 خيار عدم الدفع

بغض النظر عن الشرط 4.1 (مدفوعات الفوائد) ، يمكن للبنك وفقاً لما يراه وحده اختيار عدم الدفع. ولا ينطبق ما سبق بالنسبة لأية مبالغ مستحقة بأي تاريخ يتم فيه استرداد السندات الدائمة بالكامل وفقاً للبند 7.1 (الاسترداد والتغيير) .

ولتجنب الشك، يحق للبنك استخدام أية مبالغ دفع الفائدة والتي لم يتم دفعها لحملة السندات الدائمة على ألا تقيد هذه المبالغ البنك التصرف فيها عدا القيود المنصوص عليها في الشرط 5.4 (قيود أنصبة الأرباح والاسترداد).

5.3 أثر حالة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع

إذا اتخذ البنك خيار عدم الدفع أو في حال حدوث حالة عدم الدفع، يتعين على البنك تقديم إشعار إلى حملة السندات الدائمة وفقاً للبند 12 (الإشعارات)، وفي كل حالة، بتقديم تفاصيل خيار عدم الدفع أو حالة عدم الدفع:

- (أ) في حالة خيار عدم الدفع يرسل الإشعار خلال 14 يوماً حسب التقويم قبل تلك الحالة، و
- (ب) في حدث حالة عدم الدفع يرسل الإشعار في أقرب وقت ممكن بعد ذلك ولكن وفي جميع الأحوال على أن لا يتعدى عن يوم عمل واحد قبل تاريخ دفع الفوائد المعني.

وليس لحملة السندات الدائمة الحق بالمطالبة لدفع الفائدة التي لم تدفع في السابق نتيجة لخيار عدم الدفع أو في أي حالة من حالات عدم الدفع، ولا يشكل عدم دفع مبلغ الفائدة في هذه الظروف حالة تخلف أو إخفاق. ولا يكون على البنك أي التزام بإداء أية دفعة لاحقة بالنسبة لأي مبلغ دفع فائدة غير مدفوعة.

5.4 القيود على توزيعات الأرباح والاسترداد

في حال عدم دفع مبلغ الفائدة نتيجة لحالة عدم الدفع أو لوقوع حالة عدم الدفع حسب الشرط 5.1 (حالة عدم الدفع) أو 5.2) خيار عدم الدفع (حسب الحال) ، عندئذ فإنه من تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح وطالما ظلت السندات الدائمة مستحقة، فإن البنك لن:

(أ) يعلن أو يدفع أي توزيع أو أنصبة أرباح أو أداء أية مدفوعات أخرى، وسوف يعمل على أنه لا تؤدي أية توزيعات أو أنصبة أرباح أو أية مدفوعات أخرى للأسهم (ما عدا في حدود أن أي توزيع أو أنصبة أرباح أو أية مدفوعات أخرى قد تم الإعلان عنها قبل تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح ذلك) ؛ أو

(ب) يدفع فوائد وأرباح أو أي توزيعات أخرى من الادوات المالية لرأس المال من الفئة الأولى الأخرى أو أي أوراق مالية تتساوى أو أدنى بالمرتبة بما يتعلق بحق سداد توزيعات الأرباح أو أي توزيعات أو دفعات مماثلة مع الالتزامات (باستثناء الأوراق المالية التي لا تمكن شروطها في ذلك الوقت البنك من تأجيل السداد أو عدم القيام به) وذلك فقط الى الحد المسموح به من هذه القيود على السداد أو التوزيع، بموجب القانون المعمول به في متطلبات رأس المال ، أو

(ج) يقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بالاسترداد أو شرائها أو إلغائها أو تخفيضها أو الحصول على أسهم ؛ أو

(د) يقوم بشكل مباشر أو غير مباشر بالاسترداد أو شراء أو إلغاء أو التخفيض أو الحصول بأي شكل آخر على أدوات مالية لرأس المال من الفئة الأولى الأخرى الصادرة من البنك والتي تحتل في تصنيفها في حق إعادة سداد رأس المال مرتبة أدنى أو مساوية للالتزامات (باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها الاسترداد الملزم أو التحويل إلى حقوق رأسمالية) ، الى الحد المسموح على الاسترداد أو الشراء أو الإلغاء أو التخفيض أو الاستحواذ بموجب القانون المعمول به في متطلبات رأس المال؛ وفي كل حالة ما لم أو حتى يتم دفع مبلغ الفائدة لمرة واحدة بعد تاريخ إيقاف أنصبة الأرباح بالكامل .

6- المدفوعات

6.1 المدفوعات -المتعلقة بالسندات الدائمة

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها أدناه، سيتم الدفع عن طريق رصيد دائن أو تحويل إلى الحساب المصرفي لحامل السندات المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع (الحساب المخصص).

ويتم سداد المبالغ الأساسية فيما يتعلق بكل سند دائم إلى الحساب المخصص لحامل السند الدائم والظاهر في السجل. وبصرف النظر عن الجملة السابقة وفي حالة لم يكن لحامل السند الدائم حساب محدد، سيتم الدفع عن طريق شيك بالريال العماني مسحوب على بنك معين (كما هو محدد أدناه)

وسيتم أداء مدفوعات الفوائد بالنسبة لكل سند دائم إلى الحساب المخصص لحامل السند الدائم والظاهر في السجل في أو قبل تاريخ الاستحقاق على عنوانه المقيد في السجل بتاريخ السجل وعلى مسؤوليته. وعند تقديم حامل السند طلباً إلى المقر الرئيسي للبنك، يمكن دفع المبلغ بتحويله بتاريخ الاستحقاق بالأسلوب الوارد في الفقرة السابقة.. وسيتم دفع مبالغ دفعة الفوائد المستحقة بالنسبة للسندات الدائمة عند الاسترداد بنفس أسلوب دفع المبلغ الأساسي لتلك السندات الدائمة ..

ولن يحق لحملة السندات الدائمة أية فوائد أو أية مدفوعات أخرى عن أي تأخير في استلام أي مبلغ مستحق بالنسبة لأي سند دائم نتيجة لأية دفعة يتم دفعها بالشيك. ولا يتم اقتضاء عمولات أو مصاريف إلى حملة السندات الدائمة من قبل أمين السجل بالنسبة لأية مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفوائد المرتبطة بالسندات الدائمة.

6.2 يوم الدفع

إذا كان تاريخ الدفع لأي مبلغ بالنسبة للسندات الدائمة يوم غير عمل رسمي أو أجازة رسمية - يوم العمل- ، فإنه لا يحق لحاملي السندات الدائمة الحصول على أي مبلغ إلى أن يحل يوم العمل التالي ولا يحق لهم استلام فوائد إضافية أو أية مدفوعات أخرى بالنسبة لذلك التأخير .-

6.3 تفسير المبلغ الأساسي والفائدة

- أية إشارة في الشروط إلى المبلغ الأساسي بالنسبة للسندات الدائمة تعتبر متضمنة حسب الانطباق:
- (أ) أية مبالغ إضافية قد تكون قابلة للدفع للمبلغ الأساسي بموجب الشرط 10 (فرض الضرائب) ؛
- (ب) مبلغ الاسترداد المبكر للسندات الدائمة؛
- (ج) مبلغ استرداد عند حدوث تغيير في رأس المال للسندات الدائمة؛
- (د) مبلغ استرداد الضريبة للسندات الدائمة.

أية إشارة في البنود إلى الفوائد بالنسبة للسندات تعتبر متضمنة، حسب المعمول به، أية مبالغ إضافية يمكن أن تكون قابلة للدفع بالنسبة للتوزيعات بموجب الشرط 10 (فرض الضرائب).

7 الاسترداد والتغيير

7.1 الاسترداد والتغيير

(أ) لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير

هذه السندات سندات دائمة ولا يوجد تاريخ استرداد محدد أو نهائي والبنك فقط (مع مراعاة احكام الشرط 9 (حالات إخلال ودون المساس بأحكام الشرط 11 (التقادم) حق استرداد السندات الدائمة أو تغيير بنودها وفقاً للأحكام التالية الشرط 7 .

- يخضع استرداد السندات الدائمة أو تغيير الشروط، في كل حالة وفقاً للشرط 7 للقوانين السائدة بالسلطنة وللشروط التالية
- 1- الموافقة المسبقة للجهة المنظمة؛
 - 2- أن يكون البنك ممتثلاً للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال في الوقت الذي يقدم فيه إشعار الاسترداد أو التغيير المعني وعقب ذلك الاسترداد أو التغيير فوراً (حسب الحال) و
 - 3- (في حالة الشرط 7.1 (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) أو 7.1 (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب تغيير بسبب حدث رأس مال) فقط) في القانون أو اللوائح أو تغيير في التفسير يؤدي إلى جعل الحق في استرداد السندات قد أصبح سارياً بعد تاريخ الإصدار (في حالة (1) و(2) أعلاه فقط، باستثناء نطاق أن المنظم لم يعد يتطلب ذلك).

(ب) - خيار الاسترداد للبنك

يمكن للبنك، مع مراعاة الشرط 7.1 (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير) ، تقديم إشعار مسبق بما لا يقل عن 30 يوماً ولا يزيد عن 60 يوماً إلى حملة السندات الدائمة وفقاً للبند 12 – (الإشعارات) (والتي تكون غير قابلة للنقض وتحدد التاريخ المحدد للاسترداد) باسترداد جميع، وليس بعض السندات بمبلغ الاسترداد المبكر.

لا يمكن استرداد السندات الدائمة وفقاً لهذا الشرط 7.1 (ب) إلا في أول تاريخ للاسترداد أو أي تاريخ استرداد بعد ذلك.

لتجنب الشك فإن البنك لن يقوم بأي شيء يخلق توقعاً بأن البنك سيمارس خيار الاسترداد

(ج) الاسترداد أو التغيير بسبب الضرائب

- (1) عند حدوث حالة متعلقة بأسباب الضريبة، ووفقاً للشرط 7.1 (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، يمكن للبنك تقديم إشعار مسبق لا يقل عن 30 يوماً ولا يتجاوز 60 يوماً ما لم يكن تاريخ تطبيق التغيير في قوانين الضرائب، أو تعديل في تفسير قوانين الضرائب، مما ينتج عنه حدوث حالة متعلقة بأسباب الضريبة في أقل من 30 يوماً، وفي هذه الحالة يمكن للبنك أن يقدم إشعاراً في أي وقتٍ من الأوقات بعد تاريخ التطبيق (إلى حملة السندات الدائمة وفقاً للشرط 12 (الإشعارات)، بحيث تكون هذه الإشعارات غير قابلة للنقض:
- (أ) استرداد كل وليس بعض السندات فقط بمبلغ استرداد الضريبة؛ أو
- (ب) تغيير بنود السندات الدائمة بحيث تظل، أو حسب الملائم، تصيح، أدوات مالية مؤهلة من الفئة الأولى، وفي كل حالة دون أي متطلبات لإذن أو موافقة حملة السندات-الدائمة.

(2) يمكن استرداد السندات الدائمة، أو تغيير الشروط، وفقاً لهذا الشرط 7.1 (ج) في أي تاريخ بتاريخ الإصدار أو بعده (سواء كان تاريخ دفع الفوائد أو لم يكن)، شريطة ألا يقدم إشعار الاسترداد قبل 90 يوماً من التاريخ الأبعد والذي يلزم فيه البنك بسداد تلك المبالغ الإضافية حيث يكون الدفع بخصوص السندات الدائمة مستحقاً حينذاك.

يمكن أن تلزم تشريعات رأس المال (من وقتٍ لآخر) البنك أن يبرهن بما يُرضي الجهة المنظمة أن (من بين أمور أخرى) حالة متعلقة بأسباب ضريبية لم تكن متوقعة بشكل معقول عند تاريخ الإصدار.

(د) الاسترداد أو التغيير بسبب حدث لرأس المال

(1) عند وقوع حدث رأس المال، وفقاً للشرط 7.1(أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، يمكن للبنك تقديم إشعار مسبق لا يقل عن 30 يوماً ولا يزيد عن 60 يوماً إلى حملة السندات الدائمة وفقاً للشرط 12 (الإشعارات)، وبحيث يكون الإشعار غير قابل للنقض:

(أ) استرداد كل وليس بعض السندات الدائمة فقط بمبلغ استرداد عند حدوث تغيير في رأس المال؛ أو
(ب) فقط ولغرض التأكد من الالتزام بالقوانين المعمول بها في متطلبات رأس المال، تغيير بنود السندات الدائمة بحيث تظل أو، حسب الملائم، تصبح، أدوات مالية مؤهلة من الفئة الأولى دون أي متطلبات لإذن أو موافقة حملة السندات الدائمة

2-استرداد السندات الدائمة أو تغيير الشروط وفق الشرط 7.1(د) في أي تاريخ في أو بعد تاريخ الإصدار (سواء كان تاريخ دفع الفوائد أو لم يكن).

يمكن أن تلزم تشريعات رأس المال السارية (من وقتٍ لآخر) البنك أن يبرهن وفق رضا الجهة المنظمة أنه (من بين أشياء أخرى) حدث رأس المال لم يكن متوقع بصورة معقولة بتاريخ الإصدار.

(هـ) الضرائب بعد التغيير

في حال التغيير وفقاً للشروط 7.1(ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) أو 7.1(د) (الاسترداد أو التغيير بسبب حدث في رأس المال)، فلن يكون البنك ملزماً بالسداد ولن يقوم بدفع أي التزام لأي حامل للسندات الدائمة لضريبة الشركات أو ضريبة دخل الشركات أو الضريبة على الأرباح أو المكاسب أو أية ضريبة مشابهة متعلقة بتغيير الضرائب على السندات الدائمة على أنه (في حالة تتعلق بالضريبة) أو من أجل (حدث في رأس المال) أن تظل أو، تصبح، أدوات مالية مؤهلة من الفئة الأولى، بما في ذلك أي رسوم أو ضرائب أخرى مشابهة ناشئة عند أي نقل لاحق أو تصرف أو ما يعتبر تصرفاً لأدوات مالية مؤهلة من الفئة الأولى من قبل ذلك الحامل للسندات الدائمة.

7.2 الشراء

يمكن للبنك عند ممارسته خيار الشراء الالتزام بالآتي:

(أ) الحصول على إذن كتابي مسبق من الجهة المنظمة؛

(ب) أن يكون ممثلًا بالقانون المعمول به في متطلبات رأس المال؛ و

(ج) ممثلًا لمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال،

يمكن للبنك في أي وقتٍ من الأوقات بعد أول تاريخ استرداد، شراء جميع أو بعض السندات الدائمة بأي سعر في السوق المفتوح أو غيره. ويجب إلغاء تلك السندات الدائمة من قبل البنك.

7.3 الإلغاء

سيتم إلغاء جميع السندات الدائمة التي يتم استردادها فوراً. ويتم إحالة جميع السندات الدائمة الملغية هذه وأية سندات دائمة تم شراؤها وإلغاؤها وفقاً للشرط 7.2 (الشراء) أعلاه بإحالتها للبنك ولا يمكن إعادة إصدارها أو إعادة بيعها.

8 التخفيض عند- عدم قابلية الاستمرار

8.1 حالة عدم قابلية الاستمرار

في حال حدوث حالة- عدم قابلية الاستمرار ، فسيتم التخفيض وفقاً للشرط 8.2(إشعار عدم قابلية الاستمرار) أدناه.

وتعني حالة عدم قابلية الاستمرار أنه بعد حدوث حدث مهم، والتي تكون، طبقاً لتعريف حالة -عدم قابلية الاستمرار في الجزء الخاص بالتعريفات والاختصارات في نشرة الإصدار هذه هو وقوع أيّاً من الآتي (أ) أن تكون الجهة المنظمة قد أبلغت البنك خطياً أنه قرر أن البنك قد أصبح أو سيصبح غير قابلاً للاستمرار دون إجراء تخفيض، أو (ب) تم اتخاذ قرار بإجراء ضخ من القطاع العام أو دعم مماثل، بحيث أن البنك بدوره يكون أو سيصبح غير قابلاً للاستمرار. ويتم تخفيض السندات بصورة دائمة بالكامل أو جزئياً، حسبما ورد بتفصيل أكبر في تعريف التخفيض في الشرط 1(التفسيرات)، حسبما يتم تحديده من قبل البنك بالتنسيق مع الجهة المنظمة وفقاً لتشريعات رأس المال.

ولتجنب الشك، حيثما قررت الجهة المنظمة أنه يتطلب ضخ من القطاع العام لرأس المال (أو دعم مماثل) سيكون التخفيض كلي وتام، ويحدث قبل أي ضخ من القطاع العام لرأس المال أو الدعم المماثل.

عدم قابلية الاستمرار بالنسبة للبنك يعني: (1) معسر أو مفلس أو غير قادر على سداد جزء مادي من التزاماته عند حلول استحقاقها أو غير قادر على القيام بأعماله؛ أو (2) أية حالة أخرى أو ظرف مما حدد بأنه يمثل عدم قابلية للاستمرار من قبل الجهة المنظمة أو كما هو محدد في تنظيمات الأعمال البنكية المعمول بها.

وإن التخفيض لا يمثل حالة إخلال.

يتم التخفيض فقط بموافقة البنك المركزي العماني.

رغم أن ذلك سيعتمد على بنود ترتيبات مالية أخرى يكون فيها البنك طرفاً كمتعهد، فإن البنك يعتقد بأن التخفيض الذي لا يمثل حالة إخلال بموجب الشروط، لن يثير بنود التخلف الافتراضي في تلك الترتيبات المالية الأخرى.

إن من نية البنك بتاريخ هذه النشرة أن التخفيض سيحدث: (1) بعد استيعاب أسهم البنك العادية للخسائر (في حال السماح بامتصاص للخسائر من هذا القبيل في الوقت المعني بموجب جميع القواعد والتنظيمات ذات الصلة والمنطبقة على البنك في ذلك الوقت) وأن الجهة المنظمة لم تقم بإشعار البنك خطياً بأن حالة عدم قابلية الاستمرار قد تم معالجتها نتيجة لامتناع الخسارة (2) في نفس الوقت مع تخفيض أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الأولى والأدوات المالية الأخرى المرتبطة بالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأسمال من الفئة الأولى؛ و (3) قبل تخفيض أي من التزامات البنك الأخرى بالنسبة لرأس المال من الفئة الثانية والأدوات المالية الأخرى المرتبطة بالتزامات البنك الأخرى التي تشكل رأسمال من الفئة الثانية بناءً على ذلك، في حالة (2) و(3) أعلاه، سيطبق هذا فقط في نطاق أن يكون للأدوات المالية الأخرى أحكاماً تعاقدية للتخفيض المماثل عند حالة عدم قابلية الاستمرار أو أن تخضع لإطار قانوني يغطي التخفيض المماثل.

8.2 إشعار عدم قابلية الاستمرار

عند حدوث حالة عدم قابلية الاستمرار، في ثالث يوم عمل عقب حدوث حالة عدم قابلية الاستمرار تلك (أو التاريخ الأبعد حسب تقرير الجهة المنظمة)، سوف يقوم البنك بإشعار حملة السندات الدائمة بذلك وفقاً للشرط 12(الإشعارات) (إشعار عدم قابلية الاستمرار). وبعد تقديم إشعار عدم قابلية الاستمرار هذا، سيتم إجراء تخفيض للسندات الدائمة بتاريخ التخفيض لحالة عدم قابلية الاستمرار، وبعد ذلك التاريخ، لن يحق للحملة بمطالبة أي مبالغ متعلقة بالتخفيض للسندات الدائمة. وأي تخفيض من هذا القبيل لا يمثل حالة إخلال. ويقر حملة السندات الدائمة أنه لن يكون ثمة التجاء للمنظم بالنسبة لأي قرار يتم اتخاذه من قبله لحدوث حالة عدم قابلية الاستمرار.

عقب أي تخفيض للسندات الدائمة وفقاً لهذا الشرط:

(أ) تفسر الإشارات في هذه الشروط للمبلغ الأساسي أو المبلغ الأساسي المستحق للسندات الدائمة بروجعها للمبلغ المخفض؛

(ب) سيتم إلغاء المبلغ الأساسي المخفض وسيستمر استحقاق الفوائد فقط على المبلغ الأساسي المتبقي عقب ذلك الإلغاء، مع مراعاة الشروط 5.1 (حالة عدم الدفع) و5.2 (خيار عدم الدفع) حسب وصفه هنا؛ و
(ج) لا يمكن استرداد أية مبالغ تم تخفيضها بموجبه ولا يكون لحملة السندات الدائمة أية مطالبة بها تحت أية ظروف، بما في ذلك، ودون حصر:

- (1) حين أن حالة عدم قابلية الاستمرار لم تعد قائمة
- (2) في حالة تصفية أو حل البنك،
- (3) عقب ممارسة خيار الاسترداد من قبل البنك وفقاً للشرط 7.1(ب) (خيار الاسترداد للبنك) ، أو
- (4) عقب استرداد أو تغيير السندات الدائمة بعد حدوث حالة متعلقة بأسباب ضريبية (طبقاً للشرط 7.1 (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب الضرائب) أو تغيير في رأس المال (طبقاً للشرط 7.1 (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب حدث رأسمال)

9- حالات الإخلال

بصرف النظر عن أية أحكام أدناه في هذا الشرط، فإن حق بدء إجراءات التصفية مقصورة على ظروف يصبح السداد فيها مستحقاً. وفي حال استحقاق الفوائد المتعلقة للسندات الدائمة، فيمكن إلغاء دفع الفوائد وفقاً للبند 5 (قيود الفوائد) و، في حالة شطبها فإنها لن تصبح مستحقة بتاريخ الدفع المعني، وفي حالة دفع المبلغ الأساسي يخضع ذلك السداد للوفاء بالشروط الواردة في الشرك 7.1 (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير) ، وفي حالة عدم الوفاء بهذه الشروط فلن تصبح مستحقة بتاريخ الدفع ذلك.

وعند حدوث حالة إخلال، فيمكن لأي حامل للسندات الدائمة أن يقدم إشعار خطي إلى البنك في المكتب المسجل للبنك بأن ذلك السند الدائم مستحق الدفع، ويكون الإشعار سارياً بتاريخ استلامه من قبل البنك، حيث يصبح ذلك، مع مراعاة الشرط 7.1 (الاسترداد والتغيير) مستحقاً قابلاً للدفع بمبلغ استرداده المبكر مع الفوائد المستحقة للدفع بموجب الشروط (إن وجدت) إلى تاريخ إعادة السداد دون عرض أو مطالبة أو احتجاج أو إشعار آخر من أي نوع.

وفي نطاق ما يسمح به القانون المطبق وبموجب هذه الشروط، فيمكن لأي حامل للسندات الدائمة وفقاً لتقديره بدء إجراءات حل البنك وإغلاقه و/أو الإثبات في حل البنك وإغلاقه و/أو المطالبة بتصفية البنك عن تلك الدفعة، ولكن بدء تلك الإجراءات لن يكون لها أثر أن يلزم البنك بدفع أي مبلغ أو مبالغ أبكر مما هو قابل للدفع من قبله.

ولا توجد وسيلة شرعية ضد البنك سوى بدء الإجراءات المشار إليها في هذا الشرط، وإثبات أو المطالبة بأي حل أو تصفية للبنك، تكون متوفرة لحملة السندات الدائمة، سواءً لاسترداد المبالغ المستحقة بالنسبة للسندات الدائمة أو بالنسبة لأي خرق من قبل البنك لأي من الالتزامات أو الشروط أو الأحكام الملزمة له بموجب السندات الدائمة.

10- فرض الضرائب

يقوم البنك بسداد جميع أصول الدين والتوزيعات فيما يتعلق بالسندات الدائمة دون الاقتطاع أو الخصم لحساب أو بسبب أي ضرائب أو رسوم حالية أو مستقبلية أيا كانت طبيعتها تفرضها أو تجبها سلطنة عمان أو أي جهة نيابة عنها أو أي فرع سياسي أو سلطة قائمة أو تكون في ذلك الوقت لها صلاحية فرض الضرائب أو الحجز أو إجراء تخفيض بموجب القانون.

11- التقادم

تصبح المطالبات بالسداد فيما يتعلق بالسندات الدائمة لاغية ما لم تتم خلال فترة عشر سنوات (بالنسبة للمبلغ الأساسي) وخمس سنوات (بالنسبة للفوائد) بعد التاريخ المعني بها.

12- الإشعارات

تكون جميع الإشعارات إلى حملة السندات الدائمة صحيحة إذا أُرسلت إليهم على عناوينهم في السجل. ويعتبر أي إشعار انه قد تم تقديمه بشكل صحيح بعد إرساله عن طريق البريد في اليوم الثاني لإرساله أو في يوم النشر أو في حالة نشره أكثر من مرة أو بتواريخ مختلفة، في اليوم الأول لنشره.

وتكون الإشعارات التي يقدمها أي حامل للسندات الدائمة كتابية وتقدم بتسليمها إلى المكتب المسجل للبنك.

13- الإصدارات أخرى

يمكن للبنك من وقتٍ لآخر ودون إذن حملة السندات الدائمة، إنشاء وإصدار ادوات مالية تحتل منزلة متساوية من جميع الأوجه (أو من جميع النواحي ما عدا التاريخ الذي تبدأ منه التوزيعات أو تستحق الفوائد عليها والمبلغ وتاريخ أول توزيعات أو فوائد عليها (أو أي مبلغ آخر مماثل) على تلك الادوات المالية الأخرى). وتشمل الإشارات في هذه الشروط إلى السندات الدائمة (ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك) أية اوراق مالية أخرى صادرة بموجب هذا الشرط 13.

14- اجتماعات حملة السندات والتعديل

لحملة السندات الدائمة الحق في المشاركة في اجتماعات جمعية حملة السندات الدائمة وفقا لأحكام اتفاقية الوكالة والمواد 91 - 94 من قانون الشركات التجارية.

تكون القرارات التي تم اعتمادها بصورة قانونية في اجتماع جمعية حملة السندات الدائمة ملزمة على جميع حملة السندات الدائمة.

تتم دعوة اجتماع جمعية حملة السندات الدائمة لإصدار معين بموجب إشعار ينشر في جريدتين يوميتين على الأقل وليومين متتاليين ويرسل إلى حملة السندات الدائمة قبل 15 يوما على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع، ولا تكون الدعوة صحيحة ما لم تتضمن جدول أعمال الجمعية.

لا تكون قرارات اجتماع الجمعية لحملة السندات الدائمة قانونية ما لم يحضرها، شخصيا أو بالوكالة، عدد من حملة السندات الدائمة يمثل على الأقل ثلثي سندات إصدار معين. إذا لم يكتمل هذا النصاب تتم الدعوة الى جمعية ثانية لمناقشة جدول الأعمال ذاته. يبلغ موعد الجمعية الثانية لحملة السندات الدائمة إلى حملة السندات بالطريقة ذاتها التي اتبعت في الجمعية الأولى وقبل اسبوع على الأقل من الموعد المحدد للجمعية الثانية. يكتمل نصاب الجمعية الثانية بحضور يمثل ثلث السندات الدائمة شرط ان يتم انعقاد الجمعية الثانية خلال شهر واحد من تاريخ الجمعية الأولى. إلا أن القرار الذي يراد به تخفيض معدل الفائدة أو القيمة الاسمية للسندات الدائمة أو المساس بأي شكل بحقوق حملة السندات لا يمكن أن يتخذ الا إذا حضر الجمعية من حملة السندات من يمثل ثلثي السندات.

تتخذ القرارات بأكثرية ثلثي السندات الماثلة في الجمعية.

وعلى البنك أن يوجه لوكيل حملة السندات ذات الدعوة التي وجهها الى حملة السندات الدائمة لحضور اجتماع الجمعية، وعلى وكيل حملة السندات حضور هذه الاجتماعات والمناقشة في النقاشات التي تجري فيها، ولا يكون لوكيل حملة السندات صوت محدود فيما يصدر من قرارات.

15- حقوق الأطراف الثالثة

لا يمنح للأطراف الثالثة اي حقوق لفرض أي بند من هذه البنود، ولكن، لن يؤثر هذا على أي حق أو تعويض قائم أو متوفر لأي شخص بموجب القوانين السارية.

16 القانون الحاكم وحل النزاع

تخضع السندات الدائمة وأية التزامات غير تعاقدية ناشئة عن السندات الدائمة أو فيما يرتبط بها وتفسر بموجب قوانين سلطنة عمان. ويخضع إصدار السندات الدائمة لقوانين سلطنة عمان ويكون للمحاكم في سلطنة عُمان السلطة القضائية الحصرية بتسوية أي نزاع ويسلم البنك للسلطة القضائية الحصرية لهذه المحاكم.

الفصل الخامس: استخدام العوائد ومصاريف الإصدار

استخدام العوائد

سيتم استخدام صافي الإيرادات من السندات الدائمة لزيادة رأس مال البنك الإضافي من الفئة الأولى لغرض زيادة الكفاءة المالية للبنك ولأغراض النشاط العام

المصاريف التقديرية لإصدار السندات

تُقدّر مصاريف إصدار السندات بمبلغ وقدره 62000 ر.ع، أي ما يعادل تقريبا 0.062 % من مجموع الحصيلة الإجمالية للطرح في حال أن تم الاكتتاب بالكامل. يتحمل المصدر تكاليف الإصدار.

يُظهر الجدول التالي تفاصيل التكاليف والمصاريف التقديرية:

البيانات	ريال عماني*
أتعاب المستشار المالي و مدير الإصدار	30,000
المستشار القانوني	20,000
رسوم الهيئة العامة لسوق المال	2,000
مصاريف التسويق والإعلان والطباعة والدعاية	5,000
مصاريف أخرى	5,000
إجمالي المصاريف المقدرة للإصدار	62,000

*إجمالي المصاريف الواردة بالجدول أعلاه هي تقديرية وقد تتغير وفقا للمصاريف الفعلية

الفصل السادس: أغراض المصدر والموافقات التي حصل عليها

نبذة تعريفية

تم تسجيل البنك بإسم بنك صحار ش.م.ع.ع بالسجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة طبقاً لقانون السجل التجاري (المرسوم السلطاني رقم 74/3) في مارس 2007 وحصل على ترخيص الأعمال المصرفية التجارية من البنك المركزي العماني في مارس 2007 وبصفته بنك تجاري متكامل، يقوم بنك صحار الدولي بممارسة أنشطته في كافة القطاعات المصرفية بما فيها الأعمال المصرفية للأفراد والشركات والاستثمار والأعمال المصرفية الإسلامية بسلطنة عمان. وفي ديسمبر 2018، غير البنك اسمه من بنك صحار ش.م.ع.ع إلى بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع.

وعلاوة على كونه مرخصاً من البنك المركزي العماني فإن بنك صحار الدولي بصفته شركة مساهمة عامة وإدراج أسهمه وتداولها في سوق مسقط للأوراق المالية، فيخضع البنك كذلك لتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال وإضافة لذلك تخضع عمليات البنك التجارية للامتثال بسياسات وإجراءات وقوانين البنك الداخلية وتنظيمات سلطنة عمان عموماً.

أهداف البنك

- بموجب النظام الأساسي للبنك فإن الأهداف الرئيسية للبنك تتمثل في التالي: -
- طبقاً للقوانين المعمول بها في السلطنة وتعديلاتها لا سيما الأنشطة المصرفية المسموح بها والقيود الواردة بتعريفها بتنظيمات وقوانين البنك المركزي العماني وأحكام القانون المصرفي وتعديلاته، تتمثل أغراض البنك فيما يلي: -
- 1- مزاوله الأعمال المصرفية بجميع مجالاتها وصفقاتها وكل ما يتعلق بها والتي يمكن للبنك في أي وقت أو مكان أن يمارس فيها نشاطاً يكون في العادة متصلاً بالأعمال المصرفية أو التعامل بالنقد أو الضمانات المالية.
 - 2- تسليف وإقراض الأموال مقابل كفالات عينية أو شخصية أو ضمانات مختلفة، سواء كان ذلك نقداً أو عن طريق القيد في حسابات أخرى أو مقابل وثائق أو سندات المديونية أو الكمبيالات أو خطابات الاعتماد أو أية التزامات أخرى أو مقابل إيداع صكوك الملكية أو البضائع أو السلع أو بوالص الشحن أو أوامر الاستلام أو شهادات التخزين من أمناء المخازن وأرصفت الشحن أو الأوراق المالية أو إيصالات استلام البضائع أو أية إيصالات أخرى تجارية أو سبائك معدنية أو أوراق مالية وأسهم.
 - 3- القيام بأعمال الخصم بالتعامل في عمليات الصرف والأوراق المالية.
 - 4- استثمار الأموال بالكيفية المناسبة من وقت لآخر.
 - 5- أن يقوم بدور متعهد الاكتتاب أو المنشئ أو الوسيط بالنسبة لإصدار الأسهم أو الأوراق المالية أو أية معاملات نقدية أخرى.
 - 6- القيام بعمل التمويل التقليدي.
 - 7- التعاقد في القروض العامة والخاصة والتفاوض عليها وإصدارها.
 - 8- القيام بدور الوصي والقيم بالنسبة للصايا والتسويات وسندات الائتمان بكافة أنواعها التي يصدرها الزبائن الآخرون.
 - 9- التعامل في جميع الأوراق النقدية والمصرفية والمعاملات المعدنية والعملات المتداولة واستلام وإيداع الأموال في حسابات جارية وودائع لأجل وحسابات التوفير واستلام الأشياء الثمينة والوثائق المالية لإيداعها في خزائن الأمانات.
 - 10- إصدار وتداول الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد وصرف الشيكات والحوالات المالية وجميع الوثائق الأخرى القابلة للتداول وتحصيلها.
 - 11- إصدار السندات والشهادات والأسهم والأوراق المالية الأخرى.
 - 12- تسوية الشيكات القابلة للتداول.
 - 13- بيع وشراء وصرف العملات المتداولة والنقود والسبائك المعدنية.
 - 14- المشاركة بجميع الاستثمارات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية بما في ذلك المساهمة في رؤوس أموال الشركات.
 - 15- إيداع أو قرض أو تقديم الأموال بضمانات أو بدونها وعموماً منح والتفاوض في القروض والمبالغ المقدمة من جميع الأنواع.
 - 16- الدخول في شراكات مع الشركات والمؤسسات التي تمارس نشاطات مماثلة لأنشطة البنك.

- 17- تشجيع الادخار والعمل على اجتذاب الودائع والمدخرات الوطنية وتوظيفها بواسطة البنك لخدمة أغراضه ويشمل ذلك قبول الودائع عل اختلاف أنواعها بفائدة أو بدون فائدة وتطبيق الأنظمة التي يراها مجلس إدارة البنك مناسبة لتشجيع الادخار واجتذاب الودائع وفقا للتراخيص والتصاريح التي يصدرها البنك المركزي العماني.
- 18- العمل على اجتذاب رأس المال المحلي والأجنبي وتدبير أو الحصول على قروض محلية أو دولية للبنك، على أن يراعى في هذا النشاط التقيد بالتشريعات والتنظيمات التي تضعها حكومة السلطنة لهذه الغاية.
- 19- تمويل وتأجير وشراء الديون ووسائل التمويل الأخرى غير العادية
- 20- حيازة وخصم وتأجير أو من خلال اتفاقيات أخرى أو أية حقوق فيها (سواء ملكية أو تعاقدية) والقيام عموماً بالأعمال التجارية والعمل كعمولين أو متعاملين في الأوراق المالية ووكلاء بعمولة أو بأية صفحة أخرى في سلطنة عمان والعمل في بيع أو مقايضة أو مبادلة أو رهن أو تقديم سلف أو التعامل عل أي نحو آخر في العقارات والمنازل والمباني والشقق سواء كانت مؤثثة أم لم تكن حسب ما هو مشار إليه أعلاه، مع مراعاة الحصول أو لا على الموافقة المسبقة للبنك المركزي العماني.
- 21- العمل كوكلاء تأمين أو وسطاء أو مستشارين ماليين لمصلحة عملائها وتقديم الاستشارات وبيع وجلب بيع مثل هذه الخدمات لعملائه شريطة موافقة البنك المركزي العماني والحصول على أية موافقات أخرى لازمة.
- 22- تملك وتأجير أو استئجار الأصول غير الثابتة والأصول العقارية طبقاً للقانون المصرفي والقوانين الأخرى ذات الصلة بالسلطنة وتوجيهات البنك المركزي العماني.
- 23- دون المساس بما سبق من الأنشطة المصرفية التقليدية المذكورة أعلاه، يمكن للبنك بما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي العماني:
- (أ) القيام بالأعمال المصرفية الإسلامية في جميع مجالاتها وتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- (ب) القيام بجميع أعمال التمويل والاستثمار طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مختلف أنواع التمويل والاستثمار الإسلامي وتشمل دون حصر المرابحة والمضاربة والمشاركة والإيجارة الاستصناع.....الخ.
- (ج) قبول الزكاة والتبرعات والهبات غير المشروطة من الغير لحساب صندوق الزكاة وصرف واستغلال هذه الأموال لمصلحة الغير وفي القيام بمسؤوليات البنك الاجتماعية.

التراخيص والموافقات

يملك البنك تراخيص سارية من الجهات المختصة بغرض القيام بالأنشطة التي تأسس من أجلها البنك وهي :

الجهة	الغرض من الترخيص	تاريخ الانتهاء
وزارة التجارة والصناعة	سجل تجاري رقم 1014333	2022/3/3
غرفة تجارة وصناعة عمان	عضوية الغرفة رقم 1779	2019/3/26
البنك المركزي العماني	ترخيص أعمال البنوك التجارية ترخيص أعمال البنوك الإسلامية	مستمر طبقاً للقانون المصرفي
الهيئة العامة لسوق المال	الأنشطة ذات الصلة بالاستثمار *	2021/12/31

*تغطي هذه الأنشطة: العمل كمصدر و هيكله المنتجات وإدارة الصناديق المالية وإدارة المحافظ وإدارة الإصدارات وتسويق الأوراق المالية غير العمانية وتقديم الاستشارات والبحوث الاستثمارية.

الموافقات

تم اعتماد إصدار الأسهم بموجب:

- قرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 18 ديسمبر 2018
- أصدر البنك المركزي العماني موافقته المبدئية بموجب خطابه رقم BSD/2019/BKUP/SIB/005 المؤرخ 8 يناير 2019
- أصدرت الهيئة العامة لسوق المال موافقتها بالقرار الإداري رقم خ/2019/26 بتاريخ 28 فبراير 2019

إصدار سندات رأس مال إضافي من الفئة الأولى – 2017

السندات: سندات رأس مال إضافية دائمة من الفئة الأولى
المصدرة والمكتتبة: 100 مليون ريال عماني
تاريخ الإصدار: 25 سبتمبر 2017
تاريخ الاستحقاق: دائمة
معدل الفائدة الأولي: 7.75% في كل سنة
تعديل نسبة الفائدة: 5 سنوات من تاريخ الإصدار

الفصل السابع: نبذة عن الاقتصاد العماني والقطاع المصرفي

تعتبر سلطنة عمان ثاني أكبر دولة من حيث المساحة الجغرافية بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد المملكة العربية السعودية وتبلغ مساحتها 309.5 كيلو مترا مربعا وتطل على ساحل يمتد طوله 3100 كلم وتقع سلطنة عمان في موقع استراتيجي عند مدخل الخليج العربي وتنقسم إلى إحدى عشر محافظة رئيسية (مسقط ومسندم والبريمي والداخلية وشمال الباطنة وجنوب الباطنة وشامل الشرقية وجنوب الشرقية والظاهرة والوسطى وظفار). محافظة مسندم خارج الامتداد الجغرافي للسلطنة تفصلها دولة الإمارات العربية المتحدة عن باقي أراضي السلطنة وتنقسم المحافظات إلى 61 ولاية ومسقط هي العاصمة السياسية والتجارية. وتشمل المدن الكبرى الأخرى صلالة وصحار وصور ونزوي وخصت. وتمثل اللغة العربية اللغة الوطنية الرسمية ولكن استخدام اللغة الإنجليزية منتشر خصوصا في المعاملات التجارية.

تركز السلطنة في الوقت الحالي على التخطيط بعيد الأمد فالسلطنة حاليا في خطة تنميتها الاستراتيجية الخمسية التاسعة والتي تغطي الفترة من 2016 إلى 2020م. ومنذ عام 1996 م، تم تصميم خطط خمسية تهدف على المدى البعيد إلى تحقيق التنوع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد على الهيدروكربونات وتنشيط قطاع الأعمال وتطبيق استراتيجيات أخرى. وفقا لتقرير مجموعة أكسفورد للأعمال التجارية فإن خطة التنمية الخمسية التاسعة تتطلع لاستمرار التركيز على تحقيق التنمية الاجتماعية والتنوع الاقتصادي لعدة قطاعات إنتاجية وضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة. كذلك من المخطط له التنفيذ الجاري لمشاريع البنية الأساسية الكبرى للبلد ذات الأولوية مثل الطريق السريع بالباطنة ومشاريع المطارات وشبكة السكة الحديدية والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وتحديث الموانئ البحرية الرئيسية ومشروع خزان الذي تنفذه شركة النفط البريطانية العملاقة بي بي.

التصنيف

كان التصنيف الائتماني للسلطنة من قبل وكالة ستاندرد & بورز للتصنيف الائتماني في 10 نوفمبر 2017 عند BB (نظرة مستقرة) وكان التصنيف الائتماني للسلطنة من جانب وكالة مودي لخدمات المستثمرين في 16 مارس 2018 م عند "Baa3" (نظرة سلبية). و تم تصنيفها "BB+" (نظرة مستقلة) من قبل وكالة فيتش في 18 ديسمبر 2018م

نبذة عن الاقتصاد العماني

يشهد اقتصاد السلطنة تحولاً هيكلياً مع ارتفاع وتيرة التنوع الاقتصادي مما أدى إلى زيادة مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتراجع الاعتماد على القطاع النفطي خلال السنوات القليلة الماضية. وعلى صعيد الحسابات القومية، تشير البيانات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 8.7 % في عام 2017 م مقارنة مع تراجع بنسبة 15 % و 3% على التوالي في عامي 2015 م و 2016 م على التوالي. هذا، وجاء التعافي الذي شهده الاقتصاد خلال عام 2017 م واسع النطاق بدرجة ملحوظة حيث سجلت الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية نمواً بنسبة 20.8 % و 3.9 % على التوالي. وضمن الأنشطة غير النفطية، سجلت جميع القطاعات الثلاثة الرئيسية وهي الصناعة والخدمات و «الزراعة والثروة السمكية» نمواً خلال عام 2017 م. وقد ارتفع الطلب الخارجي أيضاً على السلع غير النفطية وساهم في النمو الاقتصادي، مما يشير إلى اكتساب عملية التنوع الاقتصادي مزيداً من الزخم. وواصلت الحكومة التركيز على سياسة الضبط المالي من خلال ترشيد الإنفاق وتعزيز الإيرادات غير النفطية على الرغم من تأثير ذلك على الطلب الكلي.

لا يزال القطاع النفطي هو المحرك الرئيسي للاقتصاد العماني على الرغم من تحسن أداء الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وقد شهدت أسعار النفط العالمية تعافياً ملحوظاً مع بدء المخزونات العالمية بالاستجابة أخيراً لاتفاقية تخفيض الإنتاج بين الدول الأعضاء في أوبك ومنتجين مستقلين والتي استهدفت وضع سقف لإنتاج النفط، كما أعطى قرار تمديد الاتفاق حتى نهاية عام 2018 م مزيداً من الدعم لأسعار النفط. ونتيجة لتحسن أسعار النفط، فقد ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى 30.1 % في عام 2017 م من 27.1 % في عام 2016 م. ومن حيث المساهمة في الإيرادات الحكومية، فقد ارتفعت أيضاً حصة الإيرادات النفطية لتصل إلى 72.9 % في عام 2017 م مقارنة مع 68.2 % في العام الذي سبقه، كما بلغت مساهمة صادرات النفط والغاز في إجمالي الصادرات السلعية حوالي 58.3 % في عام 2017 م مقارنة مع 57.9 % في عام 2016 م. وضمن الأنشطة النفطية، فقد ارتفعت القيمة المضافة للنفط الخام بنسبة 23

% وساهمت بحوالي 91% من النمو المتحقق في الأنشطة النفطية بشكل عام، بينما شهدت القيمة المضافة المتأتية من الغاز الطبيعي نمواً بنسبة 10.5% وساهمت بحوالي 9% من الارتفاع الذي سجلته الأنشطة النفطية خلال عام 2017 م. وقد ساعد الصعود الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية في تعويض جزء من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي الذي فقدته السلطنة خلال فترة التباطؤ. وفيما يخص التطورات التي شهدتها أسعار خام النفط العُماني، فقد ارتفع متوسط سعر البرميل إلى 51.3 دولار للبرميل خلال عام 2017 م مقارنة مع 40.1 دولار للبرميل خلال عام 2016 م. أما خلال الربع الأول من العام الحالي 2018 م، فبلغ متوسط الأسعار العالمية لخام النفط العُماني 62.9 دولار للبرميل مقارنة مع 50.4 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من عام 2017 م. وعلى الرغم من ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هناك تراجع في اعتماد اقتصاد السلطنة على هذا القطاع مما يعكس نجاح السياسة الحكومية على هذا الصعيد.

لا تزال الأنشطة غير النفطية تحظى بالاهتمام حيث تم اتخاذ السياسات التي تكفل تحسين بيئة الأعمال والاستثمار بشكل عام بما يكفل ازدهار هذه الأنشطة مع زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. وعلاوة على ما تقدم، فقد اكتسبت الأنشطة غير النفطية مزيداً من الدعم بفضل الجهود المبذولة لتسهيل تدفق التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها وكذلك لتشجيع السياحة. وسعيًا لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنوع والنمو الاقتصادي، يتم تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. هذا، ويواصل البرنامج الوطني لتعزيز التنوع الاقتصادي «تنفيذ» التركيز على خمسة قطاعات هي: 1) (الصناعات التحويلية، 2) (السياحة، 3) الخدمات اللوجستية، 4) الثروة السمكية، و5) (التعدين، وذلك من أجل تطبيق العديد من المشاريع والمبادرات وفقاً لخطة عمل قابلة للقياس والمراقبة. وبناءً على ما تقدم، شهدت الأنشطة غير النفطية تحسناً ملحوظاً في السنوات القليلة الماضية نتيجة التقدم الذي حققته التدابير التي تم اتخاذها لتعزيز النمو المدفوع من قبل القطاع الخاص في الاقتصاد. وعلاوة على ما تقدم، تنظر الحكومة أيضاً في إنشاء هيئة حكومية تتولى إدارة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تسريع تنفيذ مشاريع البنية الأساسية والحضرية الأخرى. كما يُتوقع أن يشهد دور القطاع الخاص مزيداً من التوسع من خلال خصخصة الشركات الحكومية بهدف تحسين الكفاءة والإنتاجية بالإضافة إلى المساهمة في توليد المزيد من الإيرادات غير النفطية وغير الضريبية وبالتالي المساهمة في تمويل جزء من عجز الميزانية. وتعكف الحكومة في الوقت الحالي على سن قانون الاستثمار الأجنبي وقانون الإفلاس، الأمر الذي من شأنه تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على نحو كبير بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المدفوع بالقطاع الخاص. وعلاوة على رؤية عُمان 2020 م، ستواصل رؤية عُمان 2040 م أيضاً التركيز على عملية التنوع الاقتصادي سعياً للوصول إلى اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة للتعامل مع المتغيرات وقدرة على التكامل والمنافسة على مستوى العالم، الأمر الذي يكفل الحفاظ على النمو المستدام في الأمد الطويل. وقد ساهم القطاع المالي أيضاً وبفعالية في المشاركة في دعم الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد من خلال توفير التمويل المطلوب والخدمات الأخرى اللازمة ومن ضمنها تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أفاق الاقتصاد العُماني

تعافى الاقتصاد العُماني من مرحلة التباطؤ وتمكن من تسجيل نمو إيجابي أسمى بنسبة 8.7% خلال عام 2017 م، وهو ما يُعزى إلى الارتفاع المطرد في أسعار النفط وتحسن النمو في الأنشطة غير النفطية في ظل التركيز على التنوع الاقتصادي. ومع النجاح الملحوظ في التعامل مع فائض العرض في النفط الخام، فقد استعاد سوق النفط العالمي توازنه ولا يزال الطلب العالمي القوي يؤدي إلى استمرار الضغوط التصاعديّة على أسعار النفط العالمية. وقد تم تمديد اتفاقية تخفيض الإنتاج بين الدول الأعضاء في أوبك ومنتجين مستقلين حتى نهاية العام الحالي 2018 م بينما يُتوقع حدوث تراجع في حجم العرض نتيجة الانخفاض المتوقع في إنتاج النفط في فنزويلا في ظل عدم الاستقرار السياسي ونقص الاستثمار هذا بالإضافة إلى حالة عدم اليقين بالنسبة لإمدادات النفط من إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. وبالتزامن مع هذه التطورات، فقد أظهر إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة عدم قدرته على تعويض تراجع إنتاج النفط في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك. ولا بد أن نشير هنا، إلى أنه حتى الدول الأعضاء في أوبك ستجد صعوبة في رفع إنتاجها النفطي في فترة وجيزة نظراً لضعف الاستثمار في عمليات الاستكشاف والتنقيب خلال الفترة الماضية بسبب بقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية لفترة طويلة. ومن الجانب الآخر، يُتوقع أن يظل الطلب العالمي على النفط قوياً خلال الأمد المنظور مع اكتساب الاقتصاد العالمي مزيداً من الزخم في ظل اتساع نطاق التعافي الاقتصادي. وتواصل السلطنة أيضاً استثمارها في استكشاف النفط والغاز من أجل تعزيز مستوى الإنتاج، حيث يُتوقع أن يؤدي مشروع حقن غاز خزان حال الانتهاء منه بشكل كامل إلى رفع مستوى إنتاج الغاز بشكل ملموس، علماً أنه قد تم الانتهاء بالفعل من المرحلة الأولى كما بدأ العمل في المرحلة الثانية من هذا المشروع.

تواصل الجهات الحكومية المسؤولة أيضاً مساعيها الهادفة إلى تشجيع الأنشطة غير النفطية من أجل تشجيع التنويع الاقتصادي والحد من الاعتماد على القطاع النفطي. وتشير الأرقام التي تم اتخاذها قد نجحت في تحقيق نتائج إيجابية حيث تسارع النمو الاسمي في القطاعات غير النفطية إلى 3.9 % خلال عام 2017 م مقارنة مع 2.6 % في عام 2016 م. كما شهدت الصادرات غير النفطية نمواً متواصلاً خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة الطلب الخارجي القوي والنتائج الإيجابية للجهود المبذولة على صعيد التنويع الاقتصادي. ويواصل البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ» التركيز على خمسة قطاعات لتطبيق مبادرات وبرامج معينة تحوي فرصاً كامنة للتنويع الاقتصادي. ومن التدابير الأخرى الهادفة إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية غير النفطية والنمو المدفوع بالقطاع الخاص، تأتي الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإصدار قانون جديد للاستثمار الأجنبي وقانون للإفلاس وخصخصة الشركات الحكومية وغير ذلك واستكمالاً لرؤية عُمان 2020 م، تأتي رؤية عُمان 2040 م التي تواصل التركيز على التنويع الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة للتعامل مع المتغيرات وقدرة على التكامل والمنافسة على مستوى العالم، الأمر الذي يكفل الحفاظ على النمو المستدام في الأمد الطويل. هذا، ويساهم القطاع المالي أيضاً على نحو فعال في رعاية الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد من خلال توفير التمويل المطلوب والخدمات الأخرى ومن ضمنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد قام البنك المركزي العُماني أيضاً بتطبيق تدابير معينة في الفترة الأخيرة، سعياً لتمكين البنوك من دعم النمو في الأنشطة الاقتصادية في السلطنة من خلال تلبية متطلباتها من الائتمان وغيرها من الخدمات المصرفية. وبناءً على ما تقدم، تبدو آفاق النمو للاقتصاد العُماني مواتية في الأمد القصير، لكن هناك بعض مخاطر التطورات السلبية على المدى المتوسط التي قد تنشأ نتيجة حدوث تشدد في أسواق المال العالمية وحالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط. وتعكس حالة عدم اليقين هذه، التقدم الذي يشهده العالم على صعيد تطوير أنواع بديلة من الوقود وزيادة المعروض من قِبل منتجي النفط خارج الكارتيل الحالي المكون من الدول الأعضاء في أوبك ومنتجين مستقلين.

نبذة عن القطاع المصرفي

يواصل البنك المركزي العُماني أداء دوره المهم في الحفاظ على الاستقرار المالي واتخاذ السياسات النقدية الملائمة وتطوير الأسواق المالية بالإضافة إلى تطبيق أنظمة متطورة للمدفوعات والتسوية وتنظيم القطاع المصرفي والإشراف عليه. وانسجاماً مع النمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، واصل القطاع المصرفي في السلطنة خلال عام 2017 م مسار النمو الإيجابي. وفيما يخص وضع السيولة في النظام المصرفي، فقد ظل عند مستوى مريح من أجل دعم الطلب والنمو المحلي. وعلى الرغم من ارتفاع حجم ميزانيات البنوك، فلم تشهد نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان إلا زيادة طفيفة في عام 2017 م. وقد ظل القطاع المصرفي يتمتع بالمتانة والقدرة على دعم النمو ومبادرات التنويع الاقتصادي على الرغم من التحديات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالعجز الثنائي في الميزانية العامة والحساب الجاري نتيجة التراجع في أسعار النفط. ويتكون الإطار المؤسسي للقطاع المالي الذي تقع صلاحيات تنظيمه على عاتق البنك المركزي العُماني بشكل رئيسي من البنوك التجارية التقليدية، والبنوك والنوافذ الإسلامية، والبنوك المتخصصة، وشركات التمويل والتأجير غير المصرفية بالإضافة إلى شركات الصرافة وإصدار الحوالات ومكاتب الصرافة. وطبقاً للوضع في نهاية عام 2017 م، ظل عدد البنوك التجارية التقليدية عند 16 منها 7 محلية و9 فروع لبنوك أجنبية. وتمارس هذه البنوك نشاطها في البلاد من خلال 436 فرعاً، كما يوجد لها 5 فروع و3 مكاتب تمثيلية في الخارج. وتشمل البنوك المحلية، بنك مسقط والبنك الوطني العُماني وبنك إتش إس بي سي عُمان وبنك عُمان العربي وبنك ظفار وبنك صحار والبنك الأهلي. أما البنوك الأجنبية العاملة في السلطنة فهي: ستاندرد تشارترد وبنك وحيب وبنك المحدود وبنك ملي إيران وبنك صادرات إيران وبنك برودا وستيت بنك أوف إنديا وبنك أبو ظبي الأول) الذي كان يُعرف سابقاً ببنك أبو ظبي الوطني (وبنك بيروت وبنك قطر الوطني. ويوجد لدى البنوك التجارية التقليدية المذكورة أنفاً، باستثناء النوافذ الإسلامية التابعة لها، 1288 جهاز صرف آلي ATM منها 620 تقع خارج الفروع (و225 جهازاً لإيداع النقود) منها 22 تقع خارج الفروع)، هذا بالإضافة إلى 13 فرع مخصص لاستقبال وتسليم المعاملات. ومن بين البنوك التقليدية المحلية السبعة المملوكة للقطاع الخاص مع وجود حصص أقلية للحكومة في عدد قليل منها، هناك ستة مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. ووفقاً للقانون المصرفي، تخضع نسبة إجمالي الملكية الأجنبية في البنوك المحلية لسقف يبلغ 70 % من أسهم رأس المال، مع بعض القيود الاحترازية الفرعية على نمط ملكية الأسهم. وعلى صعيد نشاط الصيرفة الاستثمارية في السلطنة، بلغ عدد البنوك الحاصلة على موافقة من البنك المركزي العُماني لممارسة هذا النشاط مع نهاية عام 2017 م اثني عشر بنكاً تجارياً بالإضافة إلى بنك إسلامي واحد يقدم الخدمات المصرفية الشاملة، علماً بأن موافقة البنك المركزي العُماني تخص أنشطة محددة للصيرفة الاستثمارية وفقاً لنظام ترخيص متعدد المستويات. وعلاوة عن البنوك التقليدية، يوجد أيضاً مؤسستان إقراضيتان متخصصتان مملوكتان للحكومة، هما، بنك الإسكان العُماني الذي يقوم بمنح

قروض إسكانية مسيرة للمواطنين العُمانيين من ذوي الدخل المحدود والمتوسط لبناء أو شراء مسكن، وبنك التنمية العُماني الذي يقوم بتوفير التمويل اللازم للمستثمرين من القطاع الخاص لإقامة المشاريع الصغيرة. ويعمل هذان المصرفان المتخصصان من خلال شبكة فروع تتكون من 23 فرع. وعلى صعيد قطاع الصيرفة الإسلامية في السلطنة وطبقاً للوضع في نهاية عام 2017 م، يوجد مصرفان إسلاميان محليان يمارسان تقديم الخدمات المصرفية الشاملة، هما بنك نزوى وبنك العز الإسلامي. وتمارس مؤسسات الصيرفة الإسلامية مجتمعةً (البنوك والنوافذ الإسلامية) نشاطها من خلال 76 فرعاً مقارنة مع 70 في نهاية عام 2016 م. كما يوجد لدى هذه المؤسسات أيضاً 79 جهازاً للصرف الآلي ATM و41 جهازاً لإيداع النقود. وعلاوة على ما تقدم، هناك 6 شركات للتمويل والتأجير حاصلة على ترخيص من قبل البنك المركزي العُماني لممارسة نشاط التأجير التمويلي والشراء/البيع التأجيري وشراء الديون وتحصيلها وغيرها من أنشطة التمويل المسند إلى الأصول، وذلك من خلال 37 فرع منتشرة في أرجاء البلاد. وفيما يخص سوق العملة في السلطنة، تشير البيانات في نهاية عام 2017 م إلى وجود 16 شركة صرافة مرخصة لاستبدال/صرف العملات وإصدار الحوالات تمارس عملها من خلال 358 فرع، بالإضافة إلى 36 شركة صرافة حاصلة على ترخيص لمزاولة استبدال/صرف العملات فقط. وإلى جانب ما تُكر، يشمل القطاع المالي بمعناه الواسع في السلطنة أيضاً صناديق تقاعد العاملين بالقطاعين العام والخاص والعديد من شركات التأمين والوساطة المالية بالإضافة إلى سوق مسقط للأوراق المالية.

(المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي العُماني لعام 2017، المنشور في يونيو 2018)

الفصل الثامن: نبذة حول الأعمال

المقدمة

يعتبر بنك صحار بنك تجزئة وتجاري متكامل. بدأ بنك صحار نشاطه في عام 2007 وتتركز عملياته في سلطنة عمان وهو رابع أكبر بنك في سلطنة عمان من حيث مجموع الأصول كما أنه أسرع البنوك نمو في السلطنة من حيث مجموع الأصول منذ عام 2007. كما في 31 ديسمبر 2018 ، يملك البنك شبكة تضم 30 فرعاً تقليدياً و7 فروع إسلامية 74 جهاز صراف آلي في كافة أنحاء سلطنة عمان.

يقدم قسم أعمال الجملة البنكية منتجات وخدمات لشركات كبرى ومتوسطة الحجم والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والحكومة والقطاع العام في سلطنة عمان. على الرغم أن حجم أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتبر صغيراً نسبياً، إلا أنه يتم توسعته بشكل مستمر. كما يقدم البنك أيضاً خدمات استشارية لأصحاب الأعمال ويعمل عن كثب مع الدوائر الحكومية المسؤولة عن تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة.

وقد نمت عمل البنك بالتجزئة بشكل كبير عبر السنوات الماضية إلا أن معدل النمو قد تباطأ منذ عام 2014 الأمر الذي عكس قلقاً عاماً بزيادة الدين الفردي في البلاد. منذ 2013، بدأ البنك بتقديم الخدمات البنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال نافذة تمويل إسلامي.

وخلال فترة قصيرة تقدر بإحدى عشر سنة من العمل، حقق البنك حضوراً قوياً في السوق. وكما في تاريخ 31 ديسمبر 2017 م بلغت حصة البنك من السوق 9.12% من إجمالي الائتماني، و9.42% من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص، و8.17% من إجمالي الودائع من القطاع الخاص، و7.70% من إجمالي الودائع و9.19% من إجمالي الأصول المصرفية في سلطنة عمان (المصدر: بنك صحار الدولي).

الجوائز وشهادات التقدير

حاز البنك على عدد من الجوائز وشهادات التقدير خلال تاريخه العملي القصير. يوضح الجدول التالي الجوائز وشهادات التقدير التي حصل عليها البنك حتى تاريخه.

الوسام الذهبي للتميز في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات	المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية 2017
جائزة الإجابة في قيادة الشركة	مجلة عالم الاقتصاد والأعمال 2017
جائزة أفضل ماركة مالية في سلطنة عمان 2014	مجلة جلوبال براندز البريطانية
جائزة عين الماس للجودة والالتزام والامتياز	اتحاد الإدارة والاستشارات ، فرنسا
جائزة قصة النجاح	الاتحاد الدولي للأعمال – تكساس الولايات المتحدة
جائزة استراتيجية تقديراً لموقع البنك على الانترنت	جوائز أكاديمية الامتياز العربية – لبنان
جائزة استراتيجية من جوائز شبكة عمان الإلكترونية	جوائز شبكة عمان الإلكترونية
جائزة أفضل بنك متوسط الحجم – فئة جودة الأصول	جوائز عمان المصرفية والتمويل
جائزة أسرع بنك نمواً في عام 2014	مجلة وورلد فاينانس ، المملكة المتحدة
جوائز أكاديمية بان عرب للامتياز	جوائز موقع السنة (على الانترنت) 2016م
أفضل أداء لأكثر خمس شركات في سلطنة عمان (للسنة الثالثة على التوالي)	مجلة عالم الاقتصاد والأعمال
جائزة المعالجة الدقيقة	بنك جي بي مورجان تشيز
جائزة أفضل خدمة عملاء (التجزئة المصرفية)	سي بي أي فاينانس دبي
أفضل إدارة نقدية	مجلة جلوبال براندز ، المملكة المتحدة
جائزة أفضل بطاقة شركة	مجلة انترناشيونال فاينانس

جائزة أفضل علامة تجارية في خدمة العملاء في سلطنة عمان	مجلة جلوبال براندز البريطانية
جائزة أفضل حملة خضراء في العام	المتحدة للصحافة والنشر في جوائز مجلة عمان إيكونوميك ريفيو للبيئة
جائزة أفضل مركز اتصال	جوائز المنتجات المصرفية على مستوى الشرق الأوسط 2015 ، الإمارات العربية المتحدة
جوائز بز	الاتحاد الدولي للأعمال
جائزة أفضل خدمة عملاء	جوائز المنتجات المصرفية على مستوى الشرق الأوسط 2015 ، الإمارات العربية المتحدة
جائزة السلامة على الطريق	شرطة عمان السلطانية – 2018

مواطن القوة

تشمل القوى الجوهرية المتأصلة للبنك ما يلي:

- **المساهمة الحكومية غير المباشرة الكبيرة:** إن معظم أسهم البنك مملوكة لكيانات حكومية وتشمل مستثمرين طويلي الأمد مثل صناديق التقاعد وصناديق الثروات السيادية
- **قوة جودة الأصول:** يتمتع البنك بجودة جيدة للأصول تم بناءها عبر السنوات مع توازن ملائم للاعتبارات التسويقية وسياسات إدارة المخاطر.
- **النمو القوي:** لقد كان بنك صحار الدولي واحدا من أسرع البنوك نمواً في السلطنة من حيث مجموع الأصول منذ عام 2007م ويعكس ذلك استراتيجية البنك الأولية والتي تم تحقيقها من خلال التنفيذ الفاعل لهذه الاستراتيجية.
- **الإدارة القوية:** يمتلك البنك فريق إدارة عليا ذو خبرة كبيرة بالسوق العماني. نجح فريق البنك في تنمية أصول البنك وزيادة أرباحه من خلال الإدارة الحصيفة للمخاطر.
- **ثقافة قوية وممارسات حصيفة لحوكمة الشركة:** يفصل البنك بشكل واضح بين مستويات الإدارة المختلفة في الشركة وهناك عمليات تدقيق وتوازن لهذه المستويات المختلفة مثل المساهمين، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. لا يلتزم البنك فقط باللوائح والتنظيمات الصادرة من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان ولكنه يسعى أيضا إلى الالتزام بأفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة.
- **أنظمة وإطار قوي لإدارة المخاطر:** يقوم البنك بتطبيق نظام إدارة قوي للمخاطر يغطي كافة المناطق بما في ذلك مخاطر السوق والائتمان والتشغيل واستمرارية النشاط وإدارة النظام والمخاطر المتبقية. يقوم البنك بالتقييم على حسب الصفقة وعلى حسب المحفظة. يتم تدعيم إدارة المخاطر من جانب التحليل التاريخي للمحفظة والتوقعات وتحليل الحساسية الخ. تم وضع عمليات وسياسات وإجراءات رقابة فاعلة ويتم تحديثها بشكل دوري للتأكد من الالتزام بالمتطلبات المفروضة من الجهة التنظيمية وبما يدعم النمو الشامل للبنك.
- **نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية:** تم تأسيس نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية تحت اسم بنك صحار الإسلامي بالامثال التام لمتطلبات الشريعة الإسلامية وتنظيمات البنك المركزي العماني وتقدم الخدمات المصرفية الإسلامية مرونة كبيرة في السماح للعملاء باختيار نوع الخدمة المصرفية التي يفضلونها.

استراتيجية العمل

يتم عرض معلومات القطاعات على أساس قطاعات التشغيل في البنك. لأغراض الإدارة، تم تنظيم البنك إلى سبع أقسام عاملة على حسب المنتجات والخدمات وهي كما يلي

- **الخدمات المصرفية بالجملة:** وبشكل أساسي القروض والودائع (بما فيها الحسابات الجارية) للشركاء وعملاء التمويل التجاري.
- **الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة المصرفية):** وبشكل أساسي الودائع من عملاء التجزئة والقروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان وتحويل الأموال.
- **تمويل الحكومة والمشاريع والتمويل المشترك** وتشمل القروض إلى الودائع من الحكومة والمؤسسات المالية وتمويل المشاريع والقروض المشتركة.
- **الاستثمارات:** تشمل الاستثمارات التملكية والعلاقات مع بنوك المراسلة والبنوك الاستثمارية.
- **الخزينة:** والذي يمثل وظيفة الخزينة للبنك،
- **المكتب الرئيسي:** والذي يتضمن كافة الموارد المطلوبة لتحويل التسعير وامتصاص المحفظة للخسائر نتيجة التراجع في القيمة وضريبة الدخل.
- **الخدمات المصرفية الإسلامية:** والتي تمثل جميع أنشطة التمويل الإسلامية، الحسابات الجارية، حسابات استثمار غير مقيدة والمنتجات والخدمات الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يتم تقديمها لعملاء البنك من الشركات والأفراد على حد سواء.

معلومات قطاعية عن العام المالي 2018 (غير مدقق)

(بالآلاف ريال عماني)

الإجمالي	الصريفة الإسلامية	المكتب الرئيسي	الخزينة	الاستثمارات والصناديق	المؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية غير المصرفية*	الشركات	التجزئة المصرفية	
								بيان الدخل الشامل
130,323	-	-	15,984	941	17,520	58,598	37,280	إيرادات فوائد
(73,672)	-	-	(7,499)	(1,203)	(11,404)	(36,023)	(17,543)	مصروفات فوائد
56,651	-	-	8,485	(262)	6,116	22,575	19,737	صافي إيرادات الفوائد
4,658	4,658	-	-	-	-	-	-	صافي إيرادات من التمويل الإسلامي وأنشطة الاستثمار
33,129	623	-	13,228	1,976	2,886	9,507	4,909	إيرادات تشغيل أخرى
94,438	5,281	-	21,713	1,714	9,002	32,082	24,646	إجمالي إيرادات التشغيل
(39,885)	(3,626)	(1,100)	(2,267)	(1,876)	(1,776)	(8,568)	(20,672)	إجمالي مصاريف التشغيل
54,553	1,655	(1,100)	19,446	(162)	7,226	23,514	3,974	صافي إيرادات التشغيل
(681)	(31)	-	(336)	(314)	-	-	-	انخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع
(19,442)	(992)	-	(426)	(922)	(1,188)	(13,068)	(2,846)	صافي مخصص رسوم انخفاض في قيمة القروض ومخصصات مخاطر انتماء أخرى
34,430	632	(1,100)	18,684	(1,398)	6,038	10,446	1,128	ربح/(خسارة) القطاع
(5,064)	(95)	165	(2,802)	310	(906)	(1,567)	(169)	مصروف ضريبة الدخل
29,366	537	(935)	15,882	(1,088)	5,132	8,879	959	صافي الربح (الخسارة) للعام
								الميزانية
								الأصول
72,456	8,737	-	63,719	-	-	-	-	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
121,403	9,830	-	103,333	-	8,240	-	-	مستحق من بنوك وإيداعات أخرى بسوق النقد
2,251,930	180,366	-	-	-	359,027	1,037,562	674,975	صافي القروض والسلف والتمويل
532,769	20,944	-	490,980	20,845	-	-	-	الاستثمارات
19,676	1,126	18,550	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعدات وتراكيبات
2,900	-	2,900	-	-	-	-	-	عقارات استثمارية
45,269	1,198	11,936	1,883	-	-	30,252	-	أصول أخرى
3,046,403	222,201	33,386	659,915	20,845	367,267	1,067,814	674,975	إجمالي الأصول
								الالتزامات
722,061	12,703	-	709,358	-	-	-	-	ودائع العملاء
1,818,353	180,825	-	108,511	58,414	817,970	278,024	374,609	التزامات أخرى
84,664	1,653	29,057	3,702	-	20,000	30,252	-	قروض ثانوية
35,392	-	35,392	-	-	-	-	-	سندات قابلة للتحويل إلزاميا
-	-	-	-	-	-	-	-	شهادات إيداع
509	-	-	509	-	-	-	-	إجمالي الالتزامات
2,660,979	195,181	64,449	822,080	58,414	837,970	308,276	374,609	إجمالي حقوق المساهمين
385,424	27,482	357,942	-	-	-	-	-	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
3,046,403	222,663	422,391	822,080	58,414	837,970	308,276	374,609	

*المؤسسات المالية وتمويل المشاريع والائتلافات

خدمات الجلمة المصرفية

العملاء الرئيسيون

إن منتجات وخدمات الجلمة المصرفية للبنك مستهدفة للحكومة وكيانات القطاع العام في عُمان علاوةً على الشركات والأفراد القائمين بالأنشطة التجارية في السلطنة. ويعمل قسم الجلمة المصرفية من خلال ستة أقسام محددة:

- **الخدمات المصرفية للشركات الكبرى:** والذي يقدم الخدمات للأعمال ذات الدخل السنوي الذي يتجاوز 5 مليون ر.ع. ويركز هذا القسم على تقديم خدمة أفضل لعملائه ومنتجات مصرفية وفق طلب العميل لملاءمة متطلباتهم المحددة. ويقدم القسم خدماته لكل من احتياجات الشركات الكبرى المحلية والخارجية بتقديم مجموعة واسعة من منتجات تمويل الشركات تتراوح بين تمويل رأس المال العامل التقليدي إلى تمويل المشاريع عن طريق الاتحادات. ويشمل عملاء القسم شركات متعددة الجنسيات وشركات محلية تعمل في مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية بما فيها المقاولات والتجارة والطاقة والمياه والاتصالات والنفط والغاز والطيران والشحن والمطارات والموانئ والبتروكيماويات والعقارات. ولدى القسم

خبرة خاصة في خدمات حقول النفط والتمويل الهندسي وفي مشاريع البنية الأساسية الكبرى، وخصوصاً في قطاع الضيافة والتعليم.

- **الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة:** والذي أنشئ سنة 2013م لخدمة الشركات متوسطة الحجم. ويركز هذا القسم على مقاولي الباطن ضمن مجال النفط والغاز والضيافة والتعليم وتجارة التجزئة والمقاولات. ويسعى لتقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة لعملائه، وهو في وضعية جيدة لاستغلال أوجه التعاون للعمليات المشتركة مع الأقسام الأخرى، مثل قسم الشركات الكبرى، وقسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقسم تمويل المشاريع.
- **قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** والذي يستهدف الأعمال ذات العوائد السنوية لحد 1.5 مليون ر.ع. ويخدم هذا القسم أساساً المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأفراد العمانيين. وقد نمى قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عُمان بثبات من ناحية الأعمال، وفي مسعى لتعزيز التغطية والرؤية، يتفاعل قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات المحلية الأخرى والمنظمات الحكومية المتخصصة في ترويج المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإمكانيات أصحاب الأعمال العمانيين. ويقدم القسم بشكل أساسي تمويل التجارة وخدمات الصرف الأجنبي إلى قاعدة عملائه.
- **قسم الخدمات المصرفية للمؤسسات الحكومية والقطاع العام:** والذي يخدم احتياجات الحكومة ووزاراتها وكيانات القطاع العام ذات الملكية الحكومية المباشرة أو غير المباشرة والتي تزيد على 50%. وتهدف الوحدة ضمان سرعة اعتماد إجراءات الائتمان والخدمة الفعالة وتقديم حلول حسب متطلبات العميل في مجال الحوالات وتمويل التجارة ومنتجات التجزئة الأخرى وبطاقات انتمان الشركات. ويركز القسم كذلك على ضمان التواصل المنتظم مع العملاء.
- **قسم تمويل التجارة:** والذي يركز على أعمال التصدير والاستيراد لقاعدة عملاء البنك من الشركات والتجزئة. ويجري هذا القسم بشكل منتظم ورشات لعملائه ويقدم طيفاً متكاملاً من منتجات تمويل التجارة، بما فيها خطابات الاعتماد للاستيراد والتصدير، وخطابات الاعتماد الاحتياطية، تمويل فواتير وسندات الاستيراد والتصدير، وخصم الفواتير والسندات، الخصم مقابل تغطية وكالة ضمان انتمان الصادرات والخطوط البنكية، تمويل انتمان المشتريين، تمويل التجارة المنظم، خطابات ضمان العقود والخطابات المالية، وتمويل ما قبل وما بعد الشحن
- **قسم تمويل المشاريع والتمويل المتحد:** وقد أنشئ في سنة 2013م. ويجلب هذا القسم فريق تمويل المشروع والذي يتمتع بخبرة في هيكلة وتقييم وتوحيد المشاريع المتعلقة بقطاعات مثل النفط والغاز والمعادن والتعدين والعقارات والطاقة والطرق والموانئ والمطارات وسكك الحديد. وقد شارك القسم في عدد من عمليات التمويل المتحد، بصفته منظم ومدير القيادة الرئيسي منذ إنشائه.

المنتجات والخدمات الرئيسية

تشمل منتجات وخدمات عملاء الجمله الأساسية التي يقدمها البنك ما يلي:

- **تمويل رأس المال العامل:** يقدم البنك مجموعة من التسهيلات الممولة، مثل السحب على المكشوف، وقروض سوق الأموال، ومنتجات تمويل التجارة بعملة الريال العماني وعدد من العملات الرئيسية، وتسهيلات غير ممولة مثل خطابات الائتمان والضمانات.
- **القروض الأجل:** يقدم البنك قروض ذات نسبة فائدة ثابتة وعائم، نموذجياً باستحقاق سنة واحدة على الأقل، بالريال العماني والدولار الأمريكي لحيازة أصول رأسمالية وكذلك لأغراض أخرى للشركات.
- **تمويل العقود:** يقدم البنك تسهيلات تمويل العقود لتمويل المشاريع التي تتكفلها الحكومة وبعض شركات القطاع الخاص المعينة. يتم هيكلة هذه التسهيلات بناءً على التدفقات النقدية للعقد المعين الذي يتم تمويله. وتشمل التسهيلات الممولة خصم الفواتير والسندات المصدقة، قروض العقود، سحبوات على المكشوف لحاسب العقد، وقروض مقابل إيصالات

دين، وتسهيلات غير ممولة وتشمل ضمان العطاء، وضمان الأداء، وضمان الدفعة المقدمة، وخطابات اعتماد الموقع والاستخدام.

● **التمويل الخاص:** يقدم البنك مجموعة من تسهيلات التمويل الخاص إلى عملائه من كبار الشركات والقطاع الحكومي مصممة للوفاء بمتطلباتهم المحددة. وتتضمن هذه التسهيلات قروض تداول الأسهم والسحوبات على المكشوف، وقروض تطوير العقارات، والتمويل الموسمي، وقروض التجسير، والتمويل الشهري، والتمويل لأمر معين، وقروض الاستثمار، وقروض الأغراض العامة للشركات، وقروض شراء الأصول، وتمويل التدفق النقدي.

● **تمويل المشاريع:** يقدم البنك تسهيلات تمويل المشاريع لإنشاء وتطوير المشاريع الكبرى وذلك لعملائه من الشركات الكبرى والقطاع الحكومي. ويمكن هيكلة هذه التسهيلات بالرجوع إلى كفيل المشروع، أو بدلاً من ذلك، على أساس قوة المشروع ودون الرجوع أو برجوع محدود على كفيل المشروع. وتشمل التسهيلات القروض الثنائية والمتحدة، وتسهيلات الضمانات وتسهيلات خطابات الائتمان

● **التمويل العقاري:** يقدم البنك قروض عقارية لتمويل التملك والتطوير العقاري. ويتم تقييم المشروعات من قبل فريق خبير داخلي، والذي يقوم كذلك بمراقبة التقدم والإشراف على مواصفات المشروع والامتثال بالمعايير المطلوبة.

وتشمل الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك بالنسبة لجدوى المشاريع والنواحي الفنية المتعلقة بها، والاستشارات حول إدارة الصرف الأجنبي ومخاطر نسبة الفوائد، وخدمات إدارة النقد، وخدمات استشارات تمويل التجارة، ومجموعة من الودائع للشركات، الجارية وتحت الطلب والموقوتة، والخدمات المصرفية على الإنترنت، وتسهيلات الجرف والتجميع لفائض الأموال وبطاقات ائتمان الشركات.

خدمات التجزئة المصرفية

تستهدف منتجات وخدمات التجزئة المصرفية للبنك كلاً من المواطنين العمانيين والوافدين العاملين بالسلطنة. ويعتقد البنك أن مناحي الجذب الرئيسية في منتجاته وخدماته بالتجزئة المصرفية كالتالي:

- دورته الزمنية السريعة
- منتجات القروض المنظمة والمفصلة لتلبية متطلبات عملائه
- قنوات الخدمة المصرفية المتعددة الخاصة بالبنك، وتشمل الفروع والإنترنت والهاتف النقال وآلات الصرف الآلي،
- المباشرة المرنة في الوفاء بمتطلبات العميل و
- حقيقة أنه يستهدف جميع القطاعات بمنتجات وخدمات مفصلة

المنتجات والخدمات الرئيسية

تشمل منتجات وخدمات عملاء التجزئة المصرفية الأساسية التي يقدمها البنك ما يلي:

حسابات إيداع جارية وتوفير والودائع

يقدم البنك مجموعة من منتجات الإيداع بالعملات المحلية والأجنبية وتشمل:

- حسابات جارية، شريطة إبقاء رصيد لا يقل عن 200 ر.ع، تقدم وصول مجاني وغير مقيد للإيداع والسحب وتسهيل دفتر شيكات؛
- حسابات المميز: حسابات إيداع موقوتة والتي يمكن فتحها في مجموعة من العملات وتقدم مجموعة مدد سريان واستحقاقات ومضامين. والحساب يحمل فوائد ويتطلب رصيد حد أدنى 1,000 ر.ع؛
- حسابات التوفير المميز: (حاملة للفوائد وغير حاملة للفوائد). وتمكن الحسابات غير الحاملة للفوائد حاملها من المشاركة في سحبيات دورية مع جوائز نقدية تقدم لعملاء التجزئة الفائزين و
- النقد الجاهز: وهو حساب إيداع موقوت يقدم السيولة الفورية من خلال تسهيل سحب على المكشوف مرتبط به. ويقدم الحساب مدد سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات أو أربع سنوات أو خمس سنوات بمعدلات ثابتة للفوائد بحيث يتم تغطية السحب على المكشوف بنسبة 75% من الحساب. ويمكن إيداع المبالغ في مضاعفات لمبلغ 1,000 ر.ع فقط.

الإقراض

يقدم البنك مجموعة من القروض العامة وذات الغرض المحدد كالتالي:

- **القرض الذكي:** والذي يهدف لتقديم خيار سلف مرن وسريع من خلال توثيق بسيط ومعالجة سريعة. وللقروض الذكية مدة لحد 10 سنوات بالنسبة للمواطنين العمانيين وست سنوات بالنسبة للوافدين وتمنح دون حاجة للمقترض أن يخضع لأي فحص طبي بالنسبة للقروض التي تقل عن مبلغ 100,000 ر.ع. ويحق لمقترض القروض الذكية الحصول على بطاقة كلاسيك مجاناً مدى الحياة؛
- **حلول المميز المالية الشخصية:** والمتوفرة للمواطنين العمانيين والمقيمين فقط والذين يكسبون راتباً شهرياً بحد أدنى -/500 ر.ع والموظفون من قبل شركة ضمن قائمة البنك المعتمدة. ويقدم القرض معدل فائدة خاص، ومدة لحد 10 سنوات وخطط سداد مرنة وهو مصمم لجذب العملاء الذين يرغبون في تعزيز أرصدة قرض من بنوك أخرى؛
- **المميز للخدمات التعليمية:** والذي يقدم حلول مالية مفصلة للطلبة في التعليم العالي والموظفين الذين يلتحقون بدراسات إضافية؛
- **حلول البيت المميز:** والمتوفرة لتمويل بناء عقار سكني، أو شراء عقار سكني أو أرض وأثاث منزلي. ويقتصر مبلغ القرض بـ 80% من قيمة العقار ويمكن أن يكون للقروض مدة لحد 25 سنة. وتكون أسعار فوائد القرض ثابتة لمدة سنتين ويتم مراجعتها بعد ذلك وتتوفر القروض فقط للموظفين العمانيين لدى الحكومة، أو وظيفة شبه حكومية أو شركات خاصة ضمن قائمة البنك المعتمدة؛ و
- **قرض المميز للمركبات:** وهو حل سريع لتمويل شراء سيارة جديدة أو مستخدمة، ويؤمن القرض مقابل تحويل الراتب أو شيكات مؤجلة.

البطاقات

يقدم البنك لعملاء التجزئة تشكيلة من بطاقات المدين والانتماء والمدفوعة سلفاً. وتتوفر بطاقة البنك المدين الأساسية، وهي بطاقة فيزا إلكترون لكل حاملي حساب المميز ويمكن استخدامها لسحوبات النقد بأجهزة السحب الآلي ولسداد المشتريات في آلات نقاط البيع. ويمكن استخدام البطاقة في عُمان وحول العالم في حوالي مليون جهاز سحب آلي و29 مليون موقع تجاري

حيث تقبل بطاقات فيزا إلكترون. واستخدام البطاقة لسحب النقد في أجهزة السحب الآلي شبكة عمان مجاني لعملاء البنك. ويقدم البنك كذلك بطاقة بلاتينيوم المدين والتي تقدم سحب نقدي وحدود شراء أعلى ولها مجموعة من المنافع الإضافية.

ويقدم البنك أيضاً بطاقة فيزا إلكترون مدفوعة سلفاً وأربع فئات من بطاقات الائتمان: كلاسيك وذهبي وبلاتينيوم وإنفينيت.

وبطاقة البنك كلاسيك الائتمانية مجانية مدى الحياة بمعنى أنه لا يقتضي عليها سوماً، بينما بطاقات البنك الذهبية والبلاتينيوم هي مجانية لأول سنة، ويمكن لحملة بطاقة إنفينيت الاستفادة من الإعفاء عن الرسوم بناءً على الإنفاق السنوي. وتتيح كل فئات البطاقات الثلاث نسبة فوائد مخفض لأول سنة على الأرصدة المستحقة غير المسددة وتغطية تأمينية شاملة. وإن استحقاق البطاقات المختلفة يعتمد على الراتب السنوي لحامل البطاقة.

ويقدم برنامج الولاء مكافئ المميز نقاطاً للإنفاق باستخدام بطاقة البلاتينيوم أو إنفينيت من البنك.

الخدمات المصرفية المميزة

يستفيد عملاء الخدمات المصرفية المميزة (الخاص) من مدير مخصص لعلاقة الحساب، والذي يقدمهم لمحفظه متنامية من الخدمات والبطاقات المتميزة ويهتم بكل احتياجاتهم البنكية. ويستفيد عملاء الخاص من مدير علاقة الحساب الذي يستهدف إحضار الخدمة المصرفية للعميل وتقديم كل العون المطلوب علاوةً على مجموعة واسعة من الامتيازات والخدمات، وتشمل:

- هدايا قيمة
 - دفاتر شيكات حساب جاري شخصية فريدة
 - تسهيل مبادلة مجاني بين حساب العميل التوفير والجاري
 - تسهيلات سحب نقد مجانية في البنك وأجهزة السحب الآلي شبكة عمان وحدود سحب يومية من أجهزة السحب الآلي مبلغ 1,000 ر.ع
 - بطاقة مدين بلاتينيوم سوداء مجانية وحدود شراء أعلى بالنسبة لمعاملات بطاقة المدين بنقاط البيع
 - تسهيلات رسائل النقال القصيرة والخدمات المصرفية بالإنترنت
 - بطاقات إنفينيت وبلاتينيوم
 - لا يوجد اقتضاء مصاريف على الحد الأدنى للرصيد و
 - أسعار فائدة مميزة على القروض والودائع لمدة محددة
- وعملاء الخدمات المصرفية المميزة هم الذين يحصلون على راتب شهري مبلغ 2,000 ر.ع أو أكثر (أو ما يعادل ذلك) أو أولئك الذين يوجد في حساباتهم التوفير والجاري رصيد حد أدنى مبلغ 75,000 ر.ع (أو ما يعادله).

الاستثمارات ومجموعة المؤسسات المالية

الاستثمارات

يدير قسم الخدمات البنكية الاستثمارية صندوق النمو العماني، والذي يقدم رأس المال المبدئي ويدعم المشاريع الجديدة المتوسطة من أجل تشجيع القطاع الصناعي وتنويع الاقتصاد العماني. ويتحصل القسم أيضاً على الأموال وحلول وسيلة استثمار متخصصة أخرى للمستثمرين ذوي صافي القيمة العالية وتصميم منتجات الاستثمار لتلبية حاجات عملاءها الاستثماريين.

مجموعة المؤسسات المالية

قسم مجموعة المؤسسات المالية بالبنك مسئول عن إدارة علاقات البنك مع شبكة واسعة من البنوك المراسلة حول العالم بالنظر لتسهيل التدفق الحر للمعاملات التجارية عبر الحدود لمساعدة عملاء البنك بتسهيل أعمالهم التجارية والحصول على تسهيلات أفضل عبر العالم من أجل تعزيز أحجام تجارتهم. ويقدم قسم مجموعة المؤسسات المالية عملاءه خدمة فعالة ومستجيبة وموثوقة، وتشمل:

- مقاصة وتسوية الريال العماني؛
- المدفوعات بالريال العماني لحسابات لدى البنك وكذلك لحسابات في بنوك أخرى لها تواجد في عمان و
- خدمات متعلقة بالخرزينة والصرف الأجنبي، بما فيها محفظة مولدة للدخل من أصول قروض متحدة والتي يوفرها للبنوك الجنبية

ويقوم كذلك قسم مجموعة المؤسسات المالية بالبنك بدراسة مخاطر البلد والبنوك عبر العالم ويضع مستويات عرضة متعقلة متشياً مع ميل البنك للمخاطر وهو مسئول عن إدارة اتصالات البنك مع وكالات التصنيف.

الخرزينة

يقدم قسم الخرزينة بالبنك لعملائه مجموعة من خدمات الخرزينة، وتشمل الصرف الأجنبي، والدخل الثابت، ومنتجات الفوائد ومشتقاتها. ويقبل قسم الخرزينة ودائع الطلب، والموقوتة والمنظمة والعملة الأجنبية وبشكل أساسي من المؤسسات الكبرى على أساس نسبة فائدة ثابت أو عائم أو متغير. وتشمل منتجاته وخدماته في الصرف الأجنبي مدفوعات نقدية بقيمة نفس اليوم، والمكان، ومعاملات التسوية الأمامية والمستقبلية، ومقايضة العملات والخيارات في كل العملات الرئيسية، بما فيها اليورو والجنية الإسترليني، والين الياباني، والفرنك السويسري، والدولار الأسترالي. ويقدم قسم الخرزينة كذلك سندات الاشتقاق والاستشارات المرتبطة بها لتمكين العملاء من الوقاية الفاعلة من مجموعة من حالات التعرض للمخاطر.

وفي عام 2014، قدم قسم الخرزينة نظامه للسداد على الإنترنت عن بُعد. ومن خلال هذا النظام المبدع، يمكن لعملاء الشركات من جدولة المدفوعات، ومراقبة نشاط الحساب، وتناول صرفها الأجنبي ومتطلبات تمويل تجارتها، وتبادل الشيكات، ويكون لها حرية الوصول في الوقت الفعلي لحساباتها، وبذلك تتحسن كفاية وفعالية إدارة النقد وخفض الزيارات إلى البنك.

وفي سنة 2015، قدم قسم الخرزينة كذلك منتجات تجارة السلع لعملائه، ممكناً إياهم من المتاجرة بالموضع وعلى أساس أممي لأغراض الوقاية (من تدني القيمة) فقط.

علاوةً على ما سبق، يقدم قسم الخرزينة معلومات منتظمة ومحدثة حول مختلف الأسواق والمنتجات لعملاء البنك من الشركات الكبرى، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والدوائر الحكومية ومديرو الصناديق. ويقدم كذلك إدارة نقد شاملة وحلول إدارة المخاطر للعملاء.

الخدمات البنكية الإسلامية

في شهر إبريل 2013، حصل البنك على ترخيص لتشغيل نافذة خدمات مصرفية إسلامية "صحار الإسلامي". ويقدم صحار الإسلامي حالياً حلول متوافقة مع أحكام الشريعة إلى عملاء الأفراد والشركات وتمويل التجارة وعملاء الخرزينة.

الأفراد

تشمل منتجات صحار الإسلامي للأفراد حسابات جارية وتوفير حاملة للأرباح وحسابات إيداع أجل بمدد سريان مختلفة، وبدعم بطاقة مدين، والخدمات البنكية على رسائل النقل القصيرة والإنترنت. ويقدم صحار الإسلامي كذلك لعملائه الأفراد منتج تمويل سيارة بتحويل وبدون تحويل راتب ومنتجات تمويل بناء وشراء منزل.

الشركات

تشمل منتجات صحار الإسلامي للشركات حسابات استثمار (منتج ودیعة بناء على استراتيجية استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة مجمعة والتي تولد العوائد المدفوعة) ورأسمال عامل، وشراء الأصول، والاستيراد، والمشاريع، وتمويل المركبات التجارية والمعدات والإنشاءات لعملاء الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تمويل التجارة والخزينة

يقدم صحار الإسلامي مجموعة من حلول تمويل التجارة المتوافقة مع أحكام الشريعة، وتشمل:

- خطابات ضمان، وتشمل ضمان العطاء، وضمان المناقصة، وضمان الأداء وضمان الدفعة المقدمة؛
- سندات تصدير تحت التحصيل؛ و
- خطابات ائتمان (بالموضع والاستخدام).

وتشمل منتجات صحار الإسلامي للخزينة كلاً من منتجات بالموضع والأمامي مصممة لتسهيل معاملات التصدير والاستيراد.

شبكة الفروع وتوزيع المنتجات

تقدم منتجات وخدمات البنك من خلال فروع ومجموعة من قنوات أخرى حسب الوصف التالي.

الفروع

حتى 31 ديسمبر 2018، كان للبنك شبكة من 30 فرعاً للخدمات البنكية التقليدية و7 فروع للخدمات البنكية الإسلامية لعملاء صحار الإسلامي في عمان. وتواصل شبكة أفرع البنك كونها القناة الأساسية التي يتم من خلالها خدمة عملاء التجزئة والشركات وقيامهم بأعمالهم المصرفية.

قنوات التوزيع الأخرى

تتألف قنوات توزيع البنك الأخرى من:

- مركز اتصالات: تقع عمليات مركز اتصالات البنك في مسقط وبدأت سنة 2007، والذي يخدم كلاً من عملاء التجزئة والشركات؛
- وكلاء مبيعات مباشرون: يستهدف وكلاء المبيعات المباشرون المبيعات بتقديم منتجات وخدمات مجمعة ومفصلة إلى العملاء الحاليين والمحتملين.

• الخدمات البنكية على الإنترنت: يقدم البنك خدمات بنكية على الإنترنت لعملائه من الشركة والتجزئة. وتشمل خدمات البنك المصرفية للتجزئة والشركات على الإنترنت حوالات السداد المحلية والعالمية، مدفوعات الفواتير (لعملاء التجزئة)، وتمويل التجارة وخدمات دفع الرواتب (لعملاء الشركات)، واستفسارات الرصيد، وكشوف الحسابات وخدمات أخرى؛

• أجهزة السحب الآلي وأجهزة الإيداع: بتاريخ 31 ديسمبر 2018، كان للبنك شبكة من 74 جهاز سحب آلي و37 أجهزة إيداع عبر السلطنة. وإضافة إلى ذلك، يمكن لعملاء الشركة كذلك التعامل مع أكثر من 1,000 جهاز سحب آلي شبكة عمان عبر السلطنة؛ و

• الخدمات المصرفية بالنقل: يمكن لأي عميل للبنك تسجيل هاتفه النقال لتلقي رسائل تنبيه قصيرة حول المعاملات مجاناً.

كفاءة رأس المال كما في 31 ديسمبر 2018 (غير مدققة)

بالألف ريال عماني

المبلغ	التفاصيل
	رأس مال من الفئة الأولى
198,265	أسهم رأس مال عادية
18,037	علاوة سهم
24,375	احتياطي قانوني
988	احتياطي عام
7,000	احتياطي قرض ثانوي
26,987	أرباح محتجزة*
(2,133)	خسائر قيمة عادلة
273,519	إجمالي رأس المال من الفئة الأولى
	رأس مال إضافي من الفئة الأولى
100,000	سندات رأس مال دائمة من الفئة الأولى
373,519	إجمالي رأس المال من الفئة الأولى
	رأس مال من الفئة الثانية
25,062	مخصص انخفاض في القيمة على أساس المحفظة
4	أرباح قيمة عادلة
28,000	قرض ثانوي
53,066	إجمالي رأس المال من الفئة الثانية
426,585	إجمالي رأس المال التنظيمي
	الأصول المرجحة للمخاطر
2,679,306	مخاطر السوق والائتمان
157,920	المخاطر التشغيلية
2,837,226	إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر
	معدل كفاءة رأس المال
15.04%	إجمالي رأس المال التنظيمي المعبر عنه كنسبة من الأصول المرجحة للمخاطر
13.16%	إجمالي رأس المال من الفئة الأولى المعبر عنه كنسبة من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر
9.64%	إجمالي رأس المال من الفئة الأولى للأسهم العادية CET1 المعبر عنه كنسبة من إجمالي الأصول المرجحة للمخاطر

مصادر التمويل ونسبة الدين إلى حقوق المساهمين

(بالألف ريال عماني)

كما في 31 ديسمبر 2018*		
قبل الإصدار	ما بعد الإصدار	
		الدين
722,061	722,061	مستحق لبنوك أخرى وقروض أخرى من سوق النقد
1,818,353	1,818,353	ودائع العملاء
84,664	84,664	التزامات أخرى
35,392	35,392	قروض ثانوية
509	509	شهادات إيداع
2,660,979	2,660,979	إجمالي الدين
		حقوق المساهمين
198,265	198,265	أسهم رأس المال
18,037	18,037	علاوة سهم
24,375	24,375	احتياطي قانوني
988	988	احتياطي عام
(2,124)	(2,124)	احتياطي القيمة العادلة
7,000	7,000	احتياطي القروض الثانوية
38,883	38,883	أرباح محتجزة
285,424	285,424	إجمالي حقوق المساهمين
100,000	200,000	سندات رأس مال دائمة من الفئة الأولى
385,424	485,424	إجمالي حقوق المساهمين
3,046,403	3,146,403	إجمالي مصادر التمويل
6.90	5.48	نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي حقوق المساهمين

*غير مدققة

جودة الأصول والمخصصات

يقوم البنك بتقييم جودة الأصول بالنسبة لمحفظته قروضه باستخدام مقياسين أساسيين - نسبة المخصصات ونسبة القروض المتعثرة. نسبة المخصصات هي المصروف السنوي للمخصصات كنسبة من مجموع القروض. ونسبة القروض المتعثرة هي نسبة القروض المتعثرة المؤبقة من مجموع القروض. هذا، ويتم تتبع حركة المخاطر من خلال تحليل المحفظة بالتركيز على التركزات. ويمثل البنك بالخطوط الإرشادية التنظيمية لإسناد أفعال المخاطر على حالات العرضة الائتمانية بناءً على الأطراف المقابلة المنخرطة وأفعال المخاطر لحالات العرضة غير الممولة بعد تطبيق عوامل تحويل الائتمان. وقد تبني البنك طريقة معيارية في حساب كفاية رأس المال. ويتم اعتبار تصنيف حالات عرضة الائتمان من قبل البنك للتعرف على التسهيلات الائتمانية المعاقبة، طبقاً لتعميم البنك المركزي رقم ب م 977 المؤرخ 25 سبتمبر 2004.

وكما في 31 ديسمبر 2018 فإن للبنك مخصصات بحوالي 77 مليون ر.ع للأصول المتعثرة، وهو ما يمثل 3.4% من مجموع صافي القروض والمبالغ المقدمة.

تكنولوجيا المعلومات

تركز استراتيجية البنك لتكنولوجيا المعلومات على تقديم معلومات وأنظمة موثوقة ومتوفرة لعملائه وموظفيه في بيئة آمنة. ويقوم كذلك بتقييم احتياجات البنك التشغيلية المستقبلية وتطوير وتطبيق أنظمة تكنولوجيا معلومات للوفاء بها، وفي كل حالة بالرجوع إلى استراتيجية البنك التكنولوجية الشاملة ومع الهدف الأساسي لتقديم أنظمة فعالة وذات كفاية وكفاءة من ناحية التكلفة.

وبالنسبة لعملاء البنك، فإن التركيز على تقديم خدمة بنكية مريحة وذات كفاءة، بتقديم مجموعة من التطبيقات البنكية عن بُعد بما فيها أجهزة السحب الآلي والخدمات المصرفية على الإنترنت وبالهاتف. وبالنسبة لأعمال البنك الداخلية، فعن التركيز يتمثل في تقديم طرائق وإجراءات فعالة وتقديم الخدمات لعملاء البنك.

وقد طبق البنك موقع الكوارث والاسترداد في مفاصل بعيدة يمكن تفعيلها عند الطلب، لضمان استمرار الأنظمة والبيانات الهامة في العمل التام وتقديم الخدمات الضرورية لعملاء البنك. ويقوم البنك بعمليات حفظ احتياطي للبيانات يومياً ودورياً، والمحفوظة في موقع بالسلطنة بعيداً عن مكتبه الرئيسي.

ويقوم البنك كذلك بفحوص تسلل سنوية على شبكته لتكنولوجيا المعلومات بمساعدة مورد متخصص خارجي والذي يقوم بأداء رقابة للتسلل عن بعد بصورة متواصلة نيابةً عن البنك، مع تزويد البنك بتقرير النشاط يومياً. ولا يوجد دليل على محاولات تسلل ناجح حتى تاريخه.

الإجراءات القانونية

لا توجد للبنك أية إجراءات قانونية كبرى/مادية بالمحاكم في السلطنة أو خارجها، سواء مقامة من البنك أو ضده، ما عدا قضايا عادية يقيمها العملاء في سياق الأعمال العادية. وتمثل الدعاوى التي يقيمها البنك على مقترضيه من ممارسات سياق الأعمال العادية.

المسئولية الاجتماعية كشركة

على صعيد المسئولية الاجتماعية كشركة، قام البنك بتطبيق أنشطة متعددة الجوانب في مجال المسئولية الاجتماعية كشركة لتحسين حياة الأفراد الذين يحتاجون لعناية واهتمام خاص. ويشمل متلقي التبرعات الرئيسيين الأطفال المعاقين والأيتام ومرضى السرطان وكبار السن والمكفوفين ومرضى التوحد وآخرين. كما يلتزم البنك بتقديم الدعم طويل الأمد لتمكين الشباب ودعم الفعاليات الثقافية والتراثية والتقليدية والرياضات.

دشن صحار الدولي مبادراته الخاصة التي تركز على تمكين الشباب وبناء قدرات قادة المستقبل ومن ذلك مبادرة رئيس مجلس الإدارة – وجهات نظر وهي عبارة عن منتدى للفكر والتواصل مع القيادات المعروفة على مستوى العالم ومبادرة " طموحي" التي تركز على تعزيز مهارات الشباب العماني وهي عبارة عن برنامج تدريب تحت إشراف لمدة عام خريجي الكليات والجامعات بهدف تعزيز قدرتهم على الالتحاق بالفرص المتوفرة في سوق العمل.

قنوات الاتصال بالمساهمين والمستثمرين

إن البنك ملتزم بضمان الإفصاح في حينه وإيصال جميع المعلومات الجوهرية للمساهمين ومنظمي السوق. ويقوم البنك بإعداد ونشر وإرسال المعلومات المتعلقة بالمستثمرين في التقرير الفصلي (ربع سنوي) ونصف السنوي والسنوي طبقاً للإرشادات القانونية.

تتولى الإدارة التنفيذية – تحت إشراف مجلس الإدارة - إعداد القوائم المالية والمعلومات الأخرى وعرضها بطريقة عادلة وموثوقة في التقرير السنوي.

تتوفر البيانات المالية الخاصة بالبنك إلكترونياً في موقع سوق مسقط للأوراق المالية، www.msm.gov.om و على موقع البنك www.soharinternational.com. كما يقوم البنك بالإفصاح على موقع سوق مسقط للأوراق المالية في المواعيد المحددة عن أي معلومات جوهرية بوما يتماشي مع متطلبات اللوائح والأنظمة المطبقة.

الفصل التاسع: البيانات المالية

تم اقتباس المعلومات التالية من القوائم المالية المدققة/ غير المدققة. وللاطلاع على القوائم المالية الكاملة يرجى زيارة موقع سوق مسقط للأوراق المالية www.msm.gov.om أو موقع البنك www.soharinternational.com.

قائمة المركز المالي

(مليون ريال)

2015	2016	2017	2018*	
				الأصول
122	120	182	72	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي العماني
128	99	104	121	مستحق لبنوك أخرى وقروض أخرى من سوق النقد
1,647	1,913	2,099	2,252	قروض وسلف وتمويل (بالصافي)
277	351	414	533	سندات استثمارية
14	16	17	20	ممتلكات ومعدات وتركيبات
3	3	3	3	عقارات استثمارية
16	18	24	45	أصول أخرى
2,207	2,520	2843	3,046	إجمالي الأصول
				الالتزامات
382	575	719	722	مستحق لبنوك وقروض أخرى من سوق النقد
1,464	1,532	1,643	1,818	ودائع العملاء
32	29	31	85	التزامات أخرى
51	87	35	35	قروض ثانوية
7	5	2	-	سندات قابلة للتحويل إلزاميا
18	18	19	1	شهادات إيداع
1,954	2,246	2449	2,661	إجمالي الالتزامات
				حقوق المساهمين
144	160	178	198	أسهم رأس المال
17	17	18	18	علاوة سهم
17	19	21	24	احتياطي قانوني
1	1	1	1	احتياطي عام
-	-	3	-	احتياطي خاص
(7)	(1)	(1)	(2)	احتياطي القيمة العادلة
40	50	-	7	احتياطي قروض ثانوية

2015	2016	2017	2018*	
41	27	73	39	إيرادات محتجزة
253	274	294	285	إجمالي حقوق المساهمين
-	-	100	100	سندات رأس مال دائمة من الفئة الأولى
2,207	2,520	2843	3,046	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

* غير مدققة

قائمة الدخل الشامل

(مليون ريال عماني)

2015	2016	2017	2018*	
75	91	109	130	الدخل من الفائدة
(25)	(46)	(62)	(74)	مصاريق الفائدة
50	45	48	57	صافي الدخل من الفائدة
2	3	4	5	صافي الدخل من التمويل الإسلامي والأنشطة الاستثمارية
19	22	25	33	دخل تشغيلي آخر
1	(4)	-	-	(الخسارة) / الأرباح من السندات الاستثمارية المتاحة للبيع
71	67	76	94	إجمالي الدخل التشغيلي
(20)	(20)	(21)	(24)	تكاليف موظفين
(11)	(11)	(12)	(14)	مصاريق تشغيل أخرى
(2)	(2)	(2)	(2)	استهلاك
(33)	(33)	(35)	(40)	إجمالي مصاريق التشغيل
38	34	42	55	صافي الدخل من التشغيل
			(20)	رسوم انخفاض في قيمة القروض ومخصصات مخاطر انتمائي أخرى (بالصافي)
(3)	(3)	(2)	-	انخفاض قيمة السندات الاستثمارية
(2)	(3)	(2)	-	مخصص انخفاض قيمة المحفظة
(1)	(6)	(8)	-	مخصص انخفاض قيمة محدد
32	22	30	34	صافي الربح قبل الضريبة
(4)	(3)	(5)	(5)	مصاريق ضريبة الدخل
28	19	25	29	صافي الربح للفترة

* غير مدققة

قائمة التدفقات النقدية

(بالمليون ريال عماني)

2015	2016	2017	2018*	
(135)	(185)	(124)	399	صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية
(74)	16	(19)	(51)	صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية
32	23	36	(17)	صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية
444	266	120	14	النقد وما يعادله في بداية الفترة
266	120	14	344	النقد وما يعادله في نهاية الفترة

* غير مدققة

بيان التغيير في حقوق المساهمين للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2018 (غير مدقق)

(بالآلاف ريال عماني)

إجمالي حقوق المساهمين	سندات رأس مال دائمة من الفئة الأولى	إجمالي حقوق المساهمين	الأرباح المحتجزة	احتياطي فروض ثنوية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي خاص	احتياطي عم	احتياطي قنوني	علاوة إصدار	أسهم رأس مال	
393,596	100,000	293,596	72,651	-	(656)	3,103	988	21,438	17,607	178,465	الرصيد كما في 1 يناير 2018
(21,834)	-	(21,834)	(16,713)	-	(2,018)	(3,103)	-	-	-	-	أثر تبني معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 (الملاحظة إيه 6-1)
371,762	100,000	271,762	55,938	-	(2,674)	-	988	21,438	17,607	178,465	رصيد افتتاحي معدل بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم 9
											إجمالي الدخل الشامل للعام
29,366		29,366	29,366	-	-	-	-	-	-	-	الربح للعام
(1,359)		(1,359)	-	-	(1,359)	-	-	-	-	-	دخل شامل آخر للعام
28,007		28,007	29,366	-	(1,359)	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للعام
											إعادة تصنيف صافي التغيير في القيمة العادلة لأدوات حقوق المساهمين عند الاستبعاد
			(1,909)	-	1,909	-	-	-	-	-	توزيعات أسهم مجانية لعام 2017
			(17,846)	-	-	-	-	-	-	17,846	تحويل سندات قابلة للتحويل إلزاميا إلى رأس مال
2,384		2,384	-	-	-	-	-	-	430	1,954	توزيعات مدفوعة لعام 2017
(8,923)		(8,923)	(8,923)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات إضافية من الفئة الأولى تم دفعها خلال العام
(7,750)		(7,750)	(7,750)	-	-	-	-	-	-	-	مصاريف إصدار - رأس مال إضافي من الفئة الأولى
(56)		(56)	(56)	-	-	-	-	-	-	-	تحويلات (Note B11 & B15)
			(9,937)	7,000	-	-	-	2,937	-	-	
385,424	100,000	285,424	38,883	7,000	(2,124)	-	988	24,375	18,037	198,265	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018

قائمة التغير في حقوق المساهمين للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2017

(بالآلاف ريال عماني)

السندات المالية المستديمة الشريحة رقم 1	مجموع حقوق الملكية للمساهمين	الأرباح المحتجزة	احتياطي القرض الثانوي	احتياطي انخفاض القيمة	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	رأس المال	
273,886	-	273,886	27,122	50,000	(772)	-	988	18,905	17,193	160,450	الرصيد كما في 1 يناير 2017
											إجمالي الدخل الشامل للعام
25,331	-	25,331	25,331	-	-	-	-	-	-	-	الأرباح للعام
											دخل شامل آخر للعام
116	-	116	-	-	116	-	-	-	-	-	صافي الحركة في القيمة العادلة المتاحة لبيع الاستثمارات ، صافي من الضرائب على الدخل

116	-	116	-	-	116	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل الآخر للعام
-	-	-	(16,045)	-	-	-	-	-	-	16,045	إصدار سندات مجانية في عام 2016
(8,022)	-	(8,022)	(8,022)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات مدفوعة عن عام 2016
2,384	-	2,384	-	-	-	-	-	-	414	1,970	تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم رأس مال
100,000	100,000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	إصدار سندات رأس مال دائمة من الفئة الأولى
(99)	-	(99)	(99)	-	-	-	-	-	-	-	مصاريف إصدار - سندات رأس مال إضافية من الشريحة الأولى

-	-	-	(3,103)	-	-	3,103	-	-	-	-	-	احتياطي قروض معاد هيكلتها
-	-	-	47,467	(50,000)	-	-	-	2,533	-	-	-	تحويلات (1)
393,596	100,000	293,596	72,651	-	(656)	3,103	988	21,438	17,607	178,465	178,465	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017

إخلاء سبيل احتياطي القروض الثانوية عند استحقاقها والحصة الثانوية إلى احتياطي قانوني.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية لعام 2016

(بالآلاف ريال عماني)

إجمالي حقوق المساهمين	سندات رأس مال دائمة من الفئة الأولى	مجموع حقوق الملكية للمساهمين	الأرباح المحتجزة	احتياطي القرض الثانوي	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	رأس المال	
253,162	-	253,162	41,542	40,000	(7,208)	-	988	16,994	16,702	144,144	الرصيد كما في 1 يناير 2016
											إجمالي الدخل الشامل للعام
19,112	-	19,112	19,112	-	-	-	-	-	-	-	صافي الربح للعام
											دخل شامل آخر للعام
6,436	-	6,436	-	-	6,436	-	-	-	-	-	صافي الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع صافية من الضرائب على الدخل
6,436	-	6,436	-	-	6,436	-	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل الآخر للعام

(7,207)	-	(7,207)	(7,207)	-	-	-	-	-	-	-	توزيعات مدفوعة عن عام 2015
-	-	-	(14,414)	-	-	-	-	-	-	14,414	إصدار أسهم مجانية في عام 2015
2,383	-	2,383	-	-	-	-	-	-	491	1,892	تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم رأس مال
-	-	-	(11,911)	10,000	-	-	-	1,911	-	-	تحويلات
273,886	-	273,886	27,122	50,000	(772)	-	988	18,905	17,193	160,450	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2016

قائمة التغيرات في حقوق الملكية لعام 2015

(بالآلاف ريال عماني)

الإجمالي	إيرادات محتجزة	احتياطي قروض ثانوية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي عام	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	رأس المال	
192,076	43,844	24,167	(5,138)	988	13,815	-	114,400	الرصيد كما في 1 يناير 2015
								إجمالي الدخل الشامل للعام
27,746	27,746	-	-	-	-	-	-	صافي الربح للعام
-	-	-	-	-	-	-	-	دخل شامل آخر للعام
2,975	-	-	2,975	-	-	-	-	انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع - صافية من الضرائب
(5,024)	-	-	(5,024)	-	-	-	-	صافي الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع صافية من الضرائب على الدخل
(21)	-	-	(21)	-	-	-	-	معاد تصنيفها للأرباح أو الخسائر على بيع الاستثمارات المتاحة للبيع
25,676	27,746	-	(2,070)	-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل للعام
-	(18,608)	15,833	-	-	2,775	-	-	تحويلات
-	(6,864)	-	-	-	-	-	6,864	إصدار توزيعات أسهم عن عام 2014 (الإيضاح رقم 14 ب)
(4,576)	(4,576)	-	-	-	-	-	-	توزيعات مدفوعة عن عام 2014
22,880	-	-	-	-	-	-	22,880	إصدار أسهم حقوق أفضلية (الإيضاح رقم 14ب)
16,702	-	-	-	-	-	16,702	-	علاوة على السهم تم استلامها (الإيضاح رقم 14 ب)
404	-	-	-	-	404	-	-	مصاريف إصدار أسهم لها حق أفضلية (صافي) (الإيضاح 15 ب)
253,162	41,542	40,000	(7,208)	988	16,994	16,702	144,144	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015

الفصل العاشر: التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

عند ممارسة البنك لنشاطه المعتاد، يقوم البنك بإبرام صفقات مع مساهميه وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وهيئة الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين والشركات التي لها مصلحة مؤثرة. يتم إبرام هذه الصفقات على أساس تجاري ويتم اعتمادها من جانب الجهات التي لها الصلاحيات المناسبة تحت الرقابة من مجلس الإدارة وبما يتماشى مع القوانين والأنظمة المطبقة.

يوضح الجدول التالي الأرصدة الإجمالية والدخل والمصاريف من التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وهي كما يلي:

(بالألف ريال)

2016	2017	* 2018	
			الإدارة العليا
3,502	2,659	2330	القروض والسلفيات
472	590	165	القروض الموزعة خلال الفترة
(765)	(655)	(304)	القروض المسددة خلال الفترة
610	725	985	الودائع خلال العام
333	1,348	410	الودائع المستلمة خلال العام
(786)	(1,200)	(134)	الودائع المدفوعة خلال العام
154	133	99	الدخل من الفائدة خلال العام
			الأطراف الأخرى المعنية
4,967	6,158	84058	القروض والسلفيات
30,987	16,956	87554,	القروض الموزعة خلال الفترة
(42,408)	(14,212)	(4462)	القروض المسددة خلال الفترة
12,631	10,165	7963	الودائع خلال العام
19,323	11,242	8207	الودائع المستلمة خلال العام
(13,089)	(13,562)	(3621)	الودائع المدفوعة خلال العام
322	374	2405	دخل الفوائد خلال العام
339	556	48	تكلفة الفوائد خلال العام
			مكافآت الإدارة العليا
3,192	2,977	41475	الرواتب والمزايا الأخرى قصيرة الأمد
162	96	213	مزايا التقاعد
202	199	184	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ورسوم الحضور
43	44	50	مكافآت أعضاء مجلس الإشراف الشرعي

* غير مدققة

يوضح الجدول التالي المبلغ الإجمالي والدخل والمصاريف من التعاملات مع المساهمين الذين يملكون 10% أو أكثر من أسهم البنك

2016	2017	*2018	
7,002	-	4000	القروض والسلفيات
87,393	5,580	4000	القروض الموزعة خلال الفترة
(79,205)	(23,765)	-	القروض المسددة خلال الفترة
5,595	1,262	2395	الودائع خلال العام
1,477	18	2009	الودائع المستلمة خلال العام
-	(4,352)	(875)	الودائع المدفوعة خلال العام
326	62	42	دخل الفوائد خلال العام
-	14	12	تكلفة الفوائد خلال العام

*غير مدققة

كما في 31 ديسمبر 2018، لم يتم العجز عن سداد أي من القروض التي تم منحها لأي من الأطراف ذات العلاقة (حتى 31 ديسمبر 2017: لا شيء؛ 31 ديسمبر 2016: لا شيء)

الفصل الحادي عشر: عوامل المخاطرة ووسائل التخفيف منها

يعتقد البنك أن العوامل التالية تؤثر على قدرته في الوفاء بالتزاماته بالنسبة للسندات الدائمة. ومعظم هذه العوامل بمثابة حالات طارئة والتي قد تحدث وقد لا تحدث، وإن البنك ليس في موضعٍ للتعبير عن وجهة نظر حول احتمال حدوث أي من هذه الحالات الطارئة. وإن الترتيب الوارد بعرض المخاطر أدناه لا يعكس بالضرورة احتمال حدوثها أو حجم أثرها المحتمل على البنك. هذا، وإن العوامل التي هي جوهرية ومادية لغرض تقييم مخاطر السوق المرتبطة بالسندات الدائمة واردة وصفها كذلك أدناه.

ويعتقد البنك أن العوامل الواردة وصفها أدناه تمثل المخاطر الأساسية المتأصلة في الاستثمار في السندات الدائمة، ولكن عدم قدرة البنك على دفع الفوائد أو المبلغ الأساسي أو مبالغ أخرى على أية سندات دائمة أو فيما يرتبط بها يمكن أن يحدث لأسباب أخرى قد لا تعتبر مخاطر ذات أثر كبير من قبل البنك بناءً على معلومات متوفرة حالياً إليه أو مما لا يمكنه حالياً توقعه. وينبغي على المستثمرين المحتملين كذلك قراءة المعلومات المفصلة الواردة في أماكن أخرى من هذه النشرة والتوصل إلى وجهات نظرهم الخاصة قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار.

إن حدوث أي من المخاطر الواردة وصفها أدناه، أو أية مخاطر أخرى غير معروفة حالياً للبنك، قد يكون له أثر سلبي مادي على الوضع المالي للبنك، ونتائج العمليات، والسيولة والتوقعات المستقبلية ويمكنها التأثير على قدرته على سداد المدفوعات المستحقة بموجب السندات الدائمة و/أو سعر السوق الخاص بالسندات الدائمة. يجدر الإشارة أيضاً بأن البنك يعتزم اتخاذ خطوات و/أو تدابير ضرورية من أجل التخفيف من المخاطر المذكورة أدناه بخلاف تلك التي قد تكون ناجمة عن عوامل خارج عن سيطرة البنك، بما في ذلك، العوامل السياسية والاقتصادية.

وينبغي على المستثمرين المتوقعين كذلك استشارة مستشاريهم الماليين والقانونيين الخاصين حول المخاطر المرتبطة بالاستثمار في السندات الدائمة وملاءمة الاستثمار فيها على ضوء ظروفهم الخاصة، ودون الاعتماد على البنك. وينصح المستثمرين المتوقعين إجراء تحقيقاتهم الخاصة، وإن البنك يعتبرهم قد قاموا بذلك، فيما يتعلق بهذه العوامل قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار.

1 العوامل التي قد تؤثر على قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته بموجب السندات الدائمة

1-1 إن أعمال البنك، ووضعه المالي، ونتائج عملياته وتوقعاته تتأثر وتتواصل بالتأثر بالظروف الاقتصادية، وأي تدهور في الظروف الاقتصادية في عُمان من شأنه أن يؤثر تأثيراً سلبياً مادياً على البنك.

وتركز أعمال البنك على السلطنة ونتائج عملياته تتأثر بالظروف الاقتصادية في عُمان، والتي يمكن ان تتأثر بالظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية حتى 31 ديسمبر 2018 كانت كل عرضة مخاطر ائتمان البنك تجاه أطراف مقابلة واقعة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسي في عُمان.

تعتمد اقتصاديات عُمان ومعظم الدول الأخرى في الشرق الأوسط على النفط والغاز والصناعات المرتبطة بهما، وكذلك الأسعار وكميات الإنتاج الخاصة بهذه السلع. فعلى سبيل المثال، إيرادات النفط والغاز تشكل دخلاً رئيسياً من الناتج المحلي للسلطنة. ولكن أصبحت أسعار النفط والغاز متذبذبة في السنوات الأخيرة. وكان متوسط سعر النفط الخام السنوي للسلة المرجعية لأوبيك يتجاوز 100 دولار أمريكي في كل من 2011 و2012 و2013. ولكن في سنة 2014، كان السعر المتوسط السنوي 96.29 دولار أمريكي مع انخفاض الأسعار بحدة في النصف الثاني من تلك السنة. بلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي اي للنفط الخام من يناير الي ديسمبر 2016 42.97 دولار أمريكي وبلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي اي للنفط الخام في يوليو 2017 47.62 دولار أمريكي. (بلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي اي للنفط الخام (للفترة من يناير إلى ديسمبر 2018) 62.54 دولار أمريكي) (وبلغ سعر متوسط الشهر لمعدل دبليو تي اي للنفط الخام في ديسمبر 2018م 49.17 دولار أمريكي) (مصدر

المعلومات : بلومبرج). وقد بينت تحركات أسعار سلة أوبيك المرجعية التذبذب التاريخي في أسعار النفط الخام العالمية ولا يقصد الاستدلال بأن دخل البنك من إنتاج النفط الخام مرتبط بشكل مباشر بسعر السلة المرجعية لأوبيك.

وفي حال استمرار أسعار النفط الخام المنخفضة لمدة طويلة، فمن المحتمل أن يكون لذلك أثر سلبي كبير على الاقتصاد العماني ودخلها ووضعها المالي. ويحتمل أن تؤثر هذه الآثار تأثيراً سلبياً مادياً على البنك بما يلي:

- تخفيض الطلب من عملائه للتمويل وبالتأثير السلبي على جودة التمويل القائم للبنك، وبذلك تزيد احتمالية خسائر إعاقته وبذلك تخفض الربحية؛ و/أو

- التسبب في سحب بعض كبار المودعين المعينين لودائعهم (كلياً أو جزئياً) لتلبية احتياجات سيولتهم الخاصة، ما ينتج عنه أن يضطر البنك إلى البحث عن مصادر بديلة وأكثر غلاءً للتمويل. وأنظر إلى عوامل المخاطر 1.3 و عوامل المخاطر 1.9 أدناه.

إضافةً لذلك، وبما أن أسعار النفط المنخفضة لها أثر سلبي على الإنفاق الحكومي، فقد يؤثر ذلك على وضع البنك المالي بشكلٍ غير مباشر عن طريق تأثيره على قطاعات النفط والغاز، والأعمال البنكية والتجارة والإنشاءات والعقارات والسياحة على وجه الخصوص. هذا، وأي تخفيض في دخل السلطنة سيكون من شأنه تخفيض احتمال و/أو مدى توفر الدعم المالي الحكومي للبنوك العمانية، بما فيها البنك، في حال تطلب مثل هذا الدعم مستقبلاً.

العامل المخفف: التحسّن النسبي في أسعار النفط، الإصلاحات المالية التي يتم القيام بها والأداء المالي المرضي للبنك.

1-2- البنك عرضة لمخاطر الائتمان ولديه تركيز عملاء كبير لمخاطر الائتمان

إن المخاطر الناشئة عن التغيرات المناوئة في جودة الائتمان وقابلية استرداد القروض والأوراق المالية والمبالغ المستحقة من الأطراف المقابلة متأصلة في نطاق واسع من أعمال البنك، وبصفة أساسية في أنشطته للإقراض والاستثمار. وعلى وجه الخصوص، فإن البنك عرضة للمخاطر بان المقترضين يمكن ألا يسددوا قروضهم وفقاً لبنود تعاقدهم وأن الضمانة المؤمنة لسداد هذه القروض قد تكون غير كافية. ويقوم البنك بشكل متواصل بمراجعة وتحليل محفظة قروضه ومخاطر الائتمان، ويقوم البنك بتقدير خسائره المحتملة على القروض بناء على – من بين أشياء أخرى – تحليله معدلات الجنوح التاريخية والحالية وإدارة القروض وتقييم الأصول المرتبطة بها، علاوةً على العديد من الافتراضات الإدارية الأخرى. ولكن، هذه التحليلات الداخلية والافتراضات قد تنشئ توقعات غير دقيقة لأداء الائتمان، وخصوصاً في مناخ اقتصادي متذبذب.

ويمكن أن تنشأ خسائر الائتمان كذلك من تدهور في جودة الائتمان الخاص بمقترضين معينين، أو مصدرين وأطراف أخرى مقابلة للبنك، أو من تدهور عام في الأحوال الاقتصادية المحلية أو الدولية، أو من مخاطر نظامية ضمن الأنظمة المالية، والتي من شأن أي منها أو كلها أن تؤثر على قابلية استرداد قيمة أصول البنك وتتطلب زيادة في مخصصات البنك لإعاقه القروض والأوراق المالية والتعرضات الائتمانية الأخرى.

وتزداد مخاطر ائتمان البنك بزيادة تركيزات المخاطر. ولدى البنك تركيزات كبيرة لمخاطر العملاء. على سبيل المثال، إن أعلى 20 حالة قرض للعملاء كما بتاريخ 31 ديسمبر 2018م 23.46% من مجموع قروض عملائه وسلفياتهم وتمويلهم وبلغ أعلى 10 حالات قرض للعملاء كما بتاريخ 31 ديسمبر 2018م نسبة 14.29% من مجموع قروض عملائه وسلفياتهم وتمويلهم إضافةً لذلك، فإن لدى البنك تركيز مخاطر جغرافي كبير. راجع عوامل المخاطر 1.3 أدناه. و بتاريخ 31 ديسمبر 2018م، قام البنك بتقديم توقعات لمخصصات الخسائر الائتمانية بمبلغ يصل الى 17.3 مليون ريال عماني وقام بترحيل مجموع مخصصات الانخفاض بقيمة 88.730 مليون ريال عمان

على قروضه ومقدماته ي مقارنة مع مجموع مخصصات الانخفاض بلغت 49.483 مليون ر.ع كما في 31 ديسمبر 2017م. وأي إخفاق من قبل البنك في المحافظة على جودة أصوله من خلال سياسات إدارة المخاطر الفعالة يمكن أن يؤدي إلى مخصصات خسائر قروض أعلى وينتج في مستويات أعلى من حالات التخلف والشطب. إضافة لذلك، يمكن للبنك المركزي في أي وقت من الأوقات أن يقوم بتعديل أو استكمال خطوته الإرشادية ويتطلب إجراء مخصصات إضافية بالنسبة لمحفظة قروض البنك إن قرر ذلك (متصرفاً بصفته المنظم المتعلق بالقطاع البنكي العماني) بأنه من المناسب القيام بذلك. وفي حال أي طلب بإجراء مخصصات إضافية، فإنه اعتماداً على الكم والتوقيت بالضبط، فيمكن أن يكون لهذه المخصصات أثر سلبي على الأداء المالي للبنك. راجع عوامل المخاطر 1.4 أدناه.

العامل المخفف: بلغت القروض المتعثرة في السداد في 31 ديسمبر 2018 م 3.29% (في 2017م كانت القروض المتعثرة تمثل 2.32%) من إجمالي القروض. ويقوم البنك بشكل متواصل بمراجعة وتحليل محفظة قروضه ومخاطر الائتمان.

3-1 قروض عملاء البنك، وسلفياتهم وتمويلهم وقاعدة ودائعه مركزة في الشرق الأوسط، وبشكل أساسي عُمان

بتاريخ 31 ديسمبر 2017، بلغت قروض البنك الشخصية 667 مليون ر.ع، أو 31.1% من مجموع قروضه وسلفياته وتمويله. إن قدرة عملائه، وخصوصاً أولئك الموظفين في القطاع الخاص بالسلطنة، على سداد هذه القروض سيظل مرتباً بقوة على الظروف الاقتصادية في عُمان، مع زيادة في مستويات البطالة وأسعار الفوائد من بين العوامل الرئيسية التي ستؤثر سلباً على حالات عرضة ائتمان التجزئة.

ونتيجة لذلك، فإن أي تدهور في الظروف الاقتصادية العامة للسلطنة أو الشرق الأوسط عموماً أو أي إخفاق من قبل البنك في الإدارة الفعالة لتركيزات المخاطر الجغرافية يمكن أن تؤدي إلى تدهور في جودة الائتمان للأطراف المقابلة للبنك. راجع عوامل المخاطر 1-1 أعلاه.

وشكلت ودائع عملاء البنك 68.35% من مجموع التزاماته بتاريخ 31 ديسمبر 2018م وكانت 67.83% من ودائع عملائه بتاريخ 31 ديسمبر 2017م قد تم قبولها من أطراف عمالية نظيرة. وبتاريخ 31 ديسمبر 2018م، شكلت ودائع أعلى 20 عميلاً نسبة 53.60% من مجموع ودائع عملائه وشكلت ودائع أعلى 10 عملاء نسبة 43.74% من مجموع ودائع عملائه. ويتم تلبية جزء كبير من متطلبات تمويل البنك من خلال الودائع قصيرة الأمد وطويلة الأمد من قبل كيانات مرتبطة بالحكومة. وبتاريخ 31 ديسمبر 2018م، شكلت الكيانات المرتبطة بالحكومة وصناديق التقاعد حوالي 40.06% من ودائع عملاء البنك.

وأي سحب لجزء كبير من هذه الودائع الكبيرة (الأمر الذي يحتمل وقوعه في الأوقات التي يكون فيها دخل الحكومة تحت ضغط) قد يكون له أثر سلبي على أعمال البنك، ونتائج العمليات والوضع المالي، وكذلك قدرته على الوفاء بتنظيمات البنك المركزي الخاصة بالسيولة. وأي سحب من هذا القبيل قد يتطلب من البنك أن يبحث عن موارد إضافية للتمويل (سواءً على شكل ودائع أو تمويل الجملة)، الأمر الذي قد لا يكون متوفراً للبنك ببند مقبولة تجارياً أو على الإطلاق. وأي إخفاق في الحصول على تمويل بديل يحتمل أن يؤثر سلباً على قدرة البنك في الحفاظ أو إنماء محفظته الاقراضية أو زيادة تكلفة تمويله الإجمالية، وأي منها من شأنه أن يحدث أثراً سلبياً مادياً على أعماله.

4- 1 الانخفاض الكبير في جودة قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على أعماله

بلغت قروض البنك المتعثرة (وتعرف بأنها قروض بلغ استحقاق سداد فوائدها والمبلغ الأساسي أو المبالغ الأخرى أكثر من 90 يوماً) مبلغ 76.986 مليون ر.ع بتاريخ 31 ديسمبر 2018م مقارنةً بمبلغ 49.803 مليون بتاريخ 31

ديسمبر 2017م ومبلغ 33.08 مليون بتاريخ 31 ديسمبر 2016م. وبلغت نسبة قروض البنك المتعثرة (وتعرف بأنها نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع إجمالي قروض العملاء وسلفياتهم وتمويلهم) نسبة 3.3 % بتاريخ 31 ديسمبر 2018م مقارنةً بنسبة 2.3% بتاريخ 31 ديسمبر 2017م ونسبة 1.7% بتاريخ 31 ديسمبر 2016م.

وبلغت القروض المستحقة عن مواعدها (لأقل من 90 يوماً) ولكنها ليست قروض -متعثرة، مبلغ 209.877 مليون ر.ع بتاريخ 31 ديسمبر 2018م مقارنةً بمبلغ 165.260 مليون ر.ع حتى 31 ديسمبر 2017م و70.591 مليون كما في 31 ديسمبر 2016م، وكنسبة مئوية من مجموع إجمالي قروض العملاء وسلفياتهم وتمويلهم، بلغ 8.97%، و7.69% و3.61% على التوالي. تعود الزيادة في عام 2018م بصورة أساسية التأخيرات التي واجهها المقاولون بالمشاريع الحكومية في استلام مدفوعاتهم عقب تغيير في إجراءات دفع الفواتير بالمشاريع الحكومية، وقام البنك بإعادة التفاوض على قروض بلغت 72.726 مليون ر.ع بتاريخ 31 ديسمبر 2018م مقارنةً بمبلغ 62.655 مليون ر.ع بتاريخ 31 ديسمبر 2017م ومبلغ 3.773 مليون ر.ع بتاريخ 31 ديسمبر 2016م.

وأي تدهور مستقبلي كبير في محفظة قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم قد ينتج عنه زيادة في القروض المتعثرة وعليه قد يؤثر تأثيراً سلبياً مادياً على أعماله.

العامل المخفف: لقد قام البنك بوضع نظام لتصنيف المخاطر بالنسبة لمحفظة الإقراض الخاص بقطاع الشركات، ولقد ظل تصنيف هذه المحفظة مستقرًا بتصنيف (متوسط).

5-1 يمكن أن تزداد مخاطر انتماء البنك بسبب أن بعض مدينيه غير قادرين أو غير راغبين في تزويد جودة وكمية البيانات المالية التي يريدها البنك وبسبب القيود على قدرته في فرض الضمان في السلطنة

رغم أن البنك يطلب الإفصاح المنتظم لمعلومات مدينيه المالية، إلا أن بعض المدينين، ولاسيما عملاء التجزئة والمشاريع الصغيرة إلى المتوسطة، لا يفعلون ذلك، أو لا يقدرّون أن يزودوا جودة وكم المعلومات التي يبحث عنها البنك. هذا، ولا يمكن أن تقدم هذه البيانات المالية دائماً صورة كاملة أو مقارنة للحالة المالية لكل مدين من هذا القبيل. على سبيل المثال، القوائم المالية الخاصة بمديني البنك ليس (ما لم تكن مدرجة عموماً) مطلوب تقديمها طبقاً لمعايير التقرير المالي العالمية IFRS أو تدقيقها وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق.

إن عدم توفر الكم أو الجودة الكافية للبيانات المالية بالنسبة لبعض مديني البنك قد ينتج عنه إخفاق البنك في التقييم الدقيق للوضع المالي وجدارة الائتمان لهؤلاء المدينين، مما يؤدي إلى زيادة مخصصات الانخفاض، ولاسيما في أوقات تدهور الظروف الاقتصادية.

إن ممارسة رهن الأصول (مثل رهن الأسهم أو ضمانات الرهن القانوني على أصول عقارية) للحصول على قرض بنكي يخضع لبعض الحدود والقيود الإدارية بموجب القانون العماني. ونتيجة لذلك، فلا يمكن فرض الضمانة على بعض الأصول المعينة في المحاكم العمانية. هذا، ولا توجد معالجات مساعدة ذاتية متوفرة للدائنين في سيناريو فرض بموجب القانون العماني ولذلك فإن الحق في المطالبة بالدين متوفر فقط عن طريق إجراءات رسمية للمحكمة. وعلى ذلك، فيمكن أن يواجه البنك صعوبة في حبس الرهن على ضمانات (بما في ذلك أي ضمانات عقارية) أو فرض الضمانات أو غيره من ترتيبات دعم انتماء طرف ثالث عندما يتخلف المدينون في قروضهم.

إضافةً لذلك، حتى لو كانت مصالح الضمان هذه قابلة للفرض في المحاكم العُمانية، فإن الوقت والتكلفة المرتبطة بفرض مصالح الضمانة في عُمان قد يحيل الأمر غير اقتصادياً للبنك متابعة مثل هذه الإجراءات، مما يؤثر سلباً على قدرة البنك في استرداد خسائر قروضه. وحتى في حال حيازة البنك للأصول العقارية نتيجة لفرض الضمانة، فإن القانون المصرفي العماني يتطلب من البنك أن يتصرف بالعقار خلال 12 شهراً من حيازته له ما لم يتم الحصول

على تمديد من البنك المركزي، الأمر الذي قد ينجم عنه أن يطلب من البنك بيع الأصول في وقت قد يكون سعرها السوقي متدنياً أو عدم القدرة على إدراك (أو تحقيق) القيمة الكلية للأصول المعنية.

العامل المخفف: يتم التحوط ضد هذا الخطر عبر اتباع التوجيهات التشريعية التي تتطلب الحصول على بيانات مالية مدققة من كل العملاء الذين لديهم قروض بقيمة 250 ألف ريال من البنك أو 500 ألف ريال من النظام المصرفي وذلك قبل نهاية 120 يوم من نهاية السنة المالية.

6-1 البنك عرضة لانخفاض قيم الممتلكات في عُمان على الضمانة الداعمة لقروضه بالتجزئة والجملة والمؤمنة بالرهون على العقار

بلغ مجموع قروض عملاء البنك وسلفياتهم وتمويلهم بتاريخ 31 ديسمبر 2018م مبلغ 2341 مليون ر.ع، منها القروض المؤمنة بالرهون على العقار بنسبة 55.35% أو مبلغ 1.295 مليون ر.ع. قد يؤدي الوضع الاقتصادي السلبي أو عوامل أخرى إلى تراجع نشاط الرهن السكني وأسواق الإقراض التجاري و حدوث تراجع في أسعار العقارات السكنية والتجارية. وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على قيمة ضمانة البنك وقد يؤدي إلى زيادة تكاليف التعثر، الأمر الذي قد يخفض ربحية البنك.

العامل المخفف: كما في 31 ديسمبر 2018 ، فإن المحفظة الإقراضية للبنك مغطاة بشكل جيد ضد كل المخاطر المتوقعة وذلك من خلال -مخصصات ملائمة (مخصص قروض متعثرة) 55.08% (115.25) بما في ذلك احكام المرحلة 1 و 2)

7-1 إن لدى البنك التزامات وتعهدات كبيرة طارئة ومرتبطة بالائتمان، والتي قد تؤدي لخسائر محتملة

يصدر البنك التزامات قروض وضمانات وخطابات اعتماد غير قابلة للنقض، كلها مقيدة خارج الميزانية حتى يحين الوقت الذي يتم فيه تمويلها بالفعل أو إلغاؤها. ورغم أن هذه الالتزامات طارئة، فإنها تعرض البنك لمخاطر الائتمان والسيولة على حدٍ سواء. ورغم أن البنك يتوقع أن جزءاً فقط من التزاماته بالنسبة لهذه التعهدات سيتم إحداثها وتمويل ذاتها وفقاً لذلك، فيمكن للبنك أن يحتاج لأداء هذه المدفوعات بالنسبة لجزء أكبر من هذه الالتزامات عما كان يتوقعه لاسيما في الحالات التي يسود فيها تدهور عام في ظروف السوق. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى أن يحتاج البنك للحصول على تمويل إضافي، ممكناً خلال إشعار قصير نسبياً، مما قد يكون له أثر سلبي على أعماله. وبتاريخ 31 ديسمبر 2018م، كان للبنك مبلغ 485 مليون ر.ع مستحقاً في مثل هذه الالتزامات الطارئة، وذلك ما يعادل 17.17% من قروض عملائه وسلفياتهم وتمويلهم والالتزامات الطارئة لمجتمعته.

العامل المخفف: إن معايير الاكتتاب المتبعة في البنك للالتزامات غير الممولة هي نفسها المتبعة بالنسبة للالتزامات الممولة مما يؤدي لاستبعاد احتمال ازدياد مخاطر الائتمان بالنسبة للالتزامات المحتملة.

8-1 يمكن أن يتأثر البنك سلباً بضعف أو الضعف الملحوظ للمؤسسات المالية الأخرى والأطراف المقابلة والنظيرة، ما قد ينتج عنه مشاكل سيولة كبيرة في المنظومة البنكية أو خسائر أو حالات تخلف. يقتصر التعرض للكيانات الخارجية للخزينة لفترات قصيرة جداً في أقل من شهر. بالإضافة على ذلك، ولمعالجة السيولة، فإن معظم تمويلاتنا تكون لمدد طويلة مثل الإقراض لمدة سنة وتمويل مشترك لمدة ثلاث سنوات.

مقابل إطار القيود على السيولة والتكلفة العالية للأموال في سوق الإقراض بين البنوك، وتقديم المستوى العالي من الاعتماد المتبادل بين المؤسسات المالية، الأمر الذي أصبح واضحاً جداً عقب إفلاس ليمان بروذرز سنة 2008م، ويخضع البنك لمخاطر التدهور، والسلامة التجارية والمالية، أو السلامة الملحوظة، للمؤسسات المالية الأخرى. وضمن قطاع الخدمات المالية، فإن تخلف أية مؤسسة واحدة قد ينتج عنه خسائر كبيرة، وحالات تخلف محتملة،

من مؤسسات أخرى. وحسبما جرى في سنة 2008 و2009، فإن حالات القلق حول مؤسسة واحدة أو تخلفها، قد يؤدي كذلك إلى حالات نقص كبيرة في السيولة، أو الخسائر أو حالات تخلف مؤسسات أخرى، لأن السلامة التجارية والمالية للعديد من المؤسسات المالية مرتبطة عن كثب نتيجةً لائتمانها وتداولها وتخليصها وعلاقات أخرى بينها. وحتى قلة جدارة الائتمان الملحوظ لطرف نظير أو مجرد تساؤلات حول ذلك قد تؤدي إلى مشاكل سيولة عبر السوق وخسائر أو حالات تخلف من قبل البنك أو مؤسسات أخرى. ويشار إلى هذه المخاطر عادةً "مخاطر نظامية"، ويمكن أن تؤثر سلباً كذلك وسطاء ماليين آخرين، مثل وكالات التخليص ودور التخليص وشركات الأوراق المالية والصرافة، والذين يتفاعل البنك معهم بصفة يومية. ويمكن أن يكون للمخاطر النظامية، إن وقعت، أثر سلبي مادي على قدرة البنك في جمع أموال جديدة وعلى أعماله وتوقعاته.

العامل المخفف: يقوم البنك حالياً باتباع سياسة اقتراض طويلة المدى لتجنب مشاكل السيولة على المدى القصير، وذلك من خلال وجود مصادر تمويل متنوعة من داخل وخارج المنطقة يعملون مع البنك. ويقوم البنك بالتنوع في مصادر التمويل من خلال القروض المجمعة، والتي تتمتع بدرجة أكبر من الاستقرار، الشيء الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر المترتبة عن ضعف أداء الممولين وفشلهم في الوفاء بالتزاماتهم. كما يقوم البنك بشكل مستمر بمحاولة جذب خطوط تمويل إضافية لدعم السيولة وتعزيز الاحتياطيات النقدية في شكل أصول سيادية عالية السيولة.

9-1 يخضع البنك لمخاطر أن السيولة قد لا تتوفر بسهولة أو قد تتوفر فقط بتكلفة كبيرة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر أن البنك لن يكون قادراً على الوفاء بالتزاماته، بما فيها تعهدات التمويل، حيثما تصبح مستحقة. وإن هذه المخاطر متصلة في العمليات البنكية ويمكن أن تزداد بعدد من العوامل المحددة لمشاريع معينة، بما فيها الاعتماد المبالغ فيه على مصدر معين للتمويل (بما في ذلك، على سبيل المثال، التمويل قصير الأمد والتمويل لأجل يوم)، أو التغيرات في التصنيفات الائتمانية أو الظواهر المنتشرة عبر السوق مثل الكوارث الكبرى. وقد عانت أسواق الائتمان عبر العالم انخفاضاً حاداً في السيولة في الربع الأخير من سنة 2008م والنصف الأول من سنة 2009م. ومنذ ذلك الحين كانت ظروف السوق متذبذبة مع مواصلة معاناة المؤسسات المالية لفترات انخفاض في السيولة.

ملاحظة مخاطر الأطراف النظيرة من بين المؤسسات المالية زاد أيضاً بشكل كبير منذ الربع الأول من سنة 2008م، مما أدى إلى تخفيض في الموارد التقليدية للسيولة، مثل أسواق الدين، ومبيعات الأصول واسترداد الاستثمارات. وقد تكون وسيلة وصول البنك إلى هذه الموارد التقليدية للسيولة مقيدة أو متوفرة فقط بتكلفة أعلى.

علاوةً على ذلك، فقد يحد الشك أو التذبذب في أسواق المال والائتمان قدرة البنك على إعادة تمويل الالتزامات المستحقة بتمويل طويل الأمد أو زيادة تكلفة هذا التمويل. وإن حصول البنك لأي تمويل إضافي قد يحتاج إليه سيعتمد على عوامل مختلفة، بما فيها ظروف السوق، توفر الائتمان عموماً وللمقترضين في قطاع الخدمات المالية على وجه التحديد، وحالة البنك المالية، وتصنيفات الائتمان وقدرة الائتمان.

وقد اعتمد البنك تاريخياً على ودائع العملاء قصيرة الأجل في طبيعتها بصفة رئيسية، للوفاء بمعظم احتياجات التمويل. ويخضع توفر الودائع إلى التذبذب بسبب عوامل خارج تحكم البنك، بما فيها فقدان الثقة المحتملة وضغوط المنافسة، وقد ينتج ذلك في التدفق الخارج للودائع في غضون فترة زمنية قصيرة. وبتاريخ 31 ديسمبر 2018م، حوالي 20.59% من مجموع ودائع البنك (بما فيها المبالغ المستحقة لبنوك ومواقع أموال السوق الأخرى) كان لها استحقاقات متبقية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل أو كانت قابلة للدفع حسب الطلب، وحوالي 53.35% كان لها استحقاقات لمدة سنة واحدة أو أقل أو كانت قابلة للدفع حسب الطلب. إضافةً لذلك، فإن البنك معتمد على بعض الودائع الكبيرة المعينة من مجموعة محدودة من العملاء المرتبطين بالحكومة وشركات القطاع الخاص. راجع عوامل المخاطر 1.3 أعلاه.

فإذا قام جزء كبير من مودعي البنك بسحب ودائعهم حسب الطلب أو لا يقومون بتمديد ودائعهم الموقوتة عند استحقاقها، فقد يحتاج البنك للبحث عن موارد أخرى للتمويل أو قد يتوجب عليه بيع أصول للوفاء بمتطلبات تمويله. ولا يمكن أن يوجد ضمان بأن البنك سيكون قادراً على الحصول على تمويل إضافي عند الطلب أو بأسعار لن تؤثر على قدرة البنك في المنافسة بفعالية، وإذا أُجبر البنك على بيع أصول للوفاء بمتطلبات تمويله، فقد يعاني خسائر مادية نتيجة لذلك. وفي حالات متطرفة، في حال عدم قدرة البنك على إعادة تمويل أو إحلال هذه الودائع بموارد بديلة للتمويل للوفاء باحتياجاته للسيولة، من خلال الودائع، أو الأسواق بين البنوك، أو أسواق المال العالمية أو من خلال مبيعات الأصول، فسوف يكون لذلك أثر سلبي مادي على أعمال البنك وتوقعاته، وقد يؤدي إلى احتمال إعساره.

العامل المخفف: قام البنك بتأسيس قاعدة عملاء متنوعة مع البنوك المختلفة وموزعة على مختلف أنواع وقطاعات البنوك، سواء كان محلياً أو دولياً، وذلك للتقليل من هذه المخاطر. بالإضافة لذلك، يقوم البنك بالاحتفاظ بأصول سائلة بمستويات معقولة لضمان توفر النقد بسرعة لمقابلة الالتزامات، حتى في الظروف الصعبة. كما قامت إدارة البنك باعتماد سياسة السيولة الطارئة لمقابلة مخاطر السيولة المحتملة بالإضافة إلى اتباع سياسة لجنة الأصول والالتزامات. يقوم البنك أيضاً بالاحتفاظ باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي العماني ويتمتع بخطط تمويل متنوعة من بنوك ومؤسسات مالية.

10-1 يخضع البنك لتنظيم وامتثال مكثف مع إمكان حدوث التغييرات في هذا التنظيم أو تفسيره وفرضه، والتي قد تكون مكلفة وأي إخفاق من قبل البنك بالامتثال بهذا التنظيم قد ينتج عنه تنفيذ الجزاءات والغرامات على البنك

يخضع البنك لعدد من الضوابط المتعلقة والتنظيمية والمصممة للحفاظ على أمان وسلامة البنوك، وضمان امتثالها بالأغراض الاقتصادية وغيرها والحد من تعرضها للمخاطر. وتتضمن هذه الضوابط القوانين والتنظيمات صادرة عن البنك المركزي، والهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية.

إضافة لذلك، ومن أجل قيام البنك بأعماله وتوسيعها، فإنه من الضروري للبنك الحفاظ أو الحصول على مختلف التراخيص والتصاريح والموافقات والاعتمادات من مختلف الجهات التنظيمية والقانونية والإدارية والضريبية وغيرها من الجهات والهيئات الحكومية. والإجراءات للحصول على هذه التراخيص والتصاريح والموافقات والاعتمادات عادةً ما تكون مطولة ومعقدة وغير متوقعة ومكلفة. وفي حال عدم قدرة البنك على الحفاظ أو الحصول على التراخيص والتصاريح والموافقات والاعتمادات ذات الصلة، فإن قدرته على تحقيق أغراضه الاستراتيجية قد تعاق.

وإن التغييرات في التنظيمات المعمول بها (بما فيها التفسيرات الجديدة للتنظيمات القائمة) قد تزيد أيضاً من تكلفة قيام البنك بأعماله. وليس من الممكن دائماً للبنك أن يتوقع متى سيتم إدخال أنظمة جديد من قبل الجهات المعنية بالسلطنة. وهذا من شأنه أن يخلق مخاطر أن قد تتأثر ربحية البنك بصورة سلبية نتيجة لكونه غير قادر على الإعداد للتغييرات التنظيمية بشكل كافي. علاوةً على ذلك، زيادة التنظيمات أو التغييرات في القوانين والتنظيمات والأسلوب الذي تفسر بها أو يتم فرضها قد يكون لها أثر سلبي مادي على أعمال البنك، ووضعها المالي ونتائج عملياته وتوقعاته.

ويطلب من البنك كذلك الامتثال بمعرفة عميلك المعمول بها، وقوانين وتنظيمات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما فيها تلك المتعلقة بدول خاضعة لعقوبات وطنية ودولية، وقوانين مكافحة الفساد المرعية في نطاقات السلطة التي يعمل بها. وعلى فرض إخفاق البنك أو ملاحظة إخفاقه في الامتثال بهذه القوانين المعمول بها وغيرها، فقد تتضرر سمعته تضرراً جوهرياً، مع آثار سلبية تالية على أعماله وتوقعاته. هذا، فإن عدم امتثال البنك بأية تنظيمات معمول بها قد يعرض البنك إلى التزامات وغرامات محتملة، والتي قد تكون كبيرة.

العامل المخفف: يتوقع من الجهة التنظيمية لقطاع البنوك بإعداد سياسات التي تعمل على تحسين أداء قطاع البنك ونموه على المدى الطويل. بالإضافة، للبنك فريق إداري ذو خبرة جيدة للاستجابة بشكل مناسب لهذه التطورات.

1-11 يمكن أن يحد أي تغير سلبي في تصنيفات البنك الائتمانية قدرته على جمع التمويل وقد يزيد من تكاليف استدانته

حصل البنك حالياً على تصنيفات طويلة الأمد BB+ مع نظرة سلبية من وكالة فيتش و-BBB مع نظرة مستقرة من وكالة كابيتال إنتلجانس و Ba1 مع نظرة سلبية من وكالة موديز. ويقصد من هذه التصنيفات قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزامات ديونه حين استحقاقها، وتعد عامل هام في تقرير تكلفة استدانته البنك.

وقد ذكرت وكالات التصنيف الثلاث صراحةً أن مساهمة الحكومة الكبيرة، المباشرة وغير المباشرة، في البنك تعد عاملاً هاماً في دعم التصنيف. وفي 8 نوفمبر 2018 م، قامت وكالة فيتش بتخفيض التصنيفات على عدد من البنوك العمانية، بما فيها البنك، على أساس نظرتها أن قدرة الحكومة العمانية على دعم النظام البنكي قد ضعفت، وبصفة رئيسية نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

ولكن، من الهام ملاحظة أن الحكومة العمانية ليست عليها أي التزام (تعاقدية أو غيره) بدعم أي بنك عماني (بما فيها البنك)، ولا يوجد يقين بأن الحكومة سوف تقوم بذلك في المستقبل ونتيجة لذلك، فينبغي على المستثمرين عدم الاعتماد على وجود أي دعم من هذه القبيل مستقبلاً في اتخاذ قرارهم بالاستثمار (في هذه السندات الرأسمالية).

إن تخفيض منزلة البنك إما في تصنيفات الائتمان، أو التغير في النظرة إلى السالب، قد يزيد من تكلفة استدانته البنك، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أعماله، ووضعته المالي، ونتائج عملياته وتوقعاته. إن تخفيض منزلة البنك إما في تصنيفات الائتمان، أو التغير في النظرة إلى السالب، قد يحد أيضاً من قدرة البنك على جمع المال. هذا، وقد تؤثر التغيرات الفعلية أو المتوقعة في التصنيف الائتماني للبنك على القيمة السوقية للسندات الدائمة.

إضافةً لما سبق، قد لا يعكس التصنيف الائتماني المسند للبنك الأثر المحتمل لجميع المخاطر المتعلقة بالاستثمار في السندات الدائمة، أو في السوق أو أي من العوامل الإضافية التي نوقشت في هذا المستند، والعوامل الأخرى قد تؤثر على قيمة السندات الدائمة. وإن تصنيف أوراق مالية لا يعد بمثابة توصية بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية. فقد تخضع التصنيفات للمراجعة أو السحب في أي وقتٍ من الأوقات من قبل وكالة التصنيف المسندة وينبغي تقييم كل تصنيف بصورة مستقلة عن أي تصنيف آخر.

العامل المخفف. كان آخر تخفيض في التصنيف في 8 نوفمبر 2018 من جانب وكالة فيتش وفي 17 إبريل 2018 من جانب كابيتال إنتلجانس و4 أكتوبر 2018 من جانب وكالة موديز. لم يحدث أي خفض في التصنيف الائتماني للبنك منذ ذلك الحين.

12-1 قد يخضع البنك لمنافسة شديدة متزايدة

أصبح القطاع البنكي العماني أشد تنافسية، موجهاً بعوامل مثل زيادة عدد المؤسسات المالية، بما فيها المؤسسات المالية الأجنبية، التي تعمل أو تستثمر في البلاد. إن زيادة الاستثمار في القطاع من قبل المؤسسات المالية العمانية غير البنوك (مثل شركات تمويل التجارة)، وكذلك المؤسسات المالية غير العمانية (وخصوصاً بالنسبة للتمويل ذي الحجم الضخم، مثل تمويل المشاريع) قد سهل استخدام نطاق أوسع لموارد التمويل من قبل عملاء الشركات (مثل إصدارات السندات والأسهم) وزاد من نطاق المنتجات والخدمات وتعقيدها التكنولوجي التي يتم تقديمها لكل من أسواق الأعمال البنكية للشركات والتجزئة على حدٍ سواء. ورغم أن البنك يقدم نطاق واسع من التمويل ويواصل التركيز على تعزيز ما يقدمه من منتجات وخدمات، مع تطوير جودة خدمته لعملائه وتحسين قنوات تقديمه، إلا أن

البنك لا يمكنه أن يتأكد من أن عملاءه لن يختاروا تحويل بعض أو كل أعمالهم إلى منافسيه أو أن يبحثوا عن مصادر بديلة للتمويل من هؤلاء المنافسين. وقد يكون لهذه الخيارات أثر سلبي مادي على أعمال البنك.

يسيطر على القطاع البنكي العماني حالياً ثلاثة بنوك و تستحوذ على أكثر من نصف حجم الائتمان في السوق المحلي . و يعد بنك صحار الدولي رابع أكبر بنك في عمان من حيث مجموع الأصول. وبالنظر إلى التداخل في الخدمات المقدمة وقاعدة العملاء في عُمان، فإنه من الممكن أن أحد أو أكثر من منافسي البنك قد يختار الاندماج أو الاتحاد في عمليتهما وإن المنافع التي قد تنتج من مثل هذا الاندماج أو الاتحاد قد تمكن منافسو البنك من تعزيز مواردهم المالية بشكل كبير، والوصول للتمويل وما يقدمونه من منتجات.

العامل المخفف: بصرف النظر عما سلف، فإنّ البنك يظل، وسيظل، على إطلاع بالمستجدات والمتغيرات في أحوال السوق، كما أنّه قام بدراسة السوق والمنافسة المتوقعة وقام بتصميم منتجات وخدمات ملائمة لمقابلة احتياجات السوق، وسيظل يقوم بذلك، على الوجه الأفضل وفق رؤية مجلس الإدارة. يملك البنك سجل حافر بالنجاح من حيث النمو السريع وترسيخ مكانته كأحد البنوك المؤثرة خلال وقت قصير من الزمن ويتضح ذلك بشكل جلي من التاريخ القصير للبنك.

13-1 يمكن أن يتأثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته سلبياً بمخاطر السوق، بما فيها التذبذب في معدلات الفوائد وأسعار الأوراق المالية ومعدلات الصرف الأجنبي

يمكن أن يتأثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته بمخاطر السوق الخارجة عن سيطرته وتحكمه، وتشمل، دون حصر، التذبذب في معدلات الفوائد وأسعار الأوراق المالية ومعدلات الصرف الأجنبي. فيمكن أن يؤثر سلباً التذبذب في معدلات الفوائد على الوضع المالي للبنك ونتائج عملياته بطرق مختلفة عديدة. وعلى وجه الخصوص، فإن الزيادة في معدلات الفوائد من شأنها عموماً أن تخفض قيمة قروض البنك ثابتة السعر وأوراق الدين المالية في محفظته للأوراق المالية الاستثمارية ويمكن أن تزيد من تكاليف تمويل البنك. ونتيجة لذلك، يمكن للبنك أن يعاني من انخفاض في دخله الصافي من الفوائد.. إن معدلات الفوائد حساسة لعدة عوامل خارجة عن سيطرة وتحكم البنك، بما فيها سياسات البنوك المركزية، مثل البنك المركزي العماني والبنك المركزي الأمريكي، والعوامل السياسية، والظروف الاقتصادية المحلية والعالمية.

وقد يتأثر وضع البنك المالي ونتائج عملياته كذلك بالتغيرات في القيمة السوقية لمحفظه أوراقه المالية الاستثمارية. ويكسب البنك دخل الفوائد على أوراق الدين المالية التي تتكون منها المحفظة. ويحقق البنك كذلك المكاسب والخسائر على بيع الأوراق المالية ويسجل مكاسب وخسائر غير محققة والناجمة عن التقييم العادل للأوراق المالية في كل تاريخ للميزانية في قائمة دخله الشامل. ويعتمد مستوى دخل البنك من أوراقه المالية الاستثمارية على عدة عوامل خارجة عن تحكم البنك، مثل نشاط تداول السوق الكلي، ومستويات معدل الفوائد، والتذبذبات في معدلات صرف العملة وتذبذب السوق العام. علاوةً على ما سبق، فإن القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ذات المعدل الثابت التي يحتفظ بها البنك تتغير استجابةً للتغيرات الملاحظة في جودة ائتمان مصدري تلك الأوراق المالية إضافةً إلى التغيرات في معدلات الفوائد وصرف العملة. على سبيل المثال، ففي بيئة ازدياد معدل الفوائد يحتمل انخفاض القيم العادلة للأوراق المالية الاستثمارية ثابتة المعدل والتي يمتلكها البنك، الأمر الذي قد يعرض البنك لخسائر التقييم العادل أو خسائر على بيع هذه الأوراق المالية. وعلى نحو مماثل، فإن انخفاض في جودة الائتمان لأي من مصدري أوراق الدين المالية التي يحتفظ بها البنك قد ينجم عنه قيام البنك بتخفيض أو شطب بالنسبة لهذه الأوراق المالية.

وإن التحركات السلبية في معدلات الصرف الأجنبي يمكنها كذلك أن تؤثر سلباً على الدخل والوضع المالي لمودعي البنك ومقرضيه، الأمر الذي بدوره قد يؤثر على قاعدة ودائع البنك وجودة تعرضه لبعض المقرضين المعينين. و عموماً، يستهدف البنك القيام بقروض بالعملة الأجنبية بنود مشابهة عموماً لاقتراضاته بالعملة الأجنبية، وبذلك يقوم بوقاية تعرضه طبيعياً. وفي حال عدم إمكان ذلك، يقوم البنك عموماً بالدخول في سندات ثانوية لمطابقة عمالات أصوله والتزاماته. ويتم الاحتفاظ بأي وضع مفتوح لأي عملة ضمن الحدود التي وضعها البنك المركزي العماني.

ولكن، في حال عدم وقاية البنك، فإنه يتعرض للتذبذبات في معدلات الصرف الأجنبي وأية استراتيجية وقاية قد يستخدمها قد لا تكون فعالة دائماً. وأي تذبذب في معدلات الصرف الأجنبي، بما فيها كنتيجة لإعادة تثبيت معدل صرف الريال-الدولار (أو إلغاء ذلك المعدل على الإطلاق)، قد يكون له أثر سلبي مادي على عملياته.

العامل المخفف: معدل الفوائد في السوق فعالة وناشئة عن عوامل الاقتصاد الكلي، وقدرة البنك لرفع السيولة بمعدلات معقولة وتنافسية. هذا وإلى جانب نوع العميل الذي يعتمد البنك على التمويل، وتقتهم في البنك، وقدرتهم الفعالة في تسعير المنتجات. ويتبنى البنك سياسة فعالة خاصة بلجنة الأصول والالتزامات، والتي تضطلع بدورها فيما يختص بمخاطر سعر الفائدة المتعلقة بالبنك، مما يضمن إدارة السيولة بصورة سلسة كما يضمن حسن إدارة مخاطر السوق ومخاطر صرف العملة الأجنبية. وعلى الرغم من أن معدل الفائدة يتغير، تضمن لجنة الأصول والالتزامات انتشار معقول (صافي هوامش الفائدة) من خلال التسعير المناسب للأعمال الإضافية للبنك، ويتم مراقبتها على أساس دائم.

مخاطر صرف العملات الأجنبية: كوسيط مالي، يتعرض البنك لمخاطر صرف العملات الأجنبية. إن البنك نشط في سوق العملات الأجنبية في البلاد ويواجه جميع التحديات المتعلقة به. بشكل عام، فإن البنك يسعى لأن تكون القروض بالعملات الأجنبية بشروط ملائمة للشروط التي يقوم على أساسها باقتراض العملات الأجنبية، مما يؤدي بشكل طبيعي للتحوط ضد هذه المخاطر. وفي الأحوال التي يتعرّف فيها ذلك، فإن البنك يقوم باتباع سياسات عبر العملة، وخيارات، ومبادلات مالية وذلك لمعادلة العملات الخاصة بالتزاماته وأصوله. ويتم الاحتفاظ بمركز العملات المفتوحة في الحدود التي يسمح بها البنك المركزي العماني. بالإضافة لذلك فإن البنك قام بمقابلة جل التزاماته بالعملة الأجنبية مع أصوله بالعملة الأجنبية، مما يخفف الفرق ويحافظ على أدنى مستوى من المخاطر المتعلقة بالعملة الأجنبية.

14-1 أي إخفاق في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك يمكن أن يكون له أثر سلبي مادي على أعماله وسمعته

يعتمد البنك على أنظمتهم لتكنولوجيا المعلومات لمعالجة عدد كبير من المعاملات على أساس دقيق وفي حينه، وتخزين ومعالجة جميع أعمال البنك وبيانات التشغيل والعمليات. إن التشغيل المناسب لأنظمة البنك الخاصة بالتحكم المالي، وإدارة المخاطر وتحليل الائتمان والتقارير، والحسابات وخدمة العملاء وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الأخرى المختلفة، بالإضافة إلى شبكات الاتصالات بين فروعهم، ومراكز معالجة البيانات الرئيسية، كلها هامة وضرورية لأعمال البنك وقدرته على المنافسة بفعالية. ويمكن أن تتعطل أنشطة أعمال البنك مادياً إذا حدث إخفاق جزئي أو كلي في أي من أنظمة تكنولوجيا المعلومات هذه أو شبكات الاتصالات. ويمكن أن يتسبب بمثل هذا الإخفاق عدة عوامل، ومعظمها تقع خارج نطاق تحكم البنك كلياً أو جزئياً بما في ذلك إخفاقات المعدات والبرمجيات، والكوارث الطبيعية، وانقطاع التيار الكهربائي المتواصل لفترة طويلة وفيروسات الكمبيوتر أو الاختراقات الضارة الأخرى.

ويعتمد البنك على مزودي الخدمات من الطرف الثالث لنواحي معينة من عمليات أعماله. وأية إعاقة أو تدهور في أداء هذه الأطراف الثالثة أو أية حالات إخفاق لأنظمتهم المعلوماتية والتكنولوجيا الخاصة بهم، من شأنه إعاقة جودة عمليات البنك وقد يؤثر على سمعته.

ويعتمد التشغيل المناسب لأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالبنك كذلك على البيانات الدقيقة والمعتمدة ومدخلات النظام الأخرى التي تخضع للخطأ البشري. وأي إخفاق أو تأخير في تسجيل أو معالجة بيانات معاملات البنك قد يعرضه للمطالبات بالخسائر والغرامات والجزاءات التنظيمية. وقد طبق البنك وفحص خطط وعمليات تواصل الأعمال وكذلك إجراءات الاسترداد عند الكوارث، ولكن لا يوجد ضمان بأن هذه الإجراءات الوقائية ستكون فعالة تماماً وأي إخفاق قد يكون له أثر سلبي مادي على أعمال البنك وسمعته.

العامل المخفف: لقد وضع البنك أنظمة إدارة استمرارية العمل والذي يشمل الإطار، الحوكمة، السياسات والإجراءات. ولقد تم إنشاء مراكز استمرارية العمل والتعافي من الكوارث التي تشمل أنظمة محددة حساسة للبنك. هذا سيسمح للبنك باسترداد عملياته في موقع المعالجة من الكوارث في حالة حدوث حدث كبير قد يؤثر على المركز الرئيسي والمباني الأخرى. ويتم مراجعة وتحديث أنظمة إدارة استمرارية العمل بصفة سنوية ليشمل جميع التغييرات الجوهرية والأنظمة الحساسة الجديدة والخدمات في نطاق أنظمة إدارة استمرارية العمل.

15-1 قد لا تكون سياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالبنك فعالة في جميع الظروف وقد تدع البنك عرضة لمخاطر غير معرفة أو غير متوقعة

قد لا تكون استراتيجيات البنك لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية فعالة في جميع الظروف وقد تدع البنك عرضة لمخاطر غير معرفة أو غير متوقعة. ولا يوجد ضمان أن تتحكم إدارة البنك للمخاطر وسياسات وإجراءات الضوابط الداخلية بشكلٍ كافٍ وملائم أو أن تحمي البنك ضد كل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر التشغيلية العملية وغيرها. بالإضافة لذلك، لا يمكن لبعض المخاطر المعينة أن يتم قياسها بدقة بواسطة أنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالبنك. وتبنى بعض طرائق البنك في إدارة المخاطر على استخدام بيانات السوق التاريخية والتي قد لا تتنبأ دائماً بشكلٍ دقيق حالات العرضة للمخاطر مستقبلاً، كما برهنت على ذلك وقائع متسببة جراء الأزمة المالية العالمية. هذه المخاطر قد تكون أكبر بكثير عن عما تشير إليه القياسات التاريخية. علاوةً على ذلك، يمكن أن تكون بعض المخاطر المعينة أكبر عما تشير إليه بيانات البنك التجريبية.

وتعتمد الطرائق الأخرى لإدارة المخاطر على تقييم المعلومات بخصوص الأسواق التي يعمل البنك فيها، أو على عملائه أو أمور أخرى متوفرة عموماً أو معلومات يمكن للبنك التوصل إليها. وهذه المعلومات قد لا تكون دقيقة أو كاملة أو محدثة أو مقيمة بشكلٍ ملائم في جميع الحالات. وأي قصور مادي في سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر أو الضوابط الداخلية الأخرى قد يعرض البنك لمخاطر كبيرة في الائتمان أو السيولة أو السوق أو مخاطر تشغيلية، والتي من دورها أن يكون لها أثر سلبي مادي على أعمال البنك.

العامل المخفف: للبنك نظام قوي لإدارة المخاطر يشمل إشراف مجلس الإدارة من خلال السياسات، لجان مجلس الإدارة، لجان إدارية ودائرة إدارة مخاطر مستقلة. هذا يضمن تخفيف المخاطر المعروفة بفعالية ويحتفظ البنك برأس مال منظم. وعلاوةً على ذلك، فإن البنك مؤمن على جميع المخاطر المحتملة والمتوقعة.

16-1 تعتمد قدرة البنك على إدارة المخاطر التشغيلية على أنظمتها الداخلية الخاصة بالامتثال، والتي قد لا تكون فعالة تماماً في جميع الظروف

المخاطر التشغيلية والخسائر هي نتائج عدم وجود أو عدم كفاءة الإجراءات والنظم والأشخاص. مثال الغش والخداع أو من أخطاء الموظفين أو الإخفاق في توثيق معاملات بشكلٍ صحيح أو الحصول على تخويلات داخلية، أو الإخفاق في الامتثال لمتطلبات الجهات التنظيمية وقواعد العمل، وإخفاقات النظم الداخلية، وإخفاق الأنظمة الخارجية ووقوع الكوارث الطبيعية. وبالرغم من أن البنك طبق ضوابط المخاطر واستراتيجيات تخفيف الخسائر، وتم تخصيص موارد ضخمة لتطوير إجراءات فعالة وكافية، ولكن لا يمكن التخلص بالكامل أي منها أو مخاطر تشغيلية أخرى.

العامل المخفف: يبنى البنك سياسات وإجراءات إدارة مخاطر ملائمة بحيث لا يكون لهذه الأمور أثر سلبي جوهري على عمليات البنك في حال حدوث هذا المخاطر. ويتم التأكد من ذلك من خلال ما يلي:

- على مستوى مجلس الإدارة، يقوم المجلس بالإشراف على ذلك من خلال السياسات المعتمدة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.
- على مستوى الإدارة التنفيذية، لدى البنك لجنة إدارة المخاطر التشغيلية.
- قام البنك باعتماد إجراءات تشغيلية نموذجية لكل العمليات التجارية.

- يمتلك البنك نظام تقنية معلومات فعال يقوم بدعم أنشطة الأعمال. وهو نظام آمن لإجراء المعاملات، الاحتفاظ بالمعلومات، السرية والخصوصية ويتمتع بإمكانيات استرجاع المعلومات في حالات الكوارث.
- للبنك موارد بشرية يختص بالتعامل مع مختلف الأعمال والعمليات. يتم تحديث مستويات المعرفة للأشخاص من خلال التدريب المنتظم وورش العمل.
- العوامل المخففة كالتأمين، والاستعانة بالمصادر الخارجية وما إلى ذلك، يتم اللجوء إليها لتقليل المخاطر التشغيلية.

17-1 قد يحتاج البنك لجمع المزيد من رأس المال مستقبلاً لأسباب مختلفة وقد يكون من الصعب جمع رأس المال عند الحاجة

بتاريخ 31 ديسمبر 2018م، كانت نسب كفاية رأسمال البنك من الفئة الأولى نسبة كفاية مجموع رأس المال (كل منها حسب تقريرها طبقاً لمتطلبات بازل 3 حسب تينيه من البنك المركزي) 13.16% و 15.04%، مقارنةً بمتطلبات البنك المركزي بنسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى 10.875% والحد الأدنى لنسبة كفاية مجموع رأس المال 12.875%.

وتؤثر على مستويات كفاية رأسمال البنك عدة عوامل، بما فيها، على وجه الخصوص، التغييرات في أصوله المثقلة بالمخاطر وربحيته من فترة إلى أخرى. ويحتمل أن تخفض الزيادة الكبيرة في الإقراض مستقبلاً نسب كفاية رأس المال الخاصة بالبنك وأية خسائر مستقبلية قد يعانها سيكون لها أثر مشابه. علاوةً على ذلك، فالمتطلبات التنظيمية بالنسبة لحساب كفاية رأس المال والمستويات المطلوبة لتغيير كفاية رأس المال من وقتٍ لآخر. وقد يحتاج البنك كذلك إلى زيادة رأسماله نتيجةً لملاحظات السوق لمستويات الرسملة الكافية وملاحظات وكالات التصنيف. إن البنك قد وفر نسبة كفاية رأس المال في حدود 12.875% بحسب متطلبات البنك المركزي العماني.

ونتيجة لذلك، فمن الممكن أن يحتاج البنك للحصول على رأسمال إضافي في المستقبل. ورأس المال هذا، سواءً كان بشكل تمويل دين أو حقوق مساهمين إضافية، لا يمكن أن يتوفر بينود تجارية فضلى، أو على الإطلاق. هذا، وفي حال هبوط نسب رأس المال قريباً من مستويات الحد الأدنى التنظيمية أو مستويات الحد الأدنى الداخلية الخاصة بالبنك، فقد يحتاج البنك لتعديل ممارسات أعماله، بما في ذلك تخفيض المخاطر ودعم بعض الأنشطة المعينة. وفي حال عدم قدرة البنك على الاحتفاظ بنسب كفاية رأسمال مرضية، فقد تخفض تصنيفاته الائتمانية، وقد تزداد تكلفة تمويله بسبب ذلك.

العامل المخفف: أنظمة إدارة المخاطر الحالية تهتم بأي احتمال قد يؤدي الى عدم القدرة على رفع رأس المال.

18-1 البنك عرضة لمخاطر سمعة مرتبطة بعملياته وقطاعه

تعتمد جميع المؤسسات المالية على ثقة وائتمان عملائها للنجاح في أعمالها. والبنك عرضة لمخاطر أن تضر بسمعته المقاضاة وسوء الإدارة أو السلوك أو الإخفاقات التشغيلية أو الشهرة السلبية وتخمين الصحافة، سواءً كان صواباً أم خطأً. وقد تتضرر سمعة البنك كذلك بسلوك أطراف ثالثة ليس للبنك تحكم بها، بما فيها الكيانات التي يقرض إليها المال أو التي قام بالاستثمار فيها. وبالإشتراك مع بنوك أخرى، فالبنك أيضاً عرضة للسمعة السلبية فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية بالكامل. فالفضائح المالية غير المرتبطة بالبنك أو السلوك الأخلاقي المشكوك فيه من قبل منافس قد يؤثر على سمعة القطاع ككل ويؤثر على إدراك المستثمرين، والرأي العام وموقف الجهات المنظمة. وأي ضرر على سمعة البنك من شأنه أن يسبب سحب العملاء الحاليين لأعمالهم ويؤدي أن يتردد العملاء المحتملون في القيام بالأعمال مع البنك. وأي من هذه التطورات قد يكون لها أثر سلبي على أعمال البنك.

العامل المخفف: للبنك قواعد تشمل قواعد الإدارة والتصرف لضمان جودة الخدمات وكسب ثقة العميل، وبالتالي، الحفاظ على صورته في السوق.

19-1 قد لا يتمكن البنك من توظيف موظفين مؤهلين وذوي خبرة والاحتفاظ بهم، مما قد يؤثر سلباً على أعماله وقدرته على تنفيذ استراتيجيته

إن نجاح البنك وقدرته على الاحتفاظ بمستويات أعماله الحالية والاحتفاظ بالنمو يعتمد جزئياً على قدرته في الاستمرار في توظيف موظفين وإداريين مؤهلين وذوي خبرة والاحتفاظ بهم. إن السوق لمثل هؤلاء الموظفين تنافسي شديد في الشرق الأوسط وقد يواجه البنك تحديات في توظيف مثل هؤلاء الموظفين والاحتفاظ بهم لإدارة أعماله.

ويعتمد البنك على جهود ومهارة وسمعة وخبرة إدارته العليا، وكذلك على التكامل التعاوني بين تخصصاتهم وخبراتهم ومعرفتهم المتنوعة والمختلفة. إن خسارة الموظفين الرئيسيين قد يؤخر أو يمنع البنك من تنفيذ استراتيجياته. والبنك أيضاً غير مؤمن ضد الخسائر التي يمكن تكبدها في حالة خسارة أي عضو من الموظفين الرئيسيين.

العامل المخفف: يستمر البنك بمراجعة ومحاذاة سياسات تعويضاته وفوائده ليضع نفسه بشكل فعال في السوق ليتمكن من جذب والاحتفاظ المواهب المطلوبة. ولدى البنك أيضاً، سياسة إدارة الأداء، برامج تطوير الموظفين، خطط مكافآت الموظفين، ترقية سنوية ومراجعة الرواتب وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة من أجل خلق بيئة عمل أفضل ولزيادة مشاركة الموظفين والاحتفاظ بهم.

20-1 يمكن للبنك عن غير قصد رفعه تقرير غير مكتمل أو غير دقيق مع الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما تم رفعها للمستثمرين، والمنظمين ووكالات التصنيف. إن السياسات و الطرق المحاسبية جوهرية من حيث كيفية تسجيل البنك وتقديره وضعه المالي ونتائج عملياته. ويجب أن تمارس الإدارة الرأي في اختيار وتطبيق العديد من هذه السياسات والطرق المحاسبية للامتثال بمعايير التقرير المالي العالمية IFRS.

وقد حددت الإدارة السياسات المحاسبية المعينة للسندات الدائمة بالنسبة للقوائم المالية بصفتها هامة لأنها تتطلب رأي الإدارة للتحقق من حالات تقييم الأصول والالتزامات والتعهدات والطوارئ (رجاء الاطلاع على الإيضاحات في القوائم المالية). وتتضمن هذه الآراء والأحكام، على سبيل المثال، تقرير مخصصات الانخفاض والقيم العادلة للأصول والالتزامات.

ويمكن لمختلف العوامل أن تؤثر على القيمة النهائية التي يحصل عليها عند كسب الدخل، الإقرار وتقدير المصرف، استرداد أصل من الأصول أو تخفيض التزام. وقد وضع البنك سياسات وإجراءات تحكم يقصد بها ضمان بأن هذه التقديرات والآراء والأحكام المحاسبية أنه يتم التحكم بها جيداً وتطبيقها على نحو متنسق وثبات على المبدأ. علاوةً على ذلك، يقصد من السياسات والإجراءات ضمان أن يحدث إجراء تغيير الطرق بأسلوب مناسب. وبسبب الغموض الذي يحيط بآراء وأحكام البنك والتقديرات المتعلقة بهذه الأمور، فلا يمكن للبنك ضمان ألا يطلب منه إجراء تغييرات في التقديرات المحاسبية أو إعادة تقرير القوائم المالية الخاصة بفترة سابقة مستقبلاً.

العامل المخفف: سياسات وأساليب المحاسبة للبنك والضوابط الداخلية تعتبر بالغة الأهمية لصحة تقاريره عن وضعه المالي ونتائج عملياته. هذه السياسات والضوابط الداخلية تشمل أيضاً الحالات حين يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات حول المواضيع الغامضة. يتم الموافقة عليها على مستوى المجلس الإدارة ويتم مراجعتها سنوياً داخلياً ومن قبل المدققين الخارجيين.

21-1 قد تتضارب مصالح مساهمي البنك في ظروف محددة مع مصالح حملة السندات الدائمة ينبغي أن يعي المستثمرون بأن مصالح مساهمي البنك قد تكون مختلفة، في بعض الظروف المعينة، عن تلك الخاصة بدائني البنك (بما فيهم حملة السندات الدائمة)، وفي هذه الظروف، قد يكون وضع حملة السندات الدائمة غير إيجابي.

2 المخاطر المتعلقة بسلطنة عمان

1-2 يواصل النظام القانوني العماني في التطور، وقد يخلق ذلك بيئة مشكوك فيها للاستثمار ونشاط الأعمال

تعتبر سلطنة عمان والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي في مراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها القانونية والتنظيمية، وهي خواص لأكثر الأسواق تطوراً. ونتيجة لذلك، فإن الإجراءات الوقائية وكذلك التنظيمات الرسمية والقوانين قد لا يتم تطبيقها باتساق. وفي بعض الظروف، فقد لا يمكن الحصول على وسائل شرعية لاسترداد الحقوق المنصوص بها في القوانين والتنظيمات ذات الصلة في حينه. حيث تظل البيئة القانونية خاضعة للتطوير المستمر، فقد يواجه المستثمرون في عمان غموضاً حول أمان استثماراتهم. وأية تغييرات غير متوقعة في النظام القانوني في عُمان قد يكون له أثر سلبي مادي على حقوق حملة السندات الدائمة أو الاستثمارات التي قام بها البنك أو قد يقوم بهامستقبلاً.

2-2 ينبغي على المستثمرين المحتملين معاملة البيانات الإحصائية الواردة في هذه النشرة بحذر

الإحصائيات الواردة في هذا المستند، بما فيها ما له صلة بإجمالي الناتج المحلي، رصيد المدفوعات ودخل الحكومة، تم الحصول عليها من مصادر حكومية ومصادر أخرى، بما فيها البنك المركزي وصندوق النقد الدولي. فهذه الإحصائيات، والبيانات المكونة لها والمبنية عليها، قد لا تكون قد جمعت بنفس الأسلوب كالبيانات الواردة في مصادر أخرى وقد تكون مختلفة عن الإحصائيات المنشورة من قبل أطراف أخرى، وتعكس حقيقة أن ما ينطوي عليها من افتراضات ومنهج قد تختلف من مصدر لآخر.

وقد يكون ثمة تغييرات مادية بين الإحصائيات الأولية والمقدرة والمتوقعة والواردة في هذه النشرة والنتائج الفعلية، وبين الإحصائيات الواردة في هذا المستند وما يقابلها من بيانات تم نشرها سابقاً من قبل حكومة سلطنة عمان أو نيابة عنها. وبناءً على ذلك، ينبغي معاملة البيانات الإحصائية الواردة في هذا المستند بحذر من قبل المستثمرين المحتملين.

3-2 تنظيم أسعار الفوائد بموجب القانون العماني

لكل من البنك المركزي ووزارة التجارة والصناعة سلطة تنظيم أسعار الفوائد في عمان. ويحدد القرار الوزاري رقم 2015/97 (تقرير العوائد في تبادل جلب القرض أو الدين التجاري)، والذي صدر طبقاً للمادة 80 من القانون التجاري العماني (المرسوم السلطاني رقم 99/55 وتعديلاته) ("القرار الوزاري")، الحد الأقصى "العوائد" التي يحق للدائن استلامها على القرض أو الدين التجاري هو 6.5%. ولا يطبق القرار الوزاري على معاملات تم إجراؤها من قبل بنوك تجارية منظمة من قبل البنك المركزي. وغن أسعار الفوائد (غير تلك الخاصة بالقرروض الاستهلاكية) غير منظمة حالياً بموجب النظام التنظيمي للبنك المركزي. وليس من الواضح إن كان إصدار السندات الدائمة من قبل البنك سيمثل معاملة تم إجراؤها من قبل خدمة بنكية تجارية منظمة من قبل البنك المركزي، وعليه إن كانت تقع تحت تنظيم القرار الوزاري 2015/97 لوزارة التجارة والصناعة المشار إليه أعلاه.

بالإضافة إلى تنظيمات وزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي، فإن المحاكم العمانية لن تفرض المطالبات بالفوائد بما يتجاوز ما تعتبره المحاكم في عمان عادلاً ومعقولاً. وبناءً على ذلك، فلا يوجد ضمان بخصوص قابلية فرض الفوائد بما يتجاوز هذه المبالغ إن كان الأمر الواقع سيتم اعتباره من قبل المحاكم العمانية.

3 المخاطر المتعلقة بالسندات الدائمة

1-3 السندات الدائمة التزامات ثانوية وغير مؤمنة على البنك

ينبغي على المستثمرين المتوقعين ملاحظة أن التزامات البنك بالدفع بموجب السندات هي التزامات ثانوية بالنسبة للالتزامات الرئيسية الأعلى مقاماً، وهي تمثل منزلة متساوية مع الالتزامات المتساوية وتحتل منزلة رئيسية فقط بالنسبة لجميع الالتزامات الصغرى. وبناءً على ذلك، فإن الالتزامات تحتل منزلة صغرى بالنسبة لجميع التزامات الدفع غير الثانوية للبنك (بما فيها أصحاب الودائع لدى البنك بالنسبة لمطالباتهم المستحقة) وجميع التزامات الدفع الثانوية على البنك والتي تحتل الالتزامات مرتبة صغرى أو تعتبر كذلك، ومرتبة متساوية مع جميع التزامات الدفع الثانوية على البنك والتي تحتل مرتبة أو تعتبر متساوية مع الالتزامات.

الالتزامات (التي تتضمن الالتزامات المتعلقة بسداد المبالغ الأساسية و/أو دفع مبالغ الفوائد) ليست مؤمنة ولا مضمونة من قبل أي كيان ولا تخضع لأي تنظيم آخر يعزز مقاماً أعلى قانونياً أو اقتصادياً لمطالبات حملة السندات الدائمة مقابل أصحاب الودائع، وعموم الدائنين وحملة دين آخر ثانوي أو سندات البنك، والتي التزامات دفعها تعتبر صغرى بالنسبة إليها.

ويمكن لحامل السندات الدائمة أن يمارس حقوق فرضها بالنسبة للسندات الدائمة فقط بالأسلوب الوارد في الشرط 9 (حالات الأخلال). وفي حال حل البنك وإغلاقه أو تصفيته، فسوف يطبق مصفي البنك أصول البنك للوفاء بجميع المطالبات الخاصة بالدائنين بالنسبة للالتزامات الرئيسية بالأولوية على مطالبات حملة السندات الدائمة وبالتساوي مع الدائنين الذين تكون مطالباتهم بالنسبة للالتزامات متساوية. وفي هذه الحالة، فقد لا تكون ثمة أصول كافية للوفاء بمطالبات حملة السندات الدائمة بالكامل.

2-3 لا يوجد حد من إصدار سندات رئيسية؛ الالتزام الثانوي

رهنًا بالشرط 13 (الإصدارات الأخرى) والذي يتطلب بأن رأس مال الفئة الأولى الإضافي للبنك والذي سيكون بمرتبة أعلى من السندات الدائمة أن يصدر بموافقة حاملي السندات الدائمة، فلا يوجد قيد على البنك بتكبد مديونية إضافية أو حول إصدار أوراق مالية أو خلق أي ضمان أو ترتيب دعم تعاقدي يحتل مرتبة متساوية مع أو أعلى من السندات الدائمة. وإن إصدار أي من هذه الالتزامات الرئيسية قد يخفض المبلغ القابل للاسترداد من قبل حملة السندات الدائمة عند حل البنك. وبناءً عليه، ففي حل البنك وبعد دفع مطالبات الدائنين بالنسبة للالتزامات الرئيسية، فقد لا يتبقى مبلغ كافي للوفاء بالمبالغ المدبنة لحملة السندات الدائمة. راجع عوامل المخاطر 3.1.

3-3 مدفوعات مبالغ دفع الفائدة مشروطة بعد حدث معين ويمكن إلغاؤها وهي غير تراكمية

لا تكون أية مبالغ دفع للفائدة قابل للدفع في حال حدوث حالة عدم الدفع (حسب تعريفها أدناه) أو خيار عدم الدفع.

وطبقاً للشرط 5.2 (خيار عدم الدفع)، في حال حدوث خيار عدم الدفع، فلا يمكن للبنك أداء مبلغ دفع الفائدة إلى حملة السندات الدائمة بتاريخ دفع الفوائد المطابق.

في حال حدوث أي من الوقائع التالية (كل منها، "حالة عدم الدفع")، فلا يتم سداد مبلغ دفع الفائدة في أي تاريخ دفع للفوائد:

(أ) مبلغ دفع الفائدة المستحق، التي تم احتسابه مع أية توزيعات أو مبالغ واجبة الدفع من قبل البنك عن أية التزامات متساوية، والتي تكون مستحقة وواجبة الدفع في نفس تاريخ دفع تلك التوزيعات أو

المبالغ والتي قد تكون مستحقة بتاريخ مبلغ دفع الفائدة تزيد عن الأرباح القابلة للتوزيع في لتاريخ المعني لسداد مبلغ دفع الفائدة ؛

(ب) إذا كان البنك، بتاريخ دفع الفوائد، مخالفاً للقانون المعمول به في متطلبات رأس المال (بما فيها أية قيود على الدفع بسبب مخالفة لوائح رأس المال المفروضة على البنك من قبل الجهة المنظمة) أو أن يؤدي مبلغ دفع الفائدة ذات الصلة إلى مخالفته لهذه المتطلبات أو (ج) طلب الجهة المنظمة عدم دفع مبلغ الفائدة المستحقة في تاريخ دفع الفوائد.

وفي حالة حدوث حالة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع، فإن بعض القيود المعينة حول إعلان أنصبة الأرباح ودفع بعض المبالغ المعينة والتي تكون في حالة أخرى قابلة للدفع بموجب بعض الأوراق المالية المعينة أو استردادها من قبل البنك ستأخذ أثرها طبقاً للشرط 5.4 (قيود على أنصبة الأرباح والاسترداد). ولكن، حملة السندات الدائمة لن يكون لهم أية مطالبة بالنسبة لأي مبلغ دفع الفائدة غير مدفوعة نتيجة لكل من حالة عدم الدفع أو خيار عدم الدفع، وحالة عدم الدفع الناتج لأي مبلغ دفع الفوائد الفائدة هذه الظروف لا يمثل واقعة إخلال. ولا يكون على البنك أي التزام بأداء أية دفعة فيما بعد بالنسبة لأي مبلغ غير مدفوع.

وفي هذه الحالة، لن يستلم حملة السندات الدائمة مبالغ دفعة الفوائد على استثمارهم في السندات الدائمة ولا يكون لهم أية مطالبة بالنسبة لها.

4-3 سندات دائمة

إن السندات الدائمة سندات دائمة ليس لها تاريخ محدد أو نهائي للاسترداد. فليس لحملة السندات الدائمة مطالبة البنك باسترداد سنداتهم ما لم تحدث حالة إخلال. وللبنك خيار استرداد السندات الدائمة في بعض الظروف المحددة حسبما هو موصوف بتفصيل أكبر في الشرط 7 (الاسترداد والتغيير)، رغم أنه لا يوجد ضمان بأنه سيقوم بذلك.

ويعني ذلك أن حملة السندات الدائمة ليس لهم الحصول على نقد مقابل استثمارهم، إلا:

(أ) إذا مارس البنك حقوقه باسترداد السندات الدائمة طبقاً للشرط 7 (الاسترداد والتغيير)؛

(ب) عند حدوث حالة إخلال (بمراعاة الشرط 3.2 (ثانوية السندات الدائمة))؛ أو

(ج) ببيع السندات الدائمة.

لا يوجد ضمان بأن حملة السندات الدائمة سيتمكنون من إعادة استثمار المبلغ المستلم بعد الاسترداد أو البيع بمعدل يقدم نفس معدل العوائد كما استثمارهم في السندات الدائمة. راجع عوامل المخاطر 3.11 لوصف المخاطر المرتبطة بقدرة حملة السندات الدائمة على بيع السندات الدائمة في السوق الثانوية.

5-3 حقوق حملة السندات الدائمة باستلام سداد المبلغ الأساسي للسندات الدائمة وحقوق حملة السندات الدائمة بأية فوائد أخرى قد يتم خفضها بصفة دائمة عند حدوث حالة عدم قابلية الاستثمار

في حال حدوث حالة التعسير في أي وقت من الأوقات، فسيتم إلغاء السندات الدائمة (في حالة التخفيض الكامل) أو تلغى جزئياً على أساس تناسبي (في حال التخفيض الجزئي لرأس المال)، وكل حقوق أي من حملة السندات الدائمة بدفع أية مبالغ بموجب أو بالنسبة للسندات الدائمة (وتشمل، دون حصر، أية مبالغ ناشئة نتيجة، أو مستحقة وقابلة للدفع عند حدوث حالة إخلال)، تلغى أو تخفض حسب الحال تناسبياً بين حملة السندات الدائمة، و، في كل حالة، لا يسترد وضعها تحت أية ظروف، بصرف النظر إن كانت تلك المبالغ قد أصبحت مستحقة وقابلة للدفع قبل تاريخ

حالة التعسير أو الإشعار بها وحتى إن توقفت حالة التعسير. هذا، وبينما هو من المقصود بأن الأسهم العادية للبنك ينبغي أن تستوعب الخسائر قبل السندات الدائمة، فإن التخفيض بالكامل أو الجزئي للسندات الدائمة قد يحدث قبل الأسهم العادية للبنك مستوعبه الخسائر بالكامل أو مطلقاً. وإن تخفيض رأس المال لا يمثل حالة إخلال. ونتيجة لذلك، فيمكن لحملة السندات الدائمة أن يخسروا المبلغ الكامل، أو، حسب الحال، جزء كبير من استثمارهم في السندات الدائمة. وينبغي على المستثمرين أن يعوا بأن تنفيذ ميزة استيعاب خسارة التعسير مشابه للشرط 8 (التخفيض في حالة عدم قابلية الاستمرار) لم يسبق فحصها في عُمان، وعليه توجد درجة من الغموض والشك في تطبيقها.

6-3 الظروف التي قد تؤدي الي تخفيض رأس المال غير قابلة للتنبؤ

إن حدوث حالة عدم قابلية الاستمرار غير قابلة للتنبؤ فطرياً وتعتمد على عدد من العوامل، الكثير منها خارج تحكم البنك.

ويؤدي حالة عدم قابلية الاستمرار ، من بين أمور أخرى، لقرار ذاتي من قبل المنظم في ظروف قد تكون خارج نطاق تحكم البنك، والتي قد لا يوافق عليها البنك أو حملة السندات الدائمة.

7-3 التغيير عند وقوع حدث في رأس المال أو الحالات المتعلقة بأسباب ضريبية

عند حدوث واستمرار حدث رأس المال أو الحالات المتعلقة بأسباب ضريبية ، يمكن للبنك، مع مراعاة أحكام الشرط 7.1 (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب فرض الضرائب) أو 7.1(د) (الاسترداد أو التغيير بسبب حدث رأس المال) (حسب الحال) ودون الحاجة لأي إذن أو موافقة من حملة السندات الدائمة، إما استرداد أو تغيير بنود السندات الدائمة بحيث تصبح أو تظل (حسب المناسب) سندات من الفئة الأولى.

وينشأ حدث رأس المال إذا تم إشعار البنك من قبل المنظم بما يفيد أن المبلغ الأساسي المستحق (أو المبلغ الذي يؤهل كرسائل تنظيمي، في حال أن بعض مبلغ السندات الدائمة يحملها البنك أو أن شراءها ممول من قبل البنك) من السندات الدائمة ستتوقف أو قد توقفت من التأهل، بالكامل أو جزئياً، للتضمين في رأسمال الفئة 1 الموحد (المعزز) للبنك (باستثناء في حال أن عدم التأهيل هذا إنما هو فقط نتيجة أي حد معمول به على مبلغ رأس المال).

وتنشأ المتعلقة بأسباب ضريبية في حال طلب من البنك دفع مبالغ إضافية، سواء حدثت حالة عدم الدفع أو لم تحدث، نتيجة لأي تغيير في، أو تعديل أو تفسير للقوانين، أو الممارسات المنشورة أو تنظيمات السلطنة، أو أي تغيير في تطبيق أو تفسير هذه القوانين أو التنظيمات، والتي تصبح سارية بتاريخ أو بعد تاريخ الإصدار (وان هذا المطلب لا يمكن تجنبه من قبل البنك باتخاذ تدابير معقولة متوفرة له).

إن آثار الضريبة ورسوم الدمغة على حمل السندات الدائمة عقب التغيير حسب المتأمل والمتوقع في الشرط 7.1 (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير) قد تكون مختلفة لبعض حملة السندات الدائمة المعينين من آثار الضريبة ورسوم الدمغة بالنسبة لهم لحمل السندات الدائمة قبل ذلك التغيير ولا يكون البنك مسؤولاً تجاه أي حامل للسندات الدائمة عن أي من هذه الآثار فيما يرتبط بذلك. هذا، وبينما تشترط الشروط بأن التغيير (حسب المتأمل والمتوقع بالشروط) يجب ألا تكون أقل تفضيلاً مادياً لحملة السندات الدائمة (حسبما يقرره البنك بشكل معقول)، ولا يوجد ضمان فيما إذا ستؤثر أي من هذه التغييرات سلبياً على أي حامل معين للسندات الدائمة.

8-3 قد تخضع السندات الدائمة للاسترداد المكبر: حالات الاسترداد مشروطة

عند حدوث الحالات المتصلة بالضريبة أو تغيير في رأس المال، يمكن للبنك، في أي وقتٍ من الأوقات، وذلك بإعطاء إشعار مسبق لا يقل عن 30 يوماً ولا يزيد عن 60 يوماً إلى حملة السندات الدائمة طبقاً للشرط 12

(الإشعارات) (ويكون هذا الإشعار غير قابل للنقض) استرداد طبقاً للشروط، كل ولس بعض فقط السندات الدائمة مع أية مدفوعات مستحقة (حسب وصفها خصوصاً في الشرط 7.1 (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب الضرائب) بالنسبة للحالات المتصلة بالضربية، والشرط 7.1 (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب حدث رأس المال) بالنسبة لحدث رأس المال).

ويخضع أي استرداد للسندات الدائمة للمتطلبات في الشرط 7.1 (أ) (لا يوجد تاريخ استرداد محدد وشروط الاسترداد والتغيير)، بما في ذلك الحصول على إذن كتابي مسبق من المنظم. ولا يوجد ضمان بأن إذن المنظم سيتم استلامه في حينه أو على الإطلاق.

ولا يوجد ضمان بأن حملة السندات الدائمة سيكونون قادرين على إعادة استثمار المبلغ المستلم عند الاسترداد بمعدل سيقدم نفس معدل عوائد استثمارهم في السندات الدائمة. وخلال أية فترة عندما يمكن للبنك استرداد السندات الدائمة، فإن القيمة السوقية للسندات الدائمة لن ترتفع عموماً بشكل كبير فوق مبلغ استرداد الضريبة أو مبلغ حدث رأس المال القابل للدفع، حسب الحال. وينبغي على المستثمرين المتوقعين اعتبار مخاطر إعادة الاستثمار على ضوء الاستثمارات الأخرى المتوفرة في ذلك الوقت.

9-3 التعديل

تحتوي الشروط على أحكام حول الدعوة لاجتماعات حملة السندات الدائمة لاعتبار الأمور التي تؤثر على مصالحهم عموماً. وتسمح هذه الأحكام الأغلبية المعرفة بإلزام جميع حملة السندات الدائمة بما فيهم حملة السندات الدائمة الذين لم يحضروا ولم يصوتوا في الاجتماع المعني وحملة السندات الدائمة الذين صوتوا بأسلوب معارض للأغلبية.

وتنص الشروط أيضاً بأنه يمكن للبنك، ودون إذن أو موافقة حملة السندات الدائمة، تغيير الشروط بحيث تظل، أو حسب الملائم، تصبح، ادوات مالية مؤهلة من الفئة الأولى، حسب نص الشرط 7.1 (ج) (الاسترداد أو التغيير بسبب الضرائب) والشرط 7.1 (د) (الاسترداد أو التغيير بسبب حدث رأس المال). راجع عوامل المخاطر 3.7 أعلاه.

10-3 إن للسندات الثابتة والقابلة للتعديل مخاطر سوقية

إن حامل السند بمعدل فوائد ثابتة والذي سيتم تعديله أثناء فترة السند (حسب الحال بالنسبة للسندات الدائمة بأثر من كل تاريخ تعديل إن لم يتم استرداده سابقاً و/أو شراؤه والغاؤه) عرضة لمخاطر أسعار الفوائد المتذبذبة ودخل فوائد غير مؤكد. بينما معدل الفائدة على السندات الدائمة ثابت حتى تاريخ التعديل (وتعديل لمعدل الفوائد الأولي بتاريخ التعديل حسب أحكام الشروط وكل فترة خمس سنوات بعد ذلك)، ويتغير معدل عوائد الاستثمار الحالي في أسواق المال (معدل عوائد السوق) نموذجياً بصفة يومية. وحيث يتغير معدل عوائد السوق، فإن القيمة السوقية للسندات الدائمة قد تتغير كذلك، ولكن في الاتجاه المعاكس. فإذا زاد معدل عوائد السوق، فإن القيمة السوقية للسندات الدائمة تنخفض نموذجياً. وإذا انخفض معدل عوائد السوق، فإن القيمة السوقية للسندات الدائمة ترتفع نموذجياً. وينبغي على حملة الأوراق أن يعوا بأن التحرك في معدلات عوائد السوق هذه قد تؤثر سلباً على سعر السوق للسندات الدائمة ويمكن أن يؤدي إلى خسائر لحملة السندات الدائمة إن هم باعوا السندات الدائمة.

11-3 عوامل متعلقة بمخاطر السوق عموماً

فيما يلي وصف مختصر لمخاطر السوق الرئيسية، بما فيها مخاطر السيولة ومخاطر معدل الصرف ومخاطر الائتمان:

غياب أسواق ثانوية/ سيولة محدودة

لا يوجد ضمان بإنشاء أسواق ثانوية للسندات الدائمة، أو إذا تم إنشاؤها، أنها ستزود حملة السندات الدائمة بسيولة كافية للاستثمار أو أنها ستواصل طوال عمر السندات الدائمة. وإن للسندات الدائمة عموماً سيولة أكثر محدودية في السوق الثانوية وقد تكون عرضة لتذبذب أكبر في الأسعار عن أوراق الدين المالية التقليدية إذ أنها سندات دائمة (راجع عوامل المخاطر 3.1 أعلاه)، وهي ثانوية (أنظر "السندات الدائمة التزامات ثانوية وغير مضمونة للبنك" أعلاه) وقد تلغى مدفوعات مبالغ دفع الفوائد في ظروف معينة (راجع عوامل المخاطر 3.3 أعلاه).

عدم السيولة قد يكون له أثر سلبي على القيمة السوقية للسندات الدائمة. وبناءً على ذلك، فإن حامل السندات الدائمة قد لا يكون قادراً على الحصول على مشتري لشراء السندات الدائمة متوفراً أو بأسعار تمكن حامل السندات من تحقيق عائد مرغوب. وقد تتقلب القيمة السوقية للسندات الدائمة وقلة السيولة، على وجه الخصوص، يمكن أن يكون لها أثر سلبي مادي على القيمة السوقية للسندات الدائمة. وبناءً عليه، فإن شراء السندات الدائمة مناسب فقط لمستثمرين يمكنهم تحمل المخاطر المرتبطة بقلة أو انعدام السيولة في السندات الدائمة والمخاطر الأخرى المتعلقة بالاستثمار في السندات الدائمة.

الأسواق الناشئة

ينبغي أن يكون المستثمرون في الأسواق الناشئة على وعي بأن هذه الأسواق خاضعة لمخاطر أكبر عن الأسواق الأكثر تطوراً، بما فيها، في بعض الحالات، مخاطر قانونية واقتصادية وسياسية كبرى. وبناءً عليه، ينبغي على المستثمرين ممارسة عناية خاصة في تقييم المخاطر ذات الصلة ويجب أن يقرروا بأنفسهم، وعلى ضوء هذه المخاطر، إن كان استثمارهم مناسباً وعموماً، فإن الاستثمار في الأسواق الناشئة مناسب فقط للمستثمرين المحنكين الذين يدركون تماماً عظم المخاطر ذات الصلة.

مخاطر فرض الضرائب على المدفوعات

يمكن أن تصبح المدفوعات التي يؤديها البنك بالنسبة للسندات الدائمة خاضعة لفرض الضرائب. ويتطلب الشرط 10 (فرض الضرائب) من البنك أن يؤدي مدفوعات بالنسبة للسندات الدائمة مع مراعاة أي إمساك أو تخفيض مفروض من السلطنة بالنسبة لهذه المدفوعات. وفي هذه الظروف، فإن المدفوعات بموجب السندات الدائمة التي يستلمها حملة السندات الدائمة لا تتضمن مبلغ ذلك الإمساك أو التخفيض.

الفصل الثاني عشر: الحوكمة

المساهمون

الجدول التالي يبين أكبر 10 مساهمين كما في 31 ديسمبر 2018.

اسم المساهم	عدد الأسهم	% للملكية
الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.ع	304,714,636	15.36909
شئون البلاط السلطاني	288,852,420	14.56903
القمر السابع للاستثمار ش.م.م	178,993,894	9.02803
نبتون الوطنية للاستثمار ش.م.م	154,860,270	7.81079
الصندوق العماني للإستثمار	150,710,251	7.60147
صندوق الاحتياطي العام للدولة	86,042,596	4.33979
مارس للتنمية والاستثمار ش.م.م	83,782,575	4.2258
صندوق تقاعد قوات السلطان الخاصة	64,949,251	3.27589
صندوق الاحتياطي العام للدولة - صندوق خزانة 2-	44,864,902	2.26288
صندوق تقاعد الحرس السلطاني العماني	44,244,778	2.2316

إطار حوكمة الشركات

تم تطوير فلسفة حوكمة الشركات ضمن توجيهات وإرشادات البنك المركزي والهيئة العامة لسوق المال (بما فيها "القانون") وقانون الشركات التجارية ويتطلب أن يقوم المجلس والإدارة بما يلي:

- الحفاظ على أعلى مستويات حوكمة الشركات والامتثال التنظيمي
- تعزيز الشفافية، والمحاسبة والاستجابة والمسؤولية الاجتماعية
- القيام بأعمالهم مع أصحاب المصلحة والعملاء والموظفين والمستثمرين والموردين والحكومة والمجتمع عموماً بكل عدالة وبأسلوب مفتوح و
- خلق فكرة عن البنك ككيان ممثل قانونياً وأخلاقياً.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة مفوضة ضمن هيكل البنك. ويعتقد البنك أن المجلس ذوي خبرة وأن آراء الأعضاء المستقلين (حسب تعريفه في القانون) تمكن المجلس من عقد نقاشات ذات معنى واتخاذ نظرة غير متحيزة وذات جودة حول الأمور المعروضة أمامه.

وللمجلس المسؤولية الشاملة عن البنك، بما فيها الإشراف على تنفيذ أغراضه الاستراتيجية، واستراتيجية المخاطر، وحوكمة الشركات وقيم الشركة. ويقوم المجلس كذلك بتعيين الرئيس التنفيذي للبنك وبعض الأعضاء المعينين في فريق الإدارة التنفيذية. ويقوم كذلك بمراقبة والإشراف على تصرفات فريق الإدارة التنفيذية، بما في ذلك أدائهم مقابل أهداف الأداء التي يضعها المجلس.

وإن أدوار رئيس المجلس والرئيس التنفيذي منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض ويوجد عزل واضح للواجبات والمسئوليات. وتشمل مسئوليات رئيس المجلس ضمان أن يتم اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم ومطلع جداً، وبناء علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية وضمن مستويات عليا لحوكمة الشركات ضمن البنك. ويوجد فصل واضح بين ملكية البنك والإدارة.

سلطات المجلس

لمجلس الإدارة مطلق الصلاحية للقيام بكافة التصرفات اللازمة لإدارة البنك في سبيل تحقيق أهدافه. ولا تحد هذه الصلاحية أو تقيد إلا حسبما نص به القانون أو النظام الأساسي أو بقرار من جمعية المساهمين. وتشمل الوظائف الرئيسية للمجلس ما يلي:

(أ) اعتماد سياسات البنك التجارية والمالية مع ميزانيته التقديرية بغرض تحقيق أهداف البنك والمحافظة على حقوق مساهميه وتطويرها.

(ب) تطوير ومراجعة وتحديث الخطط التجارية اللازمة من وقت لآخر لوضع أهداف البنك موضع التنفيذ ولتنفيذ أنشطة البنك التجارية في ضوء أهداف البنك التي تم تأسيسه من أجلها.

(ج) تبني إجراءات الإفصاح المتبعة لدى البنك ومتابعة تنفيذها وفقاً لقواعد وإرشادات الإفصاح الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال.

(د) الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية والتأكد من أن أعمال البنك تسير بصورة تحقق أهداف البنك على ضوء أهداف البنك التي تأسس من أجلها.

(هـ) مراجعة المعاملات المادية مع الأطراف ذات العلاقة، والتي لا تكون في السياق العادي للأعمال قبل عرض ذلك على الجمعية العامة للبنك.

(و) مراجعة أداء البنك لتقييم إدارة الأعمال بشكل سليم وملائم.

(ز) ترشيح أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس وتحديد أدوارهم ومسئولياتهم وصلاحياتهم.

(ح) تقديم معلومات دقيقة لمساهمي البنك في التواريخ المحددة من قبل الهيئة العامة لسوق المال من خلال قواعد وإرشادات الإفصاح الخاصة بها.

(ط) تعيين الرئيس التنفيذي أو المدير العام للبنك، شريطة ألا يكون أي منهما رئيساً لمجلس الإدارة وكذلك تعيين أي موظف يعمل لدى الرئيس التنفيذي و/ أو المدير العام تنفيذاً للهيكل التنظيمي للبنك وتحديد حقوقهم ومسئولياتهم والتزاماتهم وواجباتهم.

(ي) تقييم أداء العاملين لدى البنك المذكورين أعلاه وتقييم العمل المنفذ من قبل اللجان المشكلة من قبل مجلس الإدارة وفقاً للمادة 102 من قانون الشركات التجارية.

(ك) اعتماد البيانات المالية المتعلقة بأعمال البنك ونتائج أعماله والمقدمة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس إدارة البنك كل ثلاثة أشهر، وهي البيانات التي يجب أن تعكس المركز المالي الحقيقي للبنك.

(ل) أن يحدد في التقرير السنوي المقدم للجمعية العامة للمساهمين الأسباب التي تبرر قدرة البنك على تنفيذ الأنشطة المحددة لتحقيق أهدافه.

(م) تعيين أمين سر لمجلس الإدارة في أول اجتماع وعقد أربعة اجتماعات في العام شريطة ألا تتقضي فترة أقصاها أربعة أشهر بين أي اجتماعين من اجتماعات مجلس الإدارة.

(ن) تضمين بيان شامل في البيانات المالية بجميع المبالغ التي استلمها أعضاء مجلس الإدارة خلال كل سنة مالية بما في ذلك الأموال التي دفعت لأعضاء مجلس الإدارة بصفتهم موظفين لدى البنك.

وقد حدد البنك المركزي العماني كذلك مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة للبنوك المرخصة، وتشمل بعض النواحي الرئيسية ما يلي:

(أ) يمارس المجلس رؤيته الجماعية بشكل مستقل في جميع مسائل السياسة ولا يقتصر بما يقدم إليه من عروض ووجهات نظر.

(ب) يتعين على المجلس وضع هيكل تنظيمي لتقديم الفحوص الملائمة والموازنات والوظائفية لحماية البنوك المرخصة من النفوذ المفرط لأية مصادر داخلية أو خارجية مع تفعيل حاكمية الشركات.

(ج) يتعين على المجلس توظيف وتطوير أعضاء الإدارة العليا المتميزين وأصحاب القدرات العالية والذين يتمتعون بثقة المجلس. ومن الأهمية بمكان أن يكون للمجلس خطة خلافة إدارية واضحة.

(د) إن من مسؤولية المجلس اعتماد ومراقبة إطار إدارة المخاطر والذي يعكس أفضل الممارسات ويطبق استراتيجيات إدارة المخاطر المعتمدة من قبل المجلس، عبر سائر الأنشطة والعمليات الخاصة بالأعمال التجارية.

(هـ) بينما يعتمد المجلس على خبرة الإدارة في تسيير العمليات اليومية للبنك، فإنه يظل مسؤولاً مسؤولية كاملة عن مراقبة ذلك. ويتوقع من المجلس ممارسة أقصى درجات الحذر لضمان عدم تخطي سلطة الإدارة (أو قيد حرية العمل) أثناء تحمل المسؤولية التامة في رقابة العمليات.

لا يسمح لمجلس الإدارة ممارسة الآتي ما لم يصرح لهم ذلك صراحةً النظام الأساس أو دونما الحصول على تفويض بذلك من الجمعية العامة العادية:

- تقديم الهدايا أو التبرعات بخلاف الهدايا العادية بقيمة اسمية والتي يتطلبها سير العمل العادي.
- بيع جميع أو أجزاء مهمة من أصول البنك.
- استخدام أصول البنك كضمانات إضافية بخلاف ضمان ديونه الناتجة عن ممارسته لأعماله الاعتيادية لتحقيق أهداف البنك.
- ضمان ديون الغير ما عدا الضمانات المقدمة ضمن سير العمل الاعتيادي لتحقيق أهداف البنك.

يكون البنك ملزماً بجميع تصرفات مجلس إدارته، ورئيس المجلس، والرئيس التنفيذي وسائر المديرين التنفيذيين، طالما أنهم يتصرفون باسم البنك وضمن نطاق صلاحياتهم.

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف المجلس من سبعة أعضاء، تم انتخابهم في الجمعية العامة السنوية المنعقدة في 29 مارس 2018م. وفيما يلي تفاصيل الأعضاء الحاليين:

اسم العضو	صفته	الفئة	مثلاً
الفاضل/ محمد محفوظ العارضي ، رئيس المجلس	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ عبد الله سالم الحارثي ، نائب رئيس المجلس	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ سالم محمد المشايخي	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ سعيد أحمد صفرار	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ طارق المغيري	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ بيبين دارمسي	غير تنفيذي	مستقل	-
الفاضل/ أحمد الصبحي	غير تنفيذي	غير مستقل	الشركة العمانية للاستثمار والتمويل ش.م.ع.ع

نبذة مختصرة عن أعضاء مجلس الإدارة

محمد بن محفوظ العارضي - رئيس مجلس إدارة صحار الدولي

انضم الفاضل محمد العارضي إلى صحار الدولي في منصب رئيس مجلس الإدارة في ديسمبر 2017م، ويشغل العارضي أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لـ "إنفستكوروب"، المؤسسة المالية العالمية.

التحق اللواء الركن طيار (متقاعد) محمد العارضي بسلاح الجو السلطاني العماني في عام 1978م وتم تعيينه لاحقاً كقائد لسلاح الجو العماني. وقد منح وسام الشرف السلطاني "وسام عمان" من قبل صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد آل سعيد في العام 2000م.

شغل العارضي سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني العماني لمدة ثلاث سنوات بعد أن أمضى أيضاً ثلاث أعوام في منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنفس البنك.

تخرج العارضي من الكلية الملكية للقوات الجوية في براكنيل بالمملكة المتحدة، حيث حصل على درجة البكالوريوس في العلوم العسكرية، ويحمل العارضي درجة الماجستير في الإدارة العامة من كلية جون اف كندي بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية. كما أنه درس الاستراتيجيات العسكرية في جامعة الدفاع الوطني بواشنطن العاصمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

يشارك العارضي بشكل دوري كمتحدث في مواضيع تتعلق بالتجارة الدولية والعلاقة بين الشرق الأوسط والغرب وأمن الخليج. كما أنه مؤلف لثلاثة كتب: "العرب تحت"، و"لآلئ من جزيرة العرب"، و"عرب بعيدين عن الأنظار".

المناصب الحالية التي يشغلها:

- عضو المجلس الاستشاري الدولي لمعهد بروكينغز في واشنطن العاصمة.
- عضو مجلس أمناء برنامج أيزنهاور للزمالة في فلادلفيا
- عضو في مجموعة الرؤساء التنفيذيين في المنتدى الاقتصادي العالمي
- عضو مجلس كلية جون اف كندي بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.
- عضو مجلس إدارة معهد دول الخليج العربي بواشنطن.

وبالإضافة إلى منصبه كرئيس مجلس إدارة صحار الدولي، يشغل العارضي أيضاً رئيس اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والأجور للمجلس. **الفاضل عبد الله بن سالم الحارثي نائب رئيس مجلس إدارة -**

يشغل الفاضل عبد الله بن سالم الحارثي منصب رئيس قطاع المالية بصندوق الاحتياطي العام للدولة، وتناط به مسؤولية الشؤون المالية وعمليات الاستثمار للصندوق، والفاضل عبد الله الحارثي مسؤولاً -أيضاً- عن الإشراف على وحدتي استراتيجية الأعمال وتقنية المعلومات. مع خبرة تمتد أكثر من 16 عاماً مع الصندوق، فقد تبوأ عدداً من المناصب والأدوار القيادية، ففي عام 2010م، ترأس وحدة استراتيجية الأعمال، التي وضعت إطار توزيع أصول الصندوق، وبناء القدرات البحثية الاقتصادية، بالإضافة إلى إدارة المحافظ المالية المدارة داخلياً وخارجياً. ومنذ عام 2005م شارك في العديد من المبادرات التي تهدف إلى تأسيس مشاريع وعدد من الشركات الاستثمارية، بما في ذلك شركات مع مؤسسات سيادية في فيتنام وبروناي.

يرأس الفاضل عبد الله الحارثي حالياً مجلس إدارة الشركة الفيتنامية العمانية للاستثمار وهو عضو مجلس إدارة في كل من بورصة دبي للطاقة، الشركة العمانية للمتاجرة، شركة مسقط الوطنية للتطوير والاستثمار (أساس) إضافة إلى عضويته بمجلس إدارة مؤسسة عمان للاستثمار وإيضاً صندوق الكوثر للأوراق المالية المدرجة خليجياً. يجدر ذكره أن الفاضل عبد الله الحارثي حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية IMD للتطوير الإداري بسويسرا، ودرجة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة السلطان قابوس في عام 2001م. وهو محلل مالي معتمد (CFA) منذ عام 2004م، وعضو في معهد CFA بالولايات المتحدة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الفاضل عبد الله بن سالم الحارثي يتولى عدد من المناصب في ثلاث من اللجان الفرعية لبنك صحار وهي رئيس مجلس إدارة لجنة التدقيق الداخلي، وعضو اللجنة التنفيذية للمجلس، وعضو لجنة إدارة المخاطر

الفاضل سالم بن محمد بن مسعود المشايخي عضو مجلس إدارة -

يحمل الفاضل سالم بن محمد بن مسعود المشايخي شهادة بكالوريوس في الرياضيات، ويعمل حالياً في قسم النفقات في شؤون البلاط السلطاني.

كما يشغل الفاضل سالم بن محمد بن مسعود المشايخي منصب نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق العماني للدخل الثابت.

وإضافة إلى منصبه كعضو مجلس إدارة بنك صحار، يتولى الفاضل سالم المشايخي أيضاً منصب عضو لجنة التدقيق الداخلي، وعضو في لجنة إدارة المخاطر ببنك صحار.

الفاضل سعيد بن أحمد صفرار عضو مجلس إدارة -

يحمل الفاضل سعيد بن أحمد صفرار درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال في المملكة المتحدة، كما أنه حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من الكلية الملكية في بورنموث في المملكة المتحدة، ودبلوم تخصصي من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن.

تبلغ خيرة الفاضل سعيد في القطاع المصرفي والاتصالات ما يربو على 24 سنة. كما يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة عمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع، ويتولى منصب عضو مجلس الإدارة في كل من شركة المركز المالي (فكورب) وشركة ظفار للطاقة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الفاضل سعيد بن أحمد صفرار يتولى منصب رئيس مجلس الإدارة في لجنة اعتماد الائتمان، وعضو اللجنة التنفيذية في بنك صحار ش م ع ع

المهندس أحمد بن حمد الصبحي عضو مجلس إدارة -

يشغل المهندس أحمد بن حمد الصبحي حالياً منصب الرئيس لشركة أكوا باور بركاء (ش.م.ع.ع)، ويعتبر المهندس أحمد الصبحي من الشخصيات المعروفة ضمن قطاع توليد الطاقة وتحلية المياه، نظراً لمسيرته المهنية الحافلة والتي شارك عبرها بفعالية في تطوير وتنفيذ أكبر مشروع مستقل لإنتاج الطاقة وتحلية المياه وغيره من المشاريع الأخرى المهمة على مستوى المنطقة. ويتمتع المهندس الصبحي بخبرة عملية طويلة في العديد من المجالات، أمضاها في خدمة عدة مؤسسات كبرى متعددة الجنسيات. وبفضل هذه الخبرة العريقة، تمكن المهندس أحمد الصبحي من وضع بصمته في إنجاح العديد من مشاريع التحول وإعادة الهيكلة لمجموعة من الشركات المرموقة. كما تولى المهندس أحمد الصبحي سابقاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة عُمان للاستثمارات والتمويل، وذلك خلال الفترة يناير 2014م وحتى يونيو 2017م. هذا ويتولى المهندس أحمد الصبحي منصب عضو في مجلس إدارة شركة فولتامب للطاقة.

ويحمل المهندس أحمد بن حمد الصبحي درجة الماجستير في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف في الهندسة الكهربائية.

كما يتولى المهندس أحمد بن حمد الصبحي منصب رئيس مجلس لجنة إدارة التدقيق الداخلي، وعضو في لجنة إدارة المخاطر ببنك صحار

الفاضل طارق المغيري - عضو مجلس إدارة

يشغل الفاضل طارق بن محمد المغيري منصب مدير الاستثمار التنفيذي في مؤسسة عمان للاستثمار ش م ع م. وقبل الانضمام لمؤسسة عمان للاستثمار، عمل الفاضل طارق المغيري بعدد من الشركات العالمية مثل فيليبس للإلكترونيات حيث عمل معهم في مجال استراتيجية الشركات والاندماج والاستحواذ، كما عمل مع جي بي مورغان في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية حيث غطى مجال التكنولوجيا في أوروبا، كما عمل في الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال ضمن فريق تمويل المشاريع.

والفاضل طارق المغيري حاصل على بكالوريوس القانون وبكالوريوس في التجارة من جامعة استراليا الغربية. وهو عضو مجلس إدارة شركة ابتكار للتنمية العمانية، وشركة تكافل عمان، وشركة سيمبكورب صلالة للكهرباء والمياه وشركة TMK GIPI.

إضافة إلى منصبه كعضو مجلس إدارة بنك صحار،

فإن الفاضل طارق المغيري، يتولى منصب عضو في لجنة اعتماد الائتمان، وعضو في اللجنة التنفيذية

الفاضل بيبين دارمسي نينسي

الفاضل بيبين دارمسي نينسي حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة والمالية إلى جانب أنه عضو مجلس إدارة شركة دارمسي نينسي منذ عام 1977 وحالياً هو مدير غير تنفيذي لشركة السوادي للطاقة ش.م.ع.ع وكذلك شركة مسقط للتأمين

اللجان المنبثقة عن المجلس

تسمح المادة 4 من تعميم البنك المركزي العماني رقم ب م 932 لمجلس إدارة البنوك المرخصة بإقامة لجان من أعضائه مع "مرجعية شاملة، وتحديد الغرض، والعضوية، والانتداب، والصلاحيات، وتكرار الاجتماعات، ومدة العضوية، والواجبات، والمسئولية، والصلاحيات، والمحاسبة، إلخ." وينص تنظيم البنك المركزي العماني رقم ب م/تنظيم/97/11/42 في مادته 3 (جـ) بأن المجلس يمكنه انتداب جزء من وظائفه إلى لجنة تتألف من بعض أعضائه و/أو من الإدارة التنفيذية والذين يطلب منهم تقديم قراراتهم للمجلس للمصادقة. وإن المسئولية النهائية تقع على عاتق المجلس.

وقد قام المجلس بتشكيل عدة لجان لأغراض محددة مع مرجعية ومسئوليات واضحة. ويتحدد واجب اللجنة في ضمان عناية مركزة ومتخصصة لمسائل معينة مرتبطة بحاكمية البنك. وتشكل مختلف اللجان المنبثقة عن المجلس مع التدقيق الداخلي وقسم الامتثال أداة هامة في عملية حوكمة الشركات. وقد تم إعادة هيكلة اللجان اعتباراً من تاريخ 27 إبريل 2011 كالآتي:

لجنة التدقيق

تتمثل الوظائف الرئيسية للجنة التدقيق في تقييم ومراجعة نظام التقرير المالي للبنك لضمان كون البيانات المالية صحيحة وكافية وموثوقة. وتقوم اللجنة مع الإدارة بمراجعة القوائم المالية الربعية والسنوية قبل تقديمها للمجلس للاعتماد. وتقوم اللجنة كذلك بمراجعة ملاءمة الامتثال التنظيمي والتقرير التنظيمي وأنظمة الضوابط الداخلية وهيكلة أقسام التدقيق والامتثال وموظفيها وتعقد نقاشات مع المدققين الداخليين/ والمدققين الخارجيين حول النتائج الهامة وبيئة الضبط.

الأعضاء:

الفاضل/ عبد الله سالم الحارثي
الفاضل/ أحمد حامد الصبحي
الفاضل/ سالم محمد المشايخي

اللجنة التنفيذية، الترشيحات والمكافآت

يساعد أعضاء اللجنة مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته فيما يتعلق بالإشراف على والحكومة بشأن (1) جوانب الأداء العام للبنك مثل وضع الاستراتيجيات والتنفيذ والأعمال المصرفية والتوصيات الخاصة بالميزانية السنوية وتقنية المعلومات وبشكل عام مساعدة مجلس الإدارة في مراجعة مقترحات الأعمال والأمور الأخرى المرتبطة بها والتي تحتاج إلى دراسة مفصلة وتحليل وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة قبل اتخاذ قرار بشأنها و (2) الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية والترشيحات والمكافآت مثل تقديم النصح والتوجيه الذي يمكن البنك من توظيف الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية المناسبين وكذلك توجيه المجلس بما يضمن التأكد من أن البنك يعمل ضمن سياسة الموارد البشرية العادلة والشفافة والأخلاقية وبما يضمن الالتزام باللوائح والأنظمة وكذلك بما يضمن التنافسية وأنها ملائمة مع استراتيجية النشاط. كما تقوم اللجنة بالتنسيق المباشر مع الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية للبنك لتوفير الدعم والتوجيه المطل-وب للتأكد من أن البنك لديه استراتيجية للموارد البشرية وأنه ينفذها بما يدعم استراتيجية الأعمال للبنك. كما توفر اللجنة التوجيه والدعم للبنك للتأكد من التزامه تجاه المساهمين وحماية مصالحهم كما تساعد اللجنة الجمعية العمومية للمساهمين في ترشيح أعضاء مجلس الإدارة الفاعلين والذين يناسبون الغرض.

الأعضاء

محمد بن محفوظ العارضي
سعيد أحمد صفرار
طارق بن محمد المغيري
عبد الله بن سالم الحارثي

لجنة اعتماد الائتمان

تقوم لجنة اعتماد الائتمان بمساعدة أعضاء المجلس في القيام بمسؤوليات المجلس في المراقبة والإشراف والحاكمية فيما يتعلق بأداء الائتمان للبنك. وفي هذا الدور، تتحمل اللجنة مسؤولية الموافقة على القروض التي تتجاوز الحدود المسموح بها للرئيس التنفيذي.

وتتحمل لجنة اعتماد الائتمان مسئولية مراجعة مقترحات القروض المرفوعة إليهم من الرئيس التنفيذي أو كبار أعضاء فريق الإدارة لإقراض التابعين له على أساس كل حالة على حدة بقبول أو رفض هذه المقترحات حسبما يقررونه.

الأعضاء:

الفاضل/ سعيد صفرار
الفاضل/ طارق محمد المغيري
الفاضل/ بيبين دارمسي نينسي

لجنة إدارة المخاطر

تقوم لجنة إدارة المخاطر بمساعد أعضاء المجلس في أداء مسؤوليات المجلس في الإشراف والمراقبة والحاكمية فيما يتعلق بأداء إدارة المخاطر للبنك. فاللجنة مسؤولة عن تقديم التوصيات إلى المجلس حول ميل البنك للمخاطر فيما يرتبط بالائتمان ونسبة الفائدة والسوق والسيولة ومخاطر العمليات.

وتضمن اللجنة تطبيق استراتيجية وسياسة المخاطر بالإضافة إلى ضمان وجود إطار قوي للمخاطر في البنك والذي يعزز الجودة والعوائد على الأصول. وتقوم اللجنة كذلك بتقديم الإرشاد والتوجيه حول جميع مسائل المخاطر المرتبطة بالائتمان والسوق ونسبة الفائدة والسيولة والعمليات.

الأعضاء:

الفاضل/ أحمد بن حامد الصبحي
الفاضل/ عبد الله بن سالم الحارثي
الفاضل/ سالم بن محمد المشايخي

هيئة الرقابة الشرعية

يتمثل الدور الرئيسي لهيئة الرقابة الشرعية في ضمان أن جميع أنشطة صغار الإسلاميين يتم إجراؤها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء. ويقوم المجلس بصفة منتظمة بمراجعة ومراقبة المنتجات والمعاملات. ويتألف مجلس الإشراف الشرعي من ثلاثة علماء شريعة إسلامية، كالتالي:

د. حسين حمد حسن

حصل د. حسين حمد حسن على شهادة الدكتوراه في كلية الشريعة بجامعة الأزهر، مصر وشهادة الماجستير بالفقه المقارن من جامعة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، وتخرج في القانون والاقتصاد من جامعة القاهرة، مصر. وهو حاصل على درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة أم درمان في السودان ولديه ما يزيد على خبرة 50 سنة في الأعمال المصرفية الإسلامية، وهو رئيس مجالس الإشراف الشرعي لعدد 40 بنكاً ومؤسسة مالية. وهو مؤلف لأكثر من 50 كتاباً وبحثاً، وقام بتأليف 400 مقالة مكنفة وقام كذلك بالإشراف على الخطة الكبرى لترجمة 200 كتاباً إسلامياً إلى عدة لغات. علاوةً على ذلك، قام بنجاح بتحويل الكثير من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية إلى النظام الإسلامي.

د. مدثر صديقي

يعد د. مدثر صديقي خبيراً ذائع الصيت عالمياً في الدراسات الإسلامية والقوانين الغربية. ونال درجة الدكتوراه

من كلية شيكاغو كنت للقانون، بالولايات المتحدة الأمريكية، والماجستير من كلية هارفارد للقانون، الولايات المتحدة الأمريكية، والدراسات الإسلامية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بالمملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة أوفي (AAOIFI) للمبادئ الشرعية، والمجلس الفقهي لأمريكا الشمالية، وزميل بحثي في أكاديمية البحث الشرعي العالمية للمالية الإسلامية في ماليزيا. ولديه خبرة لأكثر من 30 سنة في تقديم الاستشارات الشرعية والقانونية، وتوثيق الأعمال المصرفية الإسلامية، والبحث والمحاضرات والتحكيم لأكثر من 40 مؤسسة وجامعة ومركز بحث حول العالم.

الشيخ/ عزان ناصر فرفور العامري

يحمل الشيخ/ عزان ناصر فرفور العامري شهادة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية مع تخصص القضاء. ويعمل كسكرتير لسماحة المفتي العام للسلطنة في قسم الفتاوى منذ سنة 2001. وهو عارف في القانون الشرعي، وأخذ عدة دورات في المجالات ذات الصلة وشارك في عدة ورشات ومؤتمرات ذات الصلة.

الشيخ فهد الخليلي

تخرج الشيخ فهد من جامعة فلوريدا أتلانتيك بالولايات المتحدة بعد التحاقه بالبنك المركزي العماني. وفي البنك المركزي كان موظف في قسم الخزينة والاستثمار ومسؤول عن إدارة مليارات الدولارات في الأسواق العالمية.

وبعد ذلك، التحق بشركة المدينة للاستثمار حيث أصبح نائب المدير العام للأعمال الاستثمارية البنكية. وفي المدينة للاستثمار، كان محور في ترويج وجمع رأس المال في عدد من الشركات الناجحة بما فيها المدينة تكافل، والمدينة العقارية، وصندوق تلال وغيرها. وتضمنت مسؤولياته الرئيسية إدارة المحافظ، وترويج مشاريع الحقول الخضراء والتعامل مع الأفراد عالي صافي القيمة.

وقد أنشأ مؤخراً دار بيان للاستثمار، والذي يركز على بناء علاقات طويلة الأمد بتقديم الاستثمار البنكي والخدمات الاستشارية.

الإدارة العليا

فريق الإدارة العليا للبنك مسئول عن الإشراف اليومي والتحكم في أعمال البنك، وخصوصاً بالنسبة لضمان وظائفية وعمل الامتثال والتحكم بالمخاطر، واستقلال الوظائف، وعزل الواجبات والمهام. ويتم توثيق سياسات الأعمال والسياسات المحاسبية والعمليات والإجراءات والضوابط، ونشرها عبر كتيبات سياسات وإجراءات تشغيل معيارية، والتي تغطي جميع النواحي والأنشطة الخاصة بالبنك. ويتم مراجعة جميع السياسات الهامة واعتمادها من قبل المجلس.

ويتألف فريق الإدارة العليا للبنك من:

الاسم والمنصب	مختصر السيرة الذاتية
أحمد بن جعفر المسلمي الرئيس التنفيذي	تولى الفاضل أحمد المسلمي العديد من الوظائف بعضها قيادية على مدى عقدين من الزمن وشملت العديد من الجهات. يتمتع الفاضل أحمد بخبرة واسعة في مجال الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتمويل التجاري وأسواق المال وتقنية المعلومات والموارد البشرية والاستراتيجية والتخطيط للأعمال.

<p>الفاضل المسلمي هو نائب رئيس الجمعية العمانية للمصرفيين وهو عضو في مجلس إدارة كلية الدراسات المصرفية والمالية وعضو في مشروع التأمين على الودائع المصرفية في البنك المركزي العماني. كما يتولى عضوية العديد من المؤسسات بما في ذلك المجموعة العمانية للطيران والمنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم وكلية مجان وتكافل عمان.</p> <p>تخرج الفاضل أحمد المسلمي من كلية هارفارد للأعمال حيث درس برنامج الإدارة المتقدم وهو حاصل على درجة الماجستير مع إدارة الأعمال بمرتبة الامتياز من جامعة لوتون في المملكة المتحدة كما أنه حاصل على الدبلوما الدولية في الخدمات المالية. كما أنه محلل سوق معتمد ومدير معتمد لإدارة المحافظ. كما أنه زميل الأكاديمية الأمريكية للإثارة المالية وحضر العديد من البرامج المتقدمة بما في ذلك برامج القيادة عالية الأداء في كلية أي إم دي للأعمال في سويسرا.</p>	
<p>يملك الفاضل خليل كبرة كبيرة تمتد لأكثر من 18 عاما في مجال البنوك في سلطنة عمان بشكل عام وفي مجال الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المنتجات والأفراد بشكل خاص. الفاضل خليفة حاصل على ماجستير إدارة أعمال من جامعة نورثامبتون وتولى العديد من المناصب آخرها نائب مدير الأعمال المصرفية للأفراد في أحد البنوك المحلية.</p>	<p>الفاضل / خليل بن سالم الحذيفي مدير الأعمال المصرفية للأفراد</p>
<p>التحق ببنك صحار سنة 2007م بمنصب مساعد المدير العام لشئون الفروع. وتتمثل خبرته في إدارة الفروع المصرفية وتمتد إلى 29 سنة. كما يملك معرفة واسعة في أعمال التجزئة وتسويق منتجات البيع للأفراد، وإدارة عمليات الفروع. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هل، ودرجة الدبلوم في اللغة الإنجليزية للأعمال من معهد تدريب الأعمال في المملكة المتحدة التي حصل منها أيضاً على درجة الدبلوم من معهد الإدارة والقيادة. كما يحمل إجازة خاصة في الصيرفة الإسلامية ومنتجات التكافل. قبل انضمامه إلى بنك صحار تولى عدداً من المناصب الرفيعة في بنك مسقط وبنك عمان الدولي.</p>	<p>الفاضل/ سالم خميس المسكري نائب المدير العام ورئيس صحار الإسلامي</p>
<p>عمل سابقاً في بنك ظفار وقرر الالتحاق ببنك صحار سنة 2006م. وتمتد خبرته العملية لأكثر من 17 سنة في مجال تقنية المعلومات. قام بدور أساسي في عملية تأسيس دائرة تقنية المعلومات بالبنك، كما أضاف إليها الكثير من التقنيات الحديثة والمستخدمه في البنك اليوم وذلك لتسيير وتسهيل الأعمال المصرفية، والتي نالت العديد من الأوسمة والجوائز، منها حصول البنك على أول شهادة آيزو ينالها مصرف بالسلطنة في تطبيق نظام إدارة المعلومات أي إي سي آيزو 2005: 27001 وتنفيذ المكونات الأساسية للنظام المصرفي للبنك في فترة قياسية. وكان نتيجتها حصول البنك على جائزة التقنية المصرفية من لندن. كما يجدر بالذكر أن الفاضل/ مجاهد حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب من الهند. وأكمل دراسته العليا في المملكة المتحدة ليصبح من حملة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لوتون. بالإضافة إلى خبرة تجاوزت 17 سنة في مجال تقنية المعلومات في القطاع المصرفي بالسلطنة. حصل على شهادة الإدارة العامة من جامعة هارفرد للأعمال الولايات المتحدة سنة 2013م. كما تخرج من البرنامج الوطني للرؤساء التنفيذيين تحت رعاية ديوان البلاط السلطاني في مايو 2017</p>	<p>الفاضل/ مجاهد سعيد الزدجالي نائب المدير العام ورئيس تقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية</p>
<p>الفاضل خلفان راشد الصبحي هو مساعد المدير العام ومدير الالتزام في البنك. قبل العمل في بنك صحار الدولي، عمل خالد في البنك المركزي العماني كمراجع للبنوك يتولى عمليات التدقيق الميداني على البنوك وشركات التمويل والتأجير بما في ذلك البنوك الإسلامية وعمليات النوافذ الإسلامية. الفاضل خالد حاصل على بكالوريوس العلوم المصرفية والمالية من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية</p>	<p>خالد خلفان راشد الصبحي</p>

<p>الفاضل كرمان محاسب معتمد وحاصل على المؤهلات العلمية المتخصصة وهو مدقق داخلي معتمد ولديه أكثر من 16 سنة من الخبرة في مجال الخدمات المالية. قبل عمله في بنك صحار عمل نائب رئيس وحدة التدقيق الدالي في بنك الأوائل في المملكة العربية السعودية. عمل الفاضل كرمان قبل ذلك في أكبر 4 شركات في مجال التدقيق مثل كي بي إم جي في السعودية وباكستان وبرابيس ووتر كوبر وأيرلندا. يتمتع كرمان بخبرة كبيرة في مجالات المحاسبة المالية والتقارير المالية والرقابة الداخلية والإطار التنظيمي وساربين اكسلي، والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والمعايير الدولية للتقارير المالية ودمج المجموعة</p>	<p>الفاضل/ كرمان حيدر مساعد أول المدير العام و رئيس وحدة التدقيق</p>
<p>الفاضل كريم فايق هو أحد المصرفيين المتخصصين ولديه 18 عاما من الخبرة في العمل المصرفي وإدارة المخاطر المالية وخلالها حصل على خبرة كبيرة في الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية في دول الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا والباسيفيك.</p> <p>عمل كريم في العديد من القطاعات ومن ذلك الشركات التجارية والشركات المتوسطة والصغيرة والتجزئة والأعمال المصرفية للاستثمار بما في ذلك الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة. لديه خبرة واسعة وخلفة مصرفية جيدة اكتسبها من خلال العمل في إدارة مخاطر الائتمان وإدارة المخاطر التشغيلية وإدارة مخاطر السوق وإدارة مخاطر السيولة وإدارة مخاطر الأصول – الالتزامات وإدارة استمرارية النشاط والتخطيط لرأس المال ووضع إطار المخاطر وتحديد الرغبة في مستوى المخاطر والإطار الخاص بحوكمة المخاطر ووسائل نشر ثقافة إدارة المخاطر داخل الجهات التي يعمل بها.</p> <p>تولى العديد من الوظائف في بنك الاتحاد الوطني UNB وعمل كنائب أول للرئيس ومدير قسم إدارة المخاطر. كما حصل على ماجستير إدارة أعمال في الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية وحاليا في المرحلة النهائية للحصول على درجة الدكتوراه في ثبات الأنظمة المالية والمصرفية من كلية ESLSCA للأعمال في باريس فرنسا</p>	<p>كريم فايق محمد</p>
<p>انضم إلى البنك في عام 2008 ولديه خبرة لعقود من الزمن في مجال البنوك تولى خلالها العديد من الوظائف الإشرافية. على مدى 38 عاماً، عمل في العديد من الوظائف في مجال التعليم والإدارة وحوكمة الشركات والخدمات المساندة للشركات وتقنية المعلومات والإدارة وهو حالياً رئيس دائرة الموارد البشرية والدعم المؤسسي ويتولى تنفيذ معظم المبادرات الاستراتيجية التي ينفذها البنك.</p> <p>أكمل عبد العلي الحصول على دبلوما ILM IMQ في الإدارة وبعد ذلك حصل على الدبلوما من المستوى السابع في الإدارة الاستراتيجية والقيادة من معهد الإدارة القانونية CMI في المملكة المتحدة وهو عضو وزميل في معهد الإدارة القانونية. نظرا لخبرته الكبيرة فقد شارك في تنفيذ العديد من مبادرات إعادة الهيكلة والاستراتيجيات وتسهيل إدارة التغيير في البنك. علاوة على ذلك فهو حاصل على شهادة مصرفي إسلامي معتمد وكان عضواً في لجنة تأسيس الصرافة الإسلامية. تقديراً لخبرته في العديد من جوانب النشاط والتزامه وإخلاصه في العمل ، تم تعيينه رئيساً للموارد البشرية والدعم المؤسسي بالإدارة بعد أن عمل مساعداً أول للمدير العام للدعم المؤسسي وأمين سر مجلس الإدارة لمدة خمس سنوات</p>	<p>عبد العلي عبد الله اللواتي مساعد أول المدير العام ورئيس الموارد البشرية والدعم المؤسسي بالإدارة</p>
<p>انضم كريج بارنتون بيل إلى صحار الدولي كمدير مالي في يناير 2019 ويملك خبرة تصل إلى 25 عاماً منها 15 عاماً كمدير مالي في بنك إتش إس بي سي وبنك دويتشه بما في ذلك ثلاث سنوات كمدير مالي في البنك السعودي البريطاني. الفاضل بيل لديه معرفة مالية متعمقة مع خبرة واسعة في إدارة الأنشطة الدولية المعقدة</p>	<p>كريج بارنتون بيل الرئيس التنفيذي</p>

والأسواق المتغيرة. بدأ بيل حياته العملية مع سيتي بنك في عام 1985 ولديه العديد من المهارات الإدارية والفنية في الجوانب المالية والإبلاغ المالي والإدارة المالية والتحليل المالي والبنية الأساسية للأنظمة وأنظمة التحكم وإدارة الميزانية والتخطيط الاستراتيجي والاستشارات الضريبية. قبل انضمامه إلى صهار الدولي، عمل بيل لمدة عامين كمدير مالي في بنك الهلال (أبو ظبي) وهو عضو فاعل في معهد المحاسبين القانونيين في استراليا ونيوزلندا ومتخرج من جامعة أوكلاند وحاصل على بكالوريوس تجارة تخصص محاسبة.	
---	--

الموظفين

صممت سياسات الموارد البشرية للبنك لجذب والاحتفاظ وتحفيز الموظفين المهرة وأصحاب المعارف الواسعة. ويحرص البنك على حماية والامتثال بالحقوق الممنوحة للموظفين، والتي تشمل دون حصر، بيئة العمل الشفافة، خطط إدارة المهارات وهيكل مكافأة وأجور شفاف، وسياسة وسيلة التوصل إلى نفخ الصافرة (والتي تمكن الموظفين من رفع أوجه قلقهم بحسن نية وثقة مباشرةً إلى مستوى رئيس المجلس).

وبتاريخ 31 ديسمبر 2018م، بلغ عدد الموظفين في البنك بنظام الدوام الكامل 804 موظفاً.

والبنك ملتزم بالتعرف على وجذب وتطوير المواطنين العمانيين في قوته العاملة. وأن سياسة الحكومة العمانية الموصى بها أن يتكون 90% من مجموع موظفي البنك من العمانيين. وقد بلغت نسبة التعمين بالبنك كما بتاريخ 31 ديسمبر 2018م 93.41% والبنك ممتثل لكافة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالتوظيف.

الفصل الثالث عشر: سياسة توزيع الأرباح

تتوافق سياسة توزيع الأرباح للبنك مع تعليمات البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال. ويتبع مجلس الإدارة سياسة توزيع أرباح معتدل ويوصي بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد الأخذ في الاعتبار الإرشادات التنظيمية، وتوقعات النمو وعوامل أخرى.

توزيع الأرباح للأعوام السابقة للبنك هي كالتالي:

السنة	توزيع الأرباح النقدية	توزيع الأرباح بالأسهم
2014	4%	6%
2015	5%	10%
2016	5%	10%
2017	5%	10%

الفصل الرابع عشر: حقوق والتزامات الوكيل وحملة السندات الدائمة

يصف ما يلي مسؤوليات وحقوق الوكيل وحقوق حملة السندات الدائمة. ويرجى ملاحظة أن هذه الحقوق والمسؤوليات إلخ. تخضع للبنود والشروط الواردة في الفصل الرابع من نشرة الإصدار هذه. وفي حالة وجود أية اختلافات بين الأحكام الواردة في الفصل الرابع وهذا الفصل، تسود أحكام الفصل الرابع.

مسؤوليات الوكيل

يمثل ما يلي مسؤوليات الوكيل الرئيسية:

- مراقبة العقود والوقائع والتصرفات والإعلانات المادية (بما فيها نشر القوائم المالية السنوية) المبرمة أو المعلنه من قبل المصدر، من وقتٍ لآخر. يتعين على المصدر إبلاغ الوكيل بأية معاملة أو عقد مادي والذي يمكن الحكم عليه بأنه يؤثر على حقوق حملة السندات الدائمة.
- التأكد دورياً من امتثال المصدر بالتزاماته بدفع مبالغ الفوائد.
- الإشراف عموماً على امتثال المصدر ببنود وشروط السندات الدائمة، ومستند الوصاية.
- التصرف في أي طلب معقول لحملة السندات الدائمة، ومدققي المصدر ووزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي وسوق مسقط للأوراق المالية والهيئة العامة لسوق المال أو المصدر نفسه، والذي قد ينبه شركة مسقط للمقاصة إلى موقف قد يمثل واقعة خرق قد يكون لها أثر مادي على حقوق حملة السندات الدائمة.
- التصرف كوسيط في حل أي نزاع مادي ناشئ بين المصدر وأي حامل للسندات منفرداً أو عدد مجتمع من حملة السندات، حول مسائل ذات صلة مباشرة بالسندات الدائمة.
- في حال خرق المصدر لأي شرط أو إخفاقه في أداء أية دفعة مستحقة في حينها وقابلة للدفع إلى حملة السندات الدائمة، أو في حال حدوث أية واقعة مادية والتي تكون في رأي الوكيل مؤثرة مادياً أو يحتمل تأثيرها مادياً على حقوق حملة السندات الدائمة، فيكون للوصي الحق باتخاذ التصرفات وفقاً للإجراءات الواردة في مستند الوصاية، من أجل صيانة وحماية حقوق حملة السندات الدائمة باعتبارهم فئة منفصلة لأصحاب المصالح في المصدر.
- يقوم الوكيل بمراقبة أداء البنك بخصوص التزاماتها ومن أجل حماية مصالح حملة السندات الدائمة، ضمن بنود وشروط الإصدار الواردة في هذه النشرة. وبعض هذه المسؤوليات كالتالي:
- الدعوة لتقارير دورية من الشركة وفحص دفاتره الخاصة بالحسابات والسجلات وأصول الشركة والمستندات والتقارير المتعلقة بالتصنيف الائتماني للشركة.
- ضمان أن يتم دفع الفوائد المستحقة على السندات الدائمة إلى حملة السندات بكل تاريخ دفع للفوائد، مع مراعاة بنود الفصل "بنود وشروط الإصدار".
- التحقق بأن السندات الدائمة قد تم استردادها طبقاً للأحكام والشروط الواردة في هذه النشرة.

- الدعوة أو الإيعاز بالدعوة لاجتماع حملة السندات الدائمة أو أية واقعة قد تؤثر على مصالح حملة السندات الدائمة أو بطلب من أحد حملة السندات الدائمة أو أكثر ممن يمتلكون ما لا يقل عن 10% من مجموع السندات الدائمة.
- التحقق أن الأموال التي تم جمعها من خلال السندات الدائمة يتم استغلالها طبقاً للنشرة.
- القيام بالتصرفات الأخرى حسب الضرورة لحماية مصالح حملة السندات الدائمة.
- ويمكن للوصي التماس مساعدة خبراء ومهنيين لأداء واجباته، دون المساس بمسئوليته.

حقوق الوكيل

- للوصي الحقوق المحددة التالية، بالإضافة لأية حقوق أخرى يمكن أن تمنح له بموجب قوانين سلطنة عمان.
- على الوكيل فور حدوث أي خرق أو إخفاق تنظيمي أو تصرف مهمل أو ما يشابه ذلك أو إسقاط التصرف من طرف المصدر، لفت انتباه المصدر عن طريق خطاب مكتوب وموجه إلى الرئيس التنفيذي للمصدر. وعلى الأطراف بذل أفضل ما بوسعهم لترميم أية مسألة إجرائية أو خرق و/أو التوصل إلى تسوية عادلة ومعقولة لذلك الأمر. وحيثما يكون مناسباً ومتفقاً عليه مع المصدر، يحق للوصي أن يقرر ويحكم حول الأمور نيابة عن حملة السندات الدائمة دون الدعوة لاجتماع حملة السندات الدائمة.
- في حال إخفاق المصدر في معالجة أي خرق أو تصرف خلال فترة زمنية معقولة من إعطائه الإشعار اللازم من قبل الوكيل بالقيام بذلك، أو في حال قيام المصدر بارتكاب تصرف أحادي الجانب يكون له أثر مادي على حملة السندات الدائمة، فيحق للوصي اتخاذ إجراءات حسبما تبدو مناسبة. وحيثما يكون ممكناً وعملياً، بناءً على الظروف، يقوم الوكيل بالتصرف بقرار اجتماع حملة السندات الدائمة، حسب التصويت به من الأغلبية المعمول بها. ويقوم الوكيل كذلك بالتصرف بموجب أمر أو إرشاد الجهات التنظيمية ذات السلطة الملائمة حسب الأصول في سلطنة عمان.
- في حال أن المسألة التي يتم اتخاذ القرار حولها ذات طبيعة قانونية أو بناء على نزاع حول الوقائع والحقائق، فيحق للوصي مباشرة محامي أو محكمة. ويحق للوصي في جميع الأمور، ما لم يثبت أنه تصرف بإهمال أو ليس في المصلحة الجماعية لحملة السندات الدائمة، تعويضه من قبل المصدر ضمن حدود معقولة، عن الدفاع عن أي إجراءات قانونية ناشئة عن صفته كوصي أو القيام بأية دعوى فيما يتعلق بذلك، أو مسالة نزاع، حسب الوصف أعلاه.
- في حال اجتماع حملة السندات الدائمة، فيتم عقده طبقاً للإجراء الوارد في بنود وشروط إصدار السندات الدائمة.
- يتم تزويد الوكيل من قبل المصدر بالمستندات التالية:
 - النتائج المالية الفصلية (الربع سنوية) والسنوية للمصدر
 - نسخة من جميع الإشعارات بالجمعيات العامة لمساهمي المصدر

- يحق للوصي حضور الجمعيات العامة الخاصة بالمصدر، وحيث الانطباق، يحق له مخاطبة الجمعية حسبما يراه مناسباً رئيس الجمعية.
- يحق للوصي طلب معلومات معينة من المصدر من أجل أداء وظائفه بشكل ملائم وبإتقان. ويتعين اعتبار جميع طلبات الوكيل المعقولة حسب الأصول من قبل المصدر، والذي يقوم بإدارة جميع الاتصالات الجارية مع الوكيل من خلال مكتب الدائرة القانونية الداخلية. ولا يلتزم المصدر بتقديم المعلومات خارج نطاق ما هو معقول أو يعتبر ملائماً.

حقوق حملة السندات الدائمة

يتمتع حملة السندات الدائمة بالحقوق التالية في نطاق وبموجب بنود وشروط الإصدار الواردة في هذه النشرة.

- حق استلام المبلغ الأساسي للسندات الدائمة.
- حق استلام الفوائد القابلة للدفع على السندات الدائمة.
- حق تحويل/ بيع السندات الدائمة طبقاً لقوانين سلطنة عمان وبنود وشروط هذه النشرة.
- الحق في نصيب توزيع أصول الشركة عند تصفيتها (ثانوي بالنسبة لجميع دائني الشركة الآخرين وبحق أفضلية فقط على أسهم حقوق المساهمين في البنك).
- حق المشاركة في اجتماعات حملة السندات الدائمة والتصويت في هذه الاجتماعات طبقاً لأحكام مستند الوصاية وقانون الشركات التجارية وتنظيمات الهيئة العامة لسوق المال.

الفصل الخامس عشر: شروط وإجراءات الاكتتاب

الأهلية بالاكتتاب

يعرض الاكتتاب بالسندات الدائمة فقط إلى مستثمرين مختارين على أساس طرح خاص.
وطبقاً لتنظيمات البنك المركزي، فإن البنوك المحلية لا يحق لها الاكتتاب بهذه السندات الدائمة.
ولا يجوز للبنك أو كيان ذات صلة شراء أو تملك السندات الدائمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما لا يجوز للبنك التمويل لشراء و/ أو تملك السندات الدائمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

فترة الإكتتاب

يبدأ الإكتتاب في يوم: 5 مارس 2019

ينتهي الإكتتاب في يوم: 11 مارس 2019

ويمكن للمصدر أن يمدد تاريخ انتهاء فترة الإكتتاب بموافقة الهيئة العامة لسوق المال.

الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب

يكون الحد الأدنى لطلب الإكتتاب 100 سند دائم والحد الأقصى لطلب للاكتتاب 100,000 سند دائم

رقم المساهم (المستثمر) لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

1. يجب على المكتتب في هذه النشرة أن يكون لديه حساب مستثمر في شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م وفقاً للنموذج المعد لذلك، والذي يمكن الحصول عليه من المقر الرئيسي لشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م أو على موقعهم الإلكتروني أو من شركات الوساطة. ويمكن للمتقدمين بطلب اكتتاب فتح الحساب عبر المنافذ الآتية:
- المكتب الرئيسي لشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
- عن طريق الفاكس رقم: 24817491
- عن طريق الموقع الإلكتروني لشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

2. بالنسبة للمستثمرين الذين لديهم حساب لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، يتعين عليهم جميعاً قبل الاكتتاب التأكد من أن حساباتهم تحتوي على بياناتهم الأساسية الشاملة والصحيحة، وهي الاسم بالكامل، العنوان البريدي، رقم البطاقة المدنية، حسب ما هو موضح بالبطاقة المدنية أو رقم جواز السفر أو رقم السجل التجاري وتفاصيل الحساب البنكي. ويمكن لكل مستثمر أن يقوم بتحديث بياناته عبر المنافذ المذكورة أعلاه.

3. جميع المراسلات بما في ذلك الإخطارات والشيكات يجب أن يتم إرسالها إلى مقدم الطلب في العنوان المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، ولذا على جميع مقدمي الطلب التأكد من صحة عناوينهم.

4. يجب على كل مقدمي الطلب بعد فتح حسابهم الاستثماري أو تحديث بياناتهم، الحصول على رقم المستثمر الصحيح من شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م ليتم تسجيله بشكل صحيح في طلب الاكتتاب. وتقع

مسؤولية التحقق من صحة الرقم المدون في طلب الاكتتاب على المستثمر نفسه. ويمكن رفض طلبات الاكتتاب التي لا تحمل رقم الحساب الصحيح للمستثمر دون الرجوع إلى مقدم الطلب

للمزيد من المعلومات حول هذه الإجراءات يرجى مراجعة: -

شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

هاتف: 00968 24822222 - فاكس: 00968 24817491

تفاصيل الحساب البنكي

- (1) يتعين على كل مقدم الطلب ذكر تفاصيل الحساب البنكي الخاص به (المسجل باسم مقدم الطلب)، ولا يجوز لمقدم الطلب استخدام رقم حساب بنكي يخص شخصاً آخر إلا في حالة القصر فقط.
- (2) إذا كان الحساب البنكي لمقدم الطلب مسجلاً لدى بنك آخر غير البنك الذي يستقبل طلب الاكتتاب، فإنه يجب على مقدم الطلب تقديم ما يثبت صحة تفاصيل الحساب البنكي الواردة بالطلب، ويتم إثبات ذلك بتقديم أي وثيقة من بنك مقدم الطلب توضح رقم واسم صاحب الحساب من كشف الحساب الصادر عن البنك أو رسالة /مستند صادرة من قبل بنك مقدم الطلب والتي تتضمن هذه المعلومات. ويتوجب على مقدم الطلب ضمان اثبات وضوح الخطاب أو المستند. مقدم الطلب غير ملزم بتقديم إثبات عن صحة تفاصيل حسابه البنكي إذا قام بالاكتتاب عن طريق البنك الذي يحتفظ بحسابه لديه، حيث يتعين على البنك الذي يستقبل طلبات الاكتتاب في هذه الحالة التحقق من صحة حساب عميله من خلال نظامه وإجراءاته الخاصة به
- (3) سيتم استخدام رقم الحساب البنكي الوارد في طلب الاكتتاب في تحويل المبالغ الفائضة فقط.
- (4) سيتم رفض طلب الاكتتاب إذا كان الحساب البنكي الوارد بالطلب لا يخص مقدم الطلب.

الوثائق الثبوتية المطلوبة

- 1- صورة من البطاقة المدنية لمقدم الطلب/ جواز السفر/ شهادة السجل التجاري، على حسب الحالة
- 2- تقديم ما يثبت صحة رقم الحساب البنكي الوارد في طلب الاكتتاب إذا كان الإكتتاب عن طريق بنك آخر غير البنك المسجل لديه حساب المكتتب.
- 3- نسخة من سند التوكيل ساري المفعول والمعتمد حسب الأصول من السلطات القانونية المختصة في حالة الإكتتاب نيابة عن شخص آخر.
- 4- في حالة الطلبات التي يتقدم بها أشخاص اعتباريون (غير الأفراد) ويوقعها أفراد بموجب ما هو مخول لهم من صلاحيات التوقيع يجب إرفاق صورة من الوثائق المناسبة السارية.

كيفية الاكتتاب

- (1) على مقدم الطلب تعبئة طلب الإكتتاب واستيفاء جميع بياناته بما فيها رقم المساهم لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع والرقم المدني/رقم جواز السفر/رقم السجل التجاري أو أية بيانات مطلوبة.
- (2) يتحمل مقدم الطلب مسؤولية استيفاء جميع بياناته وضمان صحة وسريان مفعول المعلومات الواردة بالطلب، وتأكيدها على ذلك، فقد تم توجيه عناية بنك الاكتتاب بقبول طلبات الاكتتاب التي تستوفي جميع المتطلبات المنصوص عليها في طلب الاكتتاب ونشرة الإصدار.
- (3) على مقدم الطلب قبل تعبئة طلب الاكتتاب مراعاة الاطلاع على نشرة الإصدار وقراءة شروط وإجراءات الاكتتاب بعناية تامة.

- 4) على مقدم الطلب تقديم الطلب إلى بنك الاكتتاب مع سداد قيمة السندات الدائمة كما هي محددة بالنشرة مع مراعاة إرفاق المستندات المشار إليها أعلاه.
- 5) يجب دفع مبلغ الاكتتاب من قبل مقدم الطلب بالريال العماني فقط. من الممكن أن يؤدي دفع قيمة الاكتتاب بعملة أخرى إلى رفض طلب الاكتتاب.
- 6) في حالة السداد عن طريق حوالة مصرفية، يتحمل المتقدم بطلب اكتتاب المسؤولية عن التأكد من إتمام عملية تحويل مبلغ الاكتتاب بنجاح إلى بنك الاكتتاب خلال الفترة المحددة للاكتتاب مع إرفاق نسخة من تأكيد الحوالة المصرفية مع نموذج الطلب.

7) يمكن سداد قيمة الاكتتاب عن طريق النقد أو شيك أو تحويل إلى الحساب الآتي:

بنك صحار الدولي – حساب السندات الدائمة

حساب رقم: 00010032007002

بنك صحار الدولي

BSHROMRUXXX

بنك الاكتتاب

تتم الموافقة على طلبات الاكتتاب من قبل بنك صحار الدولي ش.م.ع. خلال ساعات العمل الرسمية فقط.

ويتعين على بنك الاكتتاب قبول طلبات الاكتتاب بعد التأكد من استيفائها للإجراءات والأهداف المحددة مع المتطلبات الواردة في النشرة. وعليه يتوجب على البنك توجيه مقدمي الطلب بالالتزام واستيفاء أي شرط يظهر في الطلب المقدم والنشرة.

يتحمل مقدمي الطلب مسؤولية تسليم طلب اكتتابه إلى بنك الاكتتاب قبل انتهاء فترة الاكتتاب. وفي هذا الصدد يحق للبنك عدم قبول أي طلب اكتتاب يرد إليه بعد ساعات الدوام الرسمية في تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب.

قبول طلبات الاكتتاب

يتعين على بنك الاكتتاب عدم استلام أو قبول طلبات الاكتتاب في الحالات التالية:

- 1) إذا لم يكن طلب الاكتتاب موقعاً أو مختوماً (حسب الحال) من قبل مقدم الطلب.
- 2) إذا لم يتم سداد قيمة السندات الدائمة المكتتب فيها طبقاً للشروط الواردة في نشرة الإصدار.
- 3) إذا تم سداد قيمة السندات الدائمة المكتتب فيها عن طريق شيك بنكي وتم رفضه لأي سبب كان.
- 4) إذا لم يتضمن الطلب رقم المساهم لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع.
- 5) إذا كان رقم المستثمر الوارد في طلب الإكتتاب غير صحيح.
- 6) إذا تبين أن الشخص قام بالاكتتاب بعدة طلبات وبنفس الاسم فإنه سيتم رفض جميع الطلبات.
- 7) إذا لم ترفق بالطلب المستندات المنصوص عليها في نشرة الإصدار.
- 8) إذا لم يتضمن الطلب جميع تفاصيل الحساب البنكي للمكتتب.
- 9) إذا لم تكن جميع تفاصيل الحساب البنكي لمقدم الطلب الواردة بالطلب صحيحة.
- 10) إذا لم تكن تفاصيل الحساب البنكي الواردة بالطلب تخص مقدم الطلب.
- 11) في حالة لم يُرفق بالطلب سند توكيل رسمي، وفق المتطلبات الواردة في نشرة الإصدار بشأن مقدم الطلب و(بوقوع) نيابة عن شخص آخر. إذا لم يتوفر في الطلب كافة المتطلبات القانونية والتنظيمية وفق ما هو وارد في نشرة الإصدار.
- 12) إذا لم يستوفي طلب الإكتتاب المتطلبات القانونية والتنظيمية الواردة في هذه النشرة.

إذا تبين لبنك الاكتتاب بعد استلام الطلب وقبل انتهاء الفترة الزمنية المحددة له لتسليم الطلبات بشكل نهائي لمدير الإصدار عدم استيفاء الطلب للمتطلبات القانونية المنصوص عليها في نشرة الإصدار، فإنه يتعين على بنك الاكتتاب القيام بالخطوات اللازمة للاتصال بمقدم الطلب لتصحيح الخطأ المكتشف، وإذا تعذر تصحيح الخطأ خلال الفترة المذكورة فإنه يتعين على بنك الاكتتاب إعادة الطلب لمقدم الطلب مع قيمة الاكتتاب

تعهد من جانب المستثمرين

عند تقديم طلبات الاكتتاب، سيتم اعتبار المتقدمين بالطلبات قد وافقوا وعليه فإن المصدر ومدير الإصدار سيكون من حقهم الافتراض بأن مقدم الطلب

- أ. قد فهم بوضوح وبلا أي لبس كافة محتويات نشرة الإصدار
- ب. لديه المعرفة الكافية (بما في ذلك بالقوانين المطبقة) والخبرة والدراسة كمستثمر للاستثمار في نشرة السندات الدائمة
- ج. تلقى المعلومات التي يُعتقد بأنها ضرورية أو مناسبة أو جوهرية بشأن الاستثمار في السندات الدائمة .
- د. لم يعتمد بشكل فردي على المصدر أو مدير الإصدار أو أي من الكيانات التابعة لهما في الحصول على أي معلومات أو استشارة أو توصية من أي نوع بشأن شروط السندات الدائمة الواردة في نشرة الإصدار .
- هـ. قام بعمل التقييم المستقل والدقة الواجبة وحصل على كافة الاستشارات المالية والضريبية والمحاسبية والقانونية المناسبة حول المزايا والمخاطر المرتبطة بالاستثمار في السندات الدائمة و
- و. حصل على كافة الموافقات الداخلية والخارجية والتنظيمية والأخرى المطلوبة للاكتتاب في الإصدار.

رفض طلبات الاكتتاب

يجوز لمدير الإصدار رفض -اي طلب اكتتاب في أي من الحالات المشار إليها أعلاه، وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال وتقديم تقرير مفصل للهيئة يوضح تفاصيل طلبات الاكتتاب المراد رفضها وأسباب الرفض.

تفاصيل الاتصال للاستفسارات

على مقدمي الذين يرغبون في الاستفسار أو تقديم الشكاوى حول الأمور المتعلقة بالتخصيص أو الطلبات المرفوضة، الاتصال بفرع البنك الذي تم الاكتتاب من خلاله، وفي حالة عدم تجاوب الفرع يتعين على المكتتب الاتصال بالشخص المعني وذلك على النحو التالي:

سعيد علي الهنائي

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع

ص ب 44، الرمز البريدي 14 حي الميناء، سلطنة عمان

هاتف: +968 24730239، الفاكس: +968 24730280

البريد الإلكتروني: saeed.alhinai@soharinternational.com

في حالة عدم توصل بنك الاكتتاب إلى حل أو تسوية مع الشخص الذي قدم طلبه، سيتم تحويل الأمر إلى مدير الإصدار وإبلاغ المتقدم بالطلب بما تم في هذا الشأن. على المتقدم بالطلب التواصل فقط مع بنك الاكتتاب لمعرفة القرارات التي تم التوصل إليها.

الاتصال بمدير الإصدار
أميت ماهيشواري
شركة الخليجية بادر لأسواق المال
ص ب 974 رمز بريدي 112 روي، سلطنة عمان
هاتف +968 22350700 فاكس +968 22350745
البريد الإلكتروني cfd@gbcmoman.net

التخصيص وارجاع المبالغ

يكون تخصيص السندات الدائمة للمكتبين وفقاً للسلطة التقديرية للمصدر ومدير الإصدار شريطة موافقة الهيئة العامة لسوق المال. لا يعتبر تقديم الطلب ولا قبوله من جانب بنك الاكتتاب بمثابة ضماناً للتخصيص.

وبعد التخصيص، من المتوقع أن يتم إرسال إشعار التخصيص إلى مقدم الطلب مع تفاصيل التخصيص الخاص به والمبالغ المرجعة. ويتعين على مقدم الطلب مراجعة شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م للتأكد من قيد السندات الدائمة التي تم تخصيصها في حساب المستثمر الخاص به.

سيتم رد المبالغ خلال 15 يوماً من إغلاق الاكتتاب وقد يتم تحويل المبلغ بشكل مباشر إلى حساب مقدم الطلب وكما هو مدون في نموذج الطلب. سيتم رد المبالغ صافية من الرسوم المصرفية وأي رسوم أخرى مطبقة.

حق المصدر

يحتفظ المصدر لنفسه بالحق في سحب / إلغاء الإصدار قبل تاريخ إدراج السندات الدائمة لأي سبب من الأسباب بما في ذلك في حالة أي تطورات غير منظورة تؤثر سلباً على المناخ التنظيمي والاقتصادي أو أي ظرف قوة قاهرة بما في ذلك أي تغيير في القوانين أو ما شابه. في حالة سحب / إلغاء الإصدار، سيتم رد مبالغ الاكتتاب بالكامل بدون أي فائدة.

الإدراج

يتم إدراج السندات الدائمة في سوق مسقط للأوراق المالية.

الجدول الزمني المقترح

الجدول التالي هو مجرد جدول زمني مقترح لهذا الإصدار:

النشاط	التاريخ*
تاريخ بدء الإكتتاب	5 مارس 2019
تاريخ انتهاء الإكتتاب	11 مارس 2019
استلام نتائج الإكتتاب النهائي من بنوك الإكتتاب	12 مارس 2019
تاريخ موافقة الهيئة العامة لسوق المال للتخصيص	14 مارس 2019
إدراج السندات في سوق مسقط للأوراق المالية	21 مارس 2019

*قد تختلف التواريخ الفعلية.

المسؤوليات والالتزامات

يلتزم المصدر ومدير الإصدار، وبنك الإكتتاب، وشركة مسقط للمقاصة والإيداع بالمسؤوليات والواجبات المذكورة في القوانين الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال ويجب أن تمتثل مع أي التزامات وواجبات الاتفاقيات المبرمة بينهم. يتعين على الأطراف المعنية اتخاذ التدابير لإصلاح الأضرار الناتجة عن أي إهمال ناشئ من أداء المهام والالتزامات المسندة لهم. وفي مثل هذه الحالة، سيقوم مدير الإصدار بالتنسيق مع الجهات المختصة مثل الهيئة العامة لسوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية لاتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح هذا الضرر.

الفصل السابع عشر: التعهدات

بنك صحار الدولي ش.م.ع.ع

يؤكد مجلس الإدارة، منفردين أو مجتمعين، بأن البنك:

- (1) أن المعلومات الواردة في هذه النشرة هي صحيحة وكاملة.
- (2) أنه تم أخذ العناية الواجبة لتجنب إسقاط أية وقائع أو معلومات هامة من شأنها أن تجعل هذه النشرة مضللة.
- (3) أنه تم الالتزام بجميع أحكام قانون سوق رأس المال، الهيئة العامة لسوق المال، قانون الشركات التجارية، واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاها.

تم التوقيع بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة:

الفاضل/ عبد الله سالم الحارثي
عضو مجلس الإدارة

الفاضل/ سالم محمد المشايخي
عضو مجلس الإدارة

استنادا الى المسؤوليات المنوطة بنا بموجب المادة 3 من قانون سوق رأس المال، واللائحة التنفيذية الصادرة بموجبها، والتعليمات الصادرة من قبل الهيئة العامة لسوق المال، فإننا قد قمنا بمراجعة جميع الوثائق المتعلقة والمواد الأخرى اللازمة لإعداد هذه النشرة لإصدار سندات بنك صحار ش.م.ع.م.

سيتحمل مجلس إدارة بنك صحار الدولي ش.م.ع.م. مسؤولية صحة المعلومات الواردة في هذه النشرة. ويؤكدون على أنه لم يتم حذف أي معلومات جوهرية منها والتي قد يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.

ونؤكد بأننا قد بذلنا العناية الواجبة والتي تتطلبها المهنة فيما يتعلق بالنشرة التي تم إعدادها تحت إشرافنا. وبناء على أعمال المراجعة المشار إليها أعلاه والنقاشات مع المصدر، وأعضاء مجلس إدارته، والمسؤولين والأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بموضوع الإصدار ومحتوى هذا المستند، فإننا نؤكد التالي:

1. لقد اتخذنا العناية الواجبة والمعقولة لضمان بأن المعلومات التي تلقيناها من قبل المصدر والمتضمنة في هذه النشرة تتفق مع الحقائق الواردة في المستندات والمواد الأخرى المتعلقة بالإصدار.
2. بناء على البيانات واطلاعنا على البيانات المقدمة لنا من قبل المصدر، فإن المصدر لم يحذف أية معلومات جوهرية يمكن أن يؤدي حذفها إلى جعل النشرة مضللة.
3. إن نشرة الإصدار والاكتتاب المتعلق بها تتوافق مع جميع قواعد وشروط الإفصاح المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية ونموذج نشرة الإصدار المطبقة من قبل الهيئة العامة لسوق المال وتطابق مع قانون الشركات التجارية والقرارات الصادرة في هذا الشأن.
4. البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة باللغة العربية (وترجمتها غير الرسمية باللغة الإنجليزية) هي صحيحة، وعادلة، وكافية حسب اطلاعنا لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المناسب حول الاستثمار من عدمه في هذه السندات المطروحة.

موقعه عن: -

الخليجية بادر لأسواق المال ش.م.ع.م

المستشار القانوني للإصدار

يؤكد المستشار القانوني، والذي يرد اسمه أدناه، بأن جميع الإجراءات المتخذة بشأن طرح السندات موضوع هذه النشرة تتفق مع أحكام والقوانين المتعلقة بأنشطة المصدر، وقانون الشركات التجارية، وقانون سوق رأس المال واللوائح والتعليمات الصادرة بمقتضاها، ومتطلبات وشروط إصدار السندات من قبل الهيئة العامة لسوق المال، والنظام الأساسي للمصدر، وقرارات الجمعية ومجلس إدارة المصدر. ولقد حصل المصدر على جميع التراخيص والموافقات من الجهات الرسمية المطلوبة لممارسة الأنشطة موضوع هذه النشرة.

موقعه عن: -

ناصر الحبسي وسيف المعمرى للمحاماة بالتعاون مع ادلشو جودارد (الشرق الأوسط) ذ.م.م